جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثرُ الإفصاحِ الشّاملِ على الأداءِ المَاليّ مُقاساً بالمديُونيّة للبنوك المدرَجةِ في بورصَةِ فِلسطينَ مُقاساً بِمُؤشّراتِ CAMELS

(دراسةٌ تطبيقيّةٌ على البنوك الفِلسطينيّة التّجاريّة المَحليّة)

ندين راشد راغب سدر

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1446 هـ – 2025 م

أثرُ الإفصاحِ الشّاملِ على الأداءِ المَاليّ مُقاساً بالمديُونيّة للبنوك المدرَجةِ في بورصَةِ فِلسطينَ مُقاساً بِمُؤشّراتِ CAMELS
(دراسةٌ تطبيقيّةٌ على البنوك الفِلسطينيّة التّجاريّة المَحليّة)

إعداد:

ندين راشد راغب سدر

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

المشرف: د. كامل أبو كويك

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من معهد الإدارة والاقتصاد – عمادة الدراسات العليا- جامعة القدس – فلسطين

القدس- فلسطين

1446 هـ - 2025 م

جامعـــــة القـــدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

أثرُ الإفصاحِ الشّاملِ على الأداءِ المَاليّ مُقاساً بالمديُونيّة للبنوك المدرَجةِ في بورصَةِ فِلسطينَ مُقاساً بِمُؤشّراتِ CAMELS (دراسةٌ تطبيقيّةٌ على البنوك الفِلسطينيّة التّجاريّة المَحليّة)

اسم الطالبة: ندين راشد راغب سدر

الرقم الجامعي: 22111931

المشرف: د. كامل أبو كويك

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025/01/08 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1) الدكتـــور كامل أبو كويك (مشرفاً ورئيس لجنة المناقشة) التوقيع:.....

2) الدكتــور فــراس بركــات ممتحنــاً داخليــاً التوقيع:.....

3) الدكتور محمـــد تلالـــوة ممتحنــاً خارجيــاً التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1446 هـ - 2025 م

الإهداء

كُثرٌ هُم الّذين أحببت لأن أهديَهم هذا النّجاحَ.. ولكنّني بداية أخصّ شهداءَنا الأبرارَ فالرّحمةُ لأرواحهم، ثمّ أهديه...

إلى رَفيقِ دربي وسندي الأقوى إلى المشجّع الذي أشعل جذوةَ العلم في داخليّ وحفّزني نحوه باستمرارٍ إلى زوجي الغالي.

إلى من أفنت عُمرَها في تربيتنا عملت ساهرة من أجلِ راحتنا إلى أمّي الحنونة التي علّمتني الصّبر على الحياةِ، وأضاءت أيّامي بابتهالاتها.

إلى عائلتي، وأطفالي، وإخوتي، وأخواتي، وصديقاتي، وإلى كلّ شخص ساعدني، وساندني ولو بكلمة لإتمامِ رحُلتي العلميّة الجامعيّةِ..

إلى أساتذتي الأفاضل، وأخص بالذّكر الدّكتور كامل أبو كويك فلهم منّي . جميعاً . كلّ الشّكر والامتنان.

وأخيراً أهديه إلى نفسي، فالحمد لله الذي أعانني على إنجاز بحثي سائلةً المولى أن يتكلّل بالسّداد والنجاح.

الباحثة: ندين سدر

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، استكمالا لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: ندين راشد راغب سدر

التاريخ: 08/01/2025

الشكر والتقدير

قال الله تعالى في كتابه:" ومن يشكر فإنّما يشكُر لنفسه."

أتوجّه أولاً بالشّكر لله تعالى الذي وفّقني في الوصول إلى هذه الدّرجة العلميّة المرموقة، ومهّد لي الطّريق لأكون اليوم بينكم لمناقشة رسالتي هذه الماجستير.

كما أتقدّم بالشّكر والامتنان إلى كلّ شخص ساندني في إتمام رحلتي الدّراسيّة وأخصّ بالشّكر أمّي، وزوجي، وعائلتي، وإخوتي، واخواتي، وأطفالي، فلهم مني كلُّ الحبِّ والتّقدير.

والشّكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام وأخصّ بالذّكر الدّكتور كامل أبو كويك، على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي الماجستير.

الباحثة: ندين سدر

المصطلحات الإجرائية للدّراسة:

1- الإفصاح (Disclosure): هو عملية تقديم المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمنشأة بشكل كامل ودقيق وشفاف، بحيث تكون هذه المعلومات مفهومة وملائمة لأصحاب المصالح مثل المستثمرين، والدائنين، والمساهمين، وغيرهم لاتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة. يشمل الإفصاح المحاسبي إعداد التقارير المالية، والإفصاحات التكميلية، والبيانات الإيضاحية، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أو المحلية لضمان الشفافية والمقارنة.(البشيتي، عبد الرحمن، 2021)

2- الإفصاح الشّامل (Full disclosure): وهو من المبادئ الّتي ظهرت ضمن الإطار المفاهيميّ للمحاسبة، الّذي له دورٌ مهمٌّ وحيويٌّ في الحصول على المعلومات والبيانات الماليّة الصّحيحة والمفيدة من قبل مستخدمي القوائم الماليّة والمستفيدين. (عبد الرحمن والياسريّ، 2019م).

3- الأداء الماليّ (Financial performance): عرّف بأنه العمليّة الّتي يتمّ من خلالها استنباط واشتقاق مجموعةٍ من المؤشّرات الكميّة والنّوعيّة حول نشاطِ أيّ مشروعٍ اقتصاديّ، يسهم في تحديد أهميّة الأنشطة التّشغيليّة، والماليّة للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم الماليّة، ومصادر أخرى لكي يتمّ استخدامُ هذه المؤشّرات في تقييم الأداء الماليّ للمؤسّسات. (معاش، 2021م).

4- تقييم الأداء الماليّ (Evaluation financial performance): يُعرّف على أنه تقديم حكم ذي قيمة عن إدارة الموارد الطبيعيّة، والمادّيّة المتاحة وبالطّريقة الّتي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، " ويعدّ تقييم الأداء الماليّ للمؤسّسة قياسا للنتائج المحقّقة، أو المُنتظرَة في ضوء معايير محدّدة سَلفا". (فوزي، الهام، 2015م).

5- نَمُوذج :CAMELS عُرّف على أنّه عبارةٌ عن نظام لتقييم الأداء الماليّ للمصارف من خلال الفحص الميدانيّ ويقيّم وَضعيّةَ المَصرِف من خلال العناصر السّتّة المكوّنة له. (تريعة،2015م).

6- مُؤشّر كفايةِ رأس المال (Capital adequacy): تُعدُّ نسبةُ كفاية رأس المال أداةً لقياس متانة وملاءة البنك في القطاع الماليّ، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك وإفلاسه، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت نسبة الملاءة. (الرّبيعي، 2013م)

7- مؤشّر جودة الأصول (Assets quality): هذا المؤشّر يعدّ عنصراً هامّا يقيس قوّة البنك ويرتبط ارتباطاً مباشراً بكفاية رأس المال لأنه في أغلب الأوقات يتمّ تحديدّ المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول (المتولي،2019م) .

8- مؤشّر جودة الرّبحيّة (Earnings quality): هو مقياس مدى استمراريّة الاستدامة الّتي تحققها الشركة، ويهدفُ هذا المؤشّرُ إلى تقديم نظرةٍ شاملةٍ على الأداء الماليّ للشّركة، حيث يحدّدُ مؤشّر الرّبحيّة هدفين أساسيين يتمثّلان في مستوى قيمة النّتائج وتطوّراتِها وكذلك نوعيّة ودقّة هذه النّتائج. (رمضان، محفوض، 2006م)

9- مؤشّر جودة الإدارة (Management quality): يُعدُّ أداءُ الإدارةِ مؤشراً اساسيّاً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه الّتي تمّ التّخطيط لها، وذلك من خلال القدرة على التّعامل مع التّطورات، والتّغييرات البيئيّة، والمهامّ، والمسؤوليّات المناطة للإدارة، والعمل على تقليل استخدام الموارد بالنتائج نفسها، أو أفضل، أي تقليل الهدر بالطّاقة الإنتاجيّة. (سوميثا، 2017م)

10- مؤشّر السّيولة (Liqudidity): يعبّرُ هذا المؤشّر عن قدرة البنك لتحويل أصوله إلى نقديّة دون التّعرّض للخسائر، وذلك لسداد التزاماتها المستحقّة في موعدها دون أيّ تأخير. (حشاد، نبيل ،2005م)

11- مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق (Sensitivity to market risks): يعبّر هذا المؤشر عن قدرة البنك على بناء ميزانيّته على أسسٍ، وقواعدَ سليمةٍ، وتحديدِ مخاطرِ أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصّرف، وبقية أنواع المخاطر الّتي يتعرّض لها البنك، والمخاطر السّوقيّة عادة تقوم على عدم الاستقرار في مؤشّرات السّوق، حيث تتعلّق نسبةُ حساسيّةٍ لمخاطرِ السّوقِ بالدّرجة الأولى بالنّسبة للبنوك. (الهنديّ، عدنان،2006م)

12- مؤشّر المديونيّة (Debt to equity): هو الديون التي يتحملها البنك والتي تقاس كنسبة من حقوق الملكية أو الأصول. وهو مؤشر أساسي لفحص الهيكل المالي للبنك وتقييم مدى مخاطر الديون بالنسبة للأداء المالي. (حسن، عبدالله، 2020)

13- الشّركات الماليّة (Financial companies): هي عبارة عن شركات تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات الماليّة لزبائنها كتقديم الخدمات المصرفيّة الّتي تشمل قبول الودائع، والادّخار، والإقراض، والاستثمار، والتأمين، وإدارة الأصول، بالإضافة إلى الخدمات غير المصرفيّة مثل: تقديم الخدمات التّأمينيّة، تتنوّع الشّركات الماليّة مثل البنوك وشركات التّأمين وغيرها. (الفياض، 2013)

قائمة الاختصارات:

Abbreviation	Meaning in English	المصطلح باللغة العربيّة
FD	Full disclosure	الإفصاح الشّامل.
CAMELS	CAMELS model	نموذج CAMELS.
C	Capital adequacy	مؤشّر كفاية رأس المال.
A	Assets Quality	مؤشّر جودة الأصول.
M	Management quality	مؤشّر جودة الإدارة.
L	Liquidity	مؤشّر السّيولة.
E	Earnings quality	مؤشّر جودة الرّبحيّة.
S	Sensitivity to market risks	مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق.
DR	Debt ratio	مؤشّر المديونيّة.
FP	Financial performance	الأداء الماليّ
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبيّة الدّوليّة.
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدّوليّة.
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدّوليّة لإعداد التّقارير المَاليّة.
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكيّ للمحاسبين القانونيّين المعتمدين.
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدّوليّة.
IAS 1	International Accounting Standard 1	المعيار المحاسبيّ الدّوليّ رقم 1.
IAS 30	International Accounting Standard 30	المعيار المحاسبيّ الدّوليّ رقم 30.

الملخص

تنبع أهمية الدّراسة من الدّور المحوريّ للبنوك في الاقتصاد الفلسطينيّ، وتحديداً في ظل اقتصاد ناشئ حيث يشكل الإفصاحَ الشّاملَ عاملاً أساسيّاً لتعزيز الشّفافيّة والثّقة لدى المستثمرين، وهدفت الدّراسة لمعرفة أثر الإفصاح الشّامل (المديونيّة) على تقييم الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات CAMELS (كفاية رأس المال، جودة الإدارة، جودة الرّبحيّة، جودة الأصول، السّيولة، والحساسيّة لمخاطر السّوق) للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطينَ خلال الفترة (2014م-2023م)، و قد كان مجتمع الدّراسة مكوناً من 7 بنوك، وأخذت العينة لـ 4 بنوك، وتمّ اعتماد المنهج الوصفيّ التّحليليّ عن طريق استخدام بيانات السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة (panel data) في جمع البيانات، ومن ثمّ تحليلها لوصف سلوك المتغيرات والتّطورات الّتي حدثت عليها، حيث تم استخدام برنامج التّحليل الإحصائيّ E-VIEWS لتحليل البيانات الرّقميّة .

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الإفصاحَ الشّاملَ يؤثّر بشكل إيجابيّ على الأداء الماليّ للبنوك التّجارية المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يسهم في تحسين كفاءة الإدارة والقدرة على اتخاذ قرارات مالية دقيقة، وتوصلت أيضا إلى أن الإفصاحَ الشّامل يُعزّز مستوى الثقة بين المستثمرين والبنوك، ممّا يزيد من استقرار الأداء الماليّ وقدرة البنوك على التّعامل مع التّحدّيات الاقتصاديّة الطّارئة، ويساعد أيضا في تقليل حساسيّة البنوك تُجاه تقلبات السّوق، وتوصّلت إلى وجود أثر ذي دِلالة إحصائية للإفصاح الشّامل مقاساً بمؤشّر المديونيّة على تقييم الأداء الماليّ في البنوك باستخدام مؤشّرات .CAMELS

ومن أهمّ التّوصيات . بناءً على النّتائج . أوصت الدّراسة بضرورة تطوير سياسات الإفصاح الشّامل، بحيث تكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدّوليّة، وأنّه يجب على البنوك اعتماد استراتيجيات تواصل فعّالة مع المستثمرين، لتعزيز ثقتهم وزيادة الاستقرار الماليّ، و توصي الدّراسة أيضا بأنّ تعتمد البنوك الفلسطينيّة نموذج CAMELS بشكلٍ دوريّ لتقييم أدائها الماليّ، ممّا يساعدها على تحديد نقاط القوّة والضّعف، واتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة اللازمة، وأن تطبيقَ هذه التّوصيات من شأنه أن يدعم الأداء الماليّ للبنوك ويعزّز قدرتها على مواجهة التّحديات الاقتصاديّة وتحقيق الاستدامة الماليّة.

الكلمات المفتاحية: الأداء الماليّ، البنوك التّجارية المدرجة في بورصة فلسطين، نموذج CAMELS، الإفصاح الشّامل.

The Impact of Full Disclosure on Financial Performance Measured by Leverage in Banks Listed on the Palestine Exchange Using CAMELS Indicators

(An Applied Study on Palestinian Local Commercial Banks).

Prepared by: Nadeen Rashid Ragheb Seder

Supervisor: Dr. Kamel Abu Kwik

Abstract

The significance of this study stems from the pivotal role of banks in the Palestinian economy, particularly in the context of an emerging economy where full disclosure serves as a fundamental factor in enhancing transparency and investor confidence. The study aimed to examine the impact of full disclosure (leverage) on the evaluation of financial performance using CAMELS indicators (Capital Adequacy, Management Quality, Earnings Quality, Asset Quality, Liquidity, and Sensitivity to Market Risk) for local commercial banks listed on the Palestine Exchange during the period 2014–2023.

The study population consisted of seven banks, with a sample of four banks selected. The descriptive-analytical methodology was employed, utilizing panel data to collect and analyze data to describe the behavior and developments of the variables. The EViews statistical software was used for analyzing the numerical data.

The study concluded that full disclosure positively affects the financial performance of local commercial banks listed on the Palestine Exchange. It contributes to improving management efficiency and the ability to make accurate financial decisions. Moreover, it enhances trust between investors and banks, leading to increased financial stability and enabling banks to address emerging economic challenges effectively. It also helps reduce the sensitivity of banks to market fluctuations.

The findings indicate a statistically significant effect of full disclosure, as measured by the leverage indicator, on financial performance evaluation using CAMELS indicators.

Key Recommendations Based on the results, the study recommends developing full disclosure policies aligned with international best practices. Banks should adopt effective communication strategies with investors to enhance trust and financial stability. Additionally, the study suggests that Palestinian banks periodically apply the CAMELS model to assess their financial performance, enabling them to identify strengths and weaknesses and take necessary corrective actions. Implementing these recommendations is expected to support the financial performance of banks, strengthen their ability to face economic challenges, and achieve financial sustainability.

Keywords: Financial performance, commercial banks listed on the Palestine Exchange, CAMELS model, full disclosure.

الفصل الأوّل

الإطار العام للدّراسة

1. 1. المقدمة:

لم تَعُد المحاسبةُ اداةٌ لتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها فقط، بل أصبحت المحاسبة تعدّ نظامَ معلومات مبنيّاً على أساس القياس والإفصاح عن الأحداث الاقتصادية، والماليّة، وهي لغة تحاور بين الماليين، حيث إن هدف المحاسبة توفيرُ معلوماتٍ صادقةً وتمثيلاً عادلاً للواقع الاقتصاديّ لمساعدة شريحة المستخدمين في اتّخاذ القرارات من خلال الحصول على المعلومات اللازمة، ونتيجة للتطوّرات الاقتصاديّة الّتي شهدها العالم أدرك المهتمون بمهنة المحاسبة أهميّة وجود معايير محاسبيّة للتقييم والإفصاح من أجل عرضها في القوائم الماليّة (حبيبة وحليمة، 2022م).

ويعدّ الإفصاحُ المحاسبيُّ من الوسائل الرّئيسية والأدوات الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم، ولذلك زاد الاهتمام به من أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبيّ والشّفافية في التّقارير المالية، وتعدّى ذلك حتّى الهيئات والمنظمات الدّولية من خلال إصدارها عدّة معايير محاسبيّة خصوصاً تلك الّتي تحكم قواعدَ العرض والإفصاح في التّقارير المالية نظرا للدّور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات الّتي تسهل تقييم أداء المؤسّسة والوقوف على قدراتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، والّتي تتماشى بدورها والظروف الاقتصادية الرّاهنة (عبد المؤمن، يوسف، 2019م). ويُعدّ الإفصاحُ أحدَ أهمِّ الخصائص الّتي تعكس كفاءة التّقارير الماليّة، لذا جاءت أهميّة الإفصاح الشّامل في تلبية احتياجات المحاسبين والمستثمرين، وذلك من خلال إظهار كافّة المعلومات الضّروريّة الّتي تساعدهم في اتّخاذ القرارات الرّشيدة وتخفض من

حالة عدم التأكّد، وباعتبار الإفصاح هي لغة الاتّصال بين المحاسبين، ومستخدمي التّقارير الدّوريّة فيجب إعدادها، لتحقّق الرّسالة الّتي أعدّت من أجلها، بشكل واضح ومفهوم وكامل وغير منقوص (نور، بركة، 2017م).

الافصاح بشكل رئيسي هو الافصاح عن الاحداث الاقتصادية من خلال البيانات المالية حسب المعايير المتعارف عليها، وكغيرها من القطاعات الاقتصادية فالبنوك تفصح عن المعلومات المالية وغير المالية والتى يمكن من خلالها قياس الاداء لهذه البنوك, ويتضمن هذا الإفصاح معلومات عن الإيرادات، النفقات، الأصول، الالتزامات، الأرباح، والمخاطر المالية , والهدف منه توفير نظرة شاملة وصادقة عن الوضع الماليّ للبنوك، ممّا يساعد المساهمين والمستفيدين في فهم الأداء الماليّ وتقييمه، وكذلك والأرباح، والمخاطر الممكن حصولُها في البنك.

ويُعدُّ الأداءُ الماليُّ المحورَ الأساسَ الذي تنصبُّ حوله جهود الشركات كافّة ومنها البنوك؛ فهو يشكّل أهمّ أهدافِها، فالشّركات تتوقّع أن تؤدّي وظائفها بكفاءة وفَعاليَة، وبالتّالي فإن تقييم الأداء يتمّ من خلاله التّعرّف على نقاط الضّعف والقوّة في أداء هذه الشّركات، وبالتّالي هو انعكاس للطريقة الّتي تستخدم فيها البنوك مواردها البشريّة، والمادّيّة بالشّكل الّذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أي أنّه يُعدّ انعكاسا لسلوك الأفراد في البنوك؛ وهو الاستخدام الهادف والمنتج لكلّ المعارف والوسائل الّتي توفّرها العلوم والتّكنولوجيا والتّجربة العلميّة؛ بحيث يمكّن البنك من الوصول إلى الأهداف المخطّطة بأقلّ تكاليف وجهد ووقت.

والاقتصاد في فلسطين اقتصاد ناشئ، وفي ظلّ التّطوّرات الاقتصاديّة والماليّة، تأتي أهمية الإفصاح الشّامل كمحورٍ أساسيٍّ لتحقيق الثّقة والاستقرار في البنوك خصوصاً وأن العديد من الأزمات الماليّة الّتي أثّرت على الاقتصاد كان سببها الرّئيس البنوك، و أنّ سلامة الاقتصاد الوطنيّ لأيّ بلد يعتمد على مدى سلامة النّظام الماليّ وعلى وجه الخصوص البنوك؛ لذا فقياس الأداء الماليّ للبنوك يمكن من خلال معرفة نقاط القوّة ونقاط الضّعف ويساعدُ على تصحيح الانحرافات، وتدارك الأوضاع قبل فوات الأوان، وبذلك يتطرّق البحث إلى التّحدّيات والفرص المحتملة الّتي يمكن أن تواجهها البنوك في تحقيق الإفصاح الشّامل، مع التركيز على تحسين مؤشرات CAMELS وتعزيز الثّقة في أداء البنوك الفلسطينيّة المحلية. حيث يتم استخدام منهجيّة تحليل البيانات والاستنتاجات المستمدّة لتقديم رؤى مفصّلة حول كيفيّة تأثير الإفصاح الشّامل على صحّة واستدامة البنوك في هذه السّوق، وذلك من خلال تقديم معلومات دقيقة وشفّافة بشكل كامل حول وضعها الماليّ والمخاطر المحتملة، وعلى ذلك فإنّ هذه الدّراسة تحاول تعزيز الثّقة في البنوك الفلسطينيّة النّاشئة من خلال دراسة أثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشرات CAMELS.

1. 2. مشكلة واسئلة الدّراسة:

تعدّ المديونية من أبرز القضايا التي تواجه البنوك التجارية، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرارها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة، تزداد الحاجة إلى الإفصاح الشامل كأداة لضمان الشفافية وتعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة. إن ارتفاع مستويات المديونية يشكل تحديًا مزدوجًا، حيث يتطلب من البنوك تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول التزاماتها، مما يمكن المتعاملين والمستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة (حسن، 2020). ومن هنا، تنبع أهمية دراسة أثر الإفصاح الشامل عن المديونية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، باستخدام مؤشرات CAMELS لتقييم مدى تأثير المديونية على كفاءة واستقرار هذه البنوك (علي، 2019) , ويمكن تمثيل مشكلة الدّراسة في السّؤال الرّئيس الآتي:

ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات CAMELS ؟

ويتفرّع منها مجموعة من المشاكل الفرعيّة الّتي يمكن صياغتها من خلال الأسئلة الآتية:

1- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال؟
2- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول؟
3- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بكفاءة الإدارة؟
4- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالرّبحية؟
5- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة؟
6- ما هو أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق؟

1. 3. أهداف الدّراسة:

يتمثّل الهدف الرّئيس للدّراسة في التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ في البنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات CAMELS,ويمكن صياغة الأهداف الفرعيّة التّالية لتحقيق ذلك الهدف:

1- التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحلّيّة مقاسا بكفاية رأس المال.
2- التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحلّيّة مقاسا بجودة الأصول.

3- التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحلّيّة مقاسا بكفاءة الإدارة.
4- التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة مقاسا بالرّبحيّة.
5- التّعرّف إلى أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة مقاسا بالسّيولة.
6- التّعرّف إلى اثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة مقاسا بالحساسيّة لمخاطر السّوق.

1. 4. أهمية الدّراسة:

الأهميّة العلميّة:

تنبع الأهميّة العلميّة للدّراسة من أهميّة البنوك وحساسيّة دورها الاقتصاديّ حيث أصبحت محلّ اهتمام الكثير من الباحثين، والأكاديميين، والمستثمرين. وأهميّة الإفصاح عن قوائمها الماليّة، وأيضا من المكانة الخاصّة الّتي تستحوذ عليها قضية الإفصاح الشّامل في الكيانات الاقتصاديّة المختلفة الّتي تعمل في بيئة ديناميكيّة شديدة التّنافس، والّتي تعمل بشكل دائم؛ لتحقيق ميزة تنافسيّة من أجل النّجاح والاستمرار في سوق العمل كالبنوك، حيث يساعد تحسين مستوى الإفصاح الشّامل في تعزيز المركز التّنافسيّ والتّميّز، ويُعدّ توفرُ الإفصاح الشّامل في التّقارير السّنويّة ووجوده أمراً ضروريّاً بل أساسياً للمساعدة في اتّخاذ القرار من مختلف الأطراف المستفيدة من التّقارير السّنويّة.

الأهميّة التّطبيقيّة:

تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من الحاجة الملحّة لتعزيز قدرة البنوك على تحسين أدائها المالي وضمان استدامته في بيئة تتسم بالتحديات الاقتصادية والتنافسية المتزايدة. وتبرز هذه الأهمية من خلال تقديم إطار عملي يمكن الاعتماد عليه لقياس الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات CAMELSمما يساعد أصحاب القرار في البنوك على تطوير سياسات الإفصاح الشامل وتحسين آلياته، بما يضمن تقديم بيانات دقيقة وشفافة تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة. (حسن، 2020)

كما تساهم الدراسة في تعزيز قدرة المساهمين والمودعين والمستثمرين والمقرضين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات مالية موثوقة، مما يعزز من مستوى الثقة في القطاع المصرفي. (عبد الله، 2021) علاوة على ذلك، تساعد نتائج الدراسة البنوك في تحديد نقاط القوة والضعف في

أدائها المالي وتحقيق التوازن بين متطلبات الإفصاح الشامل ومستويات المديونية، بما يسهم في تحسين استقرار النظام المصرفي ككل. (أحمد، 2019).

1. 5. حدود الدّراسة:

الحدود المكانيّة:

البنوك الفلسطينيّة التّجاريّة المحلّيّة المدرجة ببورصة فلسطين ويبلغ عددها 4 بنوك، وهي:
(بنك فلسطين، البنك الوطنيّ، بنك الاستثمار الفلسطينيّ، بنك القدس).

الحدود الزّمانيّة:

البيانات المدرجة في البورصة للبنوك التّجاريّة المحلّيّة الفلسطينيّة للفترة الزّمانيّة ما بين (2014م-2023م).

1. 6. محدّدات الدّراسة:

اقتصرت هذه الدّراسة على بند الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة في البنوك المحلّيّة الفلسطينيّة الّذي يعتقد أنّها تتأثّر مع المتغيّر المستقل (الأداء الماليّ) الّذي سيتمّ قياسه باستخدام مؤشّرات CAMELS الّتي سيتمّ الحصول على قيمها من التّقارير الماليّة المنشورة في بورصة فلسطين، وسيتمّ أيضا جمع البيانات الماليّة من خلال التّقارير السّنويّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م-2023م).

1. 7. التحديات الّتي تمّ مواجهتها أثناء إعداد الدّراسة:

أ- إثبات تأثير الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ باستخدام بيانات كمّيّة حيث كان معقدًا بعض الشّيء؛ خصوصاً في بيئة اقتصاديّة ناشئة مثل فلسطين، حيث قد تتداخل تأثيرات الإفصاح مع عواملَ خارجيّة أخرى كالأوضاع السّياسيّة والاقتصاديّة.

ب- بسبب قلّة عدد البنوك في فلسطين، واجهتني مشكلة في الحصول على عيّنة كبيرة بما يكفي لاستخلاص نتائج عامّة.

ت- بسبب اختلاف الطّرق الّتي تعتمدها البنوك في تقييم مؤشّرات CAMELS أو المديونيّة أدّى إلى تعقيد المقارنات.

ث- بعض نتائج الدّراسات السّابقة كانت متناقضة؛ ممّا أدّى إلى زيادة صعوبة تفسير النّتائج وتوجيه التّوصيات.

الفصل الثاني

الإطار العامّ والدّراسات السّابقة:

2. 1. المقدّمة:

يتناول هذا الفصل توضيحا لمفهوم الإفصاح الشّامل وأهميّته وأهدافه، والمعايير المحاسبيّة ذات العلاقة ومتطلباتها. حيث إن الإفصاح الشّامل أهمّ متطلبات معايير التّقرير، والإبلاغ الماليّ الدّوليّ والمعايير الدّوليّة وهو من المبادئ الّتي ظهرت ضمن الإطار المفاهيميّ للمحاسبة، حيث إنّ له دوراً مهمّاً وحيويّاً في الحصول على المعلومات والبيانات الماليّة الصّحيحة والمفيدة من مستخدمي القوائم الماليّة، والمستفيدين، والمستثمرين (عبد الرحمن، والياسري، 2019م). ويكمن الإفصاح الشّامل كأداة أساسيّة؛ لتحقيق الشّفافيّة، وفهم أفضل للأداء الماليّ للبنوك وقياس النّتائج المحقّقة أو المنتظرة على ضوء معايير محدّدة سلفا؛ لتحديد ما يمكن قياسُه، ومن ثمّ مدى تحقيق الأهداف المعرّفة لمستوى الفعاليّة، وتحديد الأهميّة النّسبيّة بين النّتائج والموارد المستخدمة؛ ممّا يسمح بالحكم على الأداء الماليّ ودرجة الكفاءة. (فيلالي، 2020م)

وبعدها ننطلق إلى مفهوم الأداء الماليّ وتقييمه باستخدام مؤشّرات نموذج CAMELS وتوضيح الأهميّة لهم، والأهداف المرجوّة، ولمحة عن تاريخ انشائه، واتفاقيات بازل، وبما أن الدّراسة تشمل البنوك الموجودة في بورصة فلسطين، فقد تمّ أخذ لمحة البورصة والواقع الفلسطينيّ، وتناولت الدّراسة عدّة دراسات عربيّة، وأجنبيّة متعلّقة بموضوع الإفصاح وتقييم الأداء الماليّ ونموذج CAMELS.

2. 2. المبحث الأوّل: الإفصاح الشّامل:

2 . 2. 1. مقدّمة:

"من أسباب نشأة الإفصاح ظهور أطراف جديدة لهم مصالح حاليّة، ومستقبلية في تلك البنوك كمساهمين متوقّعين، ومقرضين، ومورّدين؛ وهو ما أدّى إلى زيادة الطّلب على المعلومات والبيانات الماليّة الّتي تساعدهم في تقييم أداء الشّركات والمؤسسات ومدى كفاءة الإدارة وقدرتها على استثمار الأموال المتاحة وأيضا الرّقابة على الإدارة، وكفاءتها في إدارة الأموال، وغايته الأساسيّة توفير المعلومات والبيانات المناسبة لصنع القرارات الرّشيدة، ولكي تؤدّي المحاسبة وظيفتها الجديدة، ارتقى شأنُ بعضٍ من المبادئ المحاسبيّة المتعارَفِ عليها، وتتمثّل في مبدأ الإفصاح، والقابليّة للمقارنة والملاءمة، والمصداقيّة وذلك على حساب مبادئ محاسبيّة أخرى والمتمثّلة في مبدأ التّحفّظ والموضوعيّة والتّكلفة التّاريخيّة" (عبد المجيد، 2018م)

ويُعدُّ الإفصاحُ الشّاملُ الوسيلةَ الأساسيّةَ الّتي يتمّ من خلالها توصيل معلومات صحيحة تتمتّع بالدّقّة والصّدق الّذي تبنى عليه القوائم الماليّة بمختلف أشكالها، وهي تضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضع الماليّ للبنوك إلى المستفيدين لترشيد قراراتهم الاستثماريّة والائتمانيّة، وازدادت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الّتي حلّت بالنّظام الاقتصاديّ عام 1929م في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث إن كثيرا من الشّركات المساهمة في تلك الفترة قامت بالتّلاعب والتّظليل في المعلومات المنشورة حول أصولها وممتلكاتها لغرض جذب المستثمرين، وهذا ممّا أدّى إلى إظهار القوائم والتقارير المالية بصورة مضلّلة للواقع أي بصورة غير واقعيّة. وتعود أهميّة الإفصاح المحاسبيّ كمبدأ ثابت في إعداد القوائم والتّقارير الماليّة إلى أحد الأسس الرّئيسة الّتي تهتمّ على المبادئ المحاسبيّة المتعارَف عليها (عبد الرحمن والياسري، 2019م)

2 . 2. 2. مفهوم الإفصاح الشّامل:

لقد تداول العديد من الباحثين والكاتبين مفهوم الإفصاح، عرّفه (عبد العال، 1993م) لغويا: على أنّه نشر معلومات تساعد مستخدمي البيانات الماليّة والمحاسبة على تفهم القوائم الماليّة، وما تحتويه من أرقام بصورة كافية، وعرّفه (حسين، 1998م) على أنّه نشر لكلّ المعلومات الاقتصاديّة الّتي لها علاقة بالمشروع، سواء أكانت معلومات كميّة، أو معلومات وصفيّة، أو معلومات أخرى، تساعد المستثمر على اتّخاذ قراراته، وتخفّض من المخاطر المحتملة لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية، وعرّف الإفصاح بالتّركيز على الهدف منه (حسان، مارستون 2010م) على أنّه " إقرار الذّمّة الماليّة من خلال نشر المعلومات الماليّة وغير الماليّة سواء أكانت عدديّة أو نوعيّة مطلوبة أو طوعيّة متاحة عبر قنوات رسميّة أو غير رسميّة كالتّقارير السّنويّة والتّقارير المرحليّة، وعرّف

(محمد,2009م) الإفصاح الشّامل في معايير الإبلاغ الدّوليّ: هو الإفصاح عن السّياسات، والإجراءات المحاسبيّة المتبعة وعن أي تغيّر طرأ عليها، للاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة لها باتّخاذ القرارات الأنسب ولتحقيق الأهداف المرجوة، والإفصاح الشّامل عن الأداء الماليّ للبنوك ويشير إلى توفير معلومات مفصّلة ووافية حول النّتائج الماليّة، والأداء العامّ للبنك خلال فترة زمنيّة معيّنة, يتضمّن هذا الإفصاح على تقارير ماليّة مثل البيانات الماليّة الرّبع سنويّة والسّنويّة، بالإضافة إلى معلومات حول مخاطر السّوق، مخاطر الائتمان، والمخاطر التّشغيلية. كما يمكن أن يشمل تقديم معلومات حول السّياسات المحاسبيّة والمعايير الّتي تمّ اتّباعها في إعداد التّقارير الماليّة (سدر وآخرون، 2024م)

ولأغراض الدّراسة يمثّل الإفصاح الشّامل في المعايير الدّوليّة والإبلاغ الماليّ تقديم جميع المعلومات والتّفاصيل اللازمة والمتعلّقة بالنّشاط الماليّ والوضع الماليّ للشّركة أو المؤسّسة بشكل دقيق وشفاف، الّتي تساعد المستثمرين والمستفيدين في اتّخاذ القرارات المناسبة، ويحتوي هذا الإفصاح على المعلومات المتعلّقة بالإيرادات، والنّفقات، والأصول، والالتزامات، وغيرها من المعاملات والأحداث الّتي قد يكون لها تأثير على الوضع الماليّ للبنك، و الهدف من هذا الإفصاح هو توفير صورة شاملة وشفّافة للمستثمرين والأطراف المعنيّة لفهم وتقييم الأداء الماليّ والوضع الشّامل للوحدات الاقتصادية.

2 . 2. 3. نشأة الإفصاح وتطوّره:

نظرا للتحوّل التّاريخيّ الّذي حدث لوظيفة المحاسبة مند بداية السّتينيات من مدخل الملكيّة إلى مدخل المستخدمين، أي كنظام معلومات غايته الأساسيّة توفير المعلومات لمستخدمين الإفصاح المحاسبيّ، وتعود الجذور التّاريخية لظهور الإفصاح إلى منتصف القرن التّاسع عشر وذلك في نطاق قوانين الشّركات الإنجليزية، حيث ظهر فيها لأوّل مرّة كقاعدة قانونيّة بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتّدقيق، وظهر أيضا كقاعدة قانونيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة في الثّلث الأوّل من القرن العشرين. (عمروش،2021م)

وفي سنة 1929م حدثت أزمة الكساد الكبير واستمرّت حتى 1933م، والّتي أدت إلى إفلاس الكثير من الشّركات؛ وذلك بسبب التّضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبيّة تؤدّي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، أمّا المساهمون والمقرضون كانت مصالحهم تتضرّر من جرّاء الأخذ بهذه المعلومات، هذا ما دفعهم إلى اللجوء للقضاء لمساءلة المحاسب والمدقّق والإدارة وكان نتيجة هذا الموضوع مطالبة الدّول والمجتمع الماليّ بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام

الإدارة في مختلف الشّركات بالتّقيد بها وحماية المحاسبين من ضغوط الإدارة والتّقليل من المخاطر الّتي يتعرض لها المجتمع الماليّ.(وليد ناجي الحيالي،2007م)

وأثّر تفاقم أزمة الكساد الكبير، سعت الهيئات المحاسبيّة المهنيّة إلى البحث عن مبادئ محاسبيّة مقبولة عموما، وكان مونتز من أوائل الباحثين الّذين تعرّضوا لمفهوم الإفصاح المناسب عام 1942م، وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكيّ للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants)، فمنذ سنة 1933م أكّد المعهد الأمريكيّ للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين؛ مبدأ الإفصاح الشّامل، أو الكامل. ومبدأ الثّبات في اتّباع المنهج الواحد، ومازال هذان المبدآن يمثّلان حتّى اليوم مركزا محوريّا ضمن مجموعة المبادئ المحاسبيّة، وبدأ الاهتمام بالإفصاح المحاسبيّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة بصدور قانون سنة 1933م، الّذي فرض على الشّركات الّتي تصدر أسهم لأوّل مرّة أن تودّع لدى الهيئة الحكوميّة قائمة تتضمّن كلّ المعلومات الماليّة الهامّة، والّتي يمكن الاستفادة منها للمحاسبين والمستثمرين في الأسواق الماليّة. وطبقا لقواعد هذا القانون يتحمّل المراجع مسؤوليّة الإفصاح عن أيّ معلومات غير صحيحة، أو إخفاء معلومات قد يترتّب عليها تضليل المستثمرين. إضافة إلى صدور قانون سنة 1934م، الّذي ألزم الشّركات الّتي تتداول أسهمها في الأسواق الماليّة أن تودّع صورة من قوائمها الماليّة لدى الهيئة الحكوميّة سنويّا، بعد اعتمادها من المُراجع القانونيّ. ويرجع تطوّر الإفصاح في الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في المعهد الأمريكيّ للمحاسبين القانونيين. (محمد،2008م)

كما أنّ لجنة الأوراق الماليّة الأمريكيّة ألزمت بمراعاة الإفصاح الشّامل، وقد توسّع مفهوم الإفصاح تدريجيّا فلقد أضيفت إلى قائمتي الدّخل والمركز الماليّ قائمتين جديدتين هما: قائمة التّدفّقات النّقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنّقديّات، وقائمة التّغير في حقوق المساهمين لإبراز مختلف التّغيرات الطّارئة في حقوق المساهمين، وذلك سنة 1987م في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تبعتها إصدار معايير دوليّة للإفصاح عن القوائم الماليّة. (فعور، كركيط،2015م)

من النّاحية العمليّة يمكن اعتبار أن البدايات الأولى لإجراءات الإفصاح المحاسبيّ قد بدأت مع بداية انفصال ملكيّة رأس مال الوحدات الاقتصاديّة عن إدارتها، وهذا بشكل عام يعدّ افتراضا منطقيا مقبولا، فمن المنطق أن مالك المشروع الاقتصادي يبدأ مشروعه الفردي البسيط والّذي يتوقّع منه تحقيق الأرباح المناسبة له والمقبولة قياسا برأس المال المخصّص للمشروع والجهد المبذول في سبيل نجاحه وتطوّره وهو لا يأبه بتوفير البيانات والمعلومات إلا بقدر حاجته الخاصّة إليها وتوفير المطلوب. (Bedawied، 2012م)

وبما أنّنا لازلنا نتحدث عن مراحل تطوّر الإفصاح نرى أنّه من المفيد الإشارة هنا إلى جانب مهم من الحقائق الموجودة الّتي لا يمكن معه الافتراض أو التكهّن بمعطيات منطقية قد تصيب أحيانا وقد تخيب أحيانا أخرى، فإذا ما نظرنا إلى الكم الهائل من المعلومات المتوفرة عن الأسواق الماليّة العالميّة وبمجرد معرفة التّواريخ الحقيقيّة لإنشاء اغلب هذه الأسواق نلاحظ أنّ هذه الأسواق كانت موجودة أصلا في بعض الأحيان بعشرات السّنين أو حتّى بمئات السّنين قبل كل التواريخ المشار إليها أعلاه، فكيف علينا إذاً أن نفسّر هذه الظاهرة ونحن أمام حقائق تاريخيّة دامغة لا يمكن تجاهلها أو عدم الأخذ بها خاصّة ونحن ندّعي الأمانة البحثيّة والمصداقيّة التي يجب أن يتمّ التّركيز عليها في مثل هذه الحالات العلميّة. (Bedawied, 2012)

2 . 2. 4. أهميّة الإفصاح الشّامل:

يُعدّ الإفصاح المحاسبيّ أحد أدوات الاتصال، إذ من دون الاتصال لن تكون هناك منفعة من مخرجات النّظام المحاسبيّ، وترتبط أهميّة الإفصاح بأنواعه عن المعلومات بالتّحوّل النّوعيّ الّذي حدث لوظيفة المحاسبة ويعدّ الإفصاح الشّامل من أهم أنواع الإفصاح المحاسبيّ، (زيود، عيسى، 2011م) إذ إنّه يعرض المعلومات المهمة للمستثمرين، والدائنين، وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتّنبؤ بمقدرة البنك على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة، ويكون لها تأثير على صافي الدّخل، والمركز الماليّ. (سدر وآخرون، 2024م)، وبالتّالي يمكن تلخيص أهميّة الإفصاح الشّامل كما يلي:

1- الثّقة بين المستثمرين والشّركات من خلال تزويدهم بمعلومات شاملة حول الصّحّة الماليّة للشّركة، فعندما يتمكّن المستثمرون من الوصول إلى جميع البيانات اللازمة الّتي تكون معروضة بشكل دقيق، ويمكنهم اتّخاذ قرارات الاستثمار أكثر صحة ودقة؛ ممّا يؤدّي إلى تخصيص رأس مال أكثر كفاءة في السّوق.

1. يمكّن الإفصاح الشّامل المستثمرين والبنوك من تقييم المخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار أو الإقراض، من خلال الكشف عن المعلومات اللازمة بشكل دقيق. مثل: الالتزامات الطارئة، أو التّرتيبات الخارجة عن التّوازن، أو معاملات الأطراف ذات الصّلة، وبالتّالي يمكنهم من التّعامل مع المخاطر بشكل أكثر.

2. بما ان الافصاح الشامل يوفر معلومات مفصّلة حول مختلف الجوانب وبذلك يسهل عملية المقارنة وتحليل الاداء الماليّ، فعندما تكشف البنوك عن معلومات مماثلة باستخدام تنسيقات موحدة وسياسات محاسبية، يصبح من الأسهل على مستخدمي البيانات المالية مقارنة مقاييس الأداء وإجراء مقارنات ذات معنى.

3. للقوانين واللوائح في الافصاح يعدّ جزءا أساسيّا من عمليّة الإفصاح؛ ممّا يعزّز الوضوح والشّفافية، وتقليل المخاطر الماليّة، والامتثال يزيد من فرصة وصول الشّركات إلى الأسواق الماليّة وجذب المستثمرين، وتهدف هذه اللوائح إلى حماية مصالح المستثمرين من خلال ضمان تقديم البنوك معلومات دقيقة وكاملة.

4. للإفصاح الشّامل دور حاسم في تعزيز ممارسات حوكمة الشّركات الجيّدة، ويعزّز مستويات الشّفافيّة داخل البنوك؛ ممّا يقلّل من المخاطر المحتملة، وذلك من خلال توفير الشّفافية في التّقارير المالية، ويتمّ مساءلة البنوك عن أفعالها وقراراتها.

2 . 2. 5. أهداف الإفصاح الشّامل:

الهدف الرّئيس من الإفصاح الشّامل هو تزويد المستثمرين، والمستفيدين، بالتّقارير والمعلومات الشّاملة والدّقيقة، والمفهومة والسّياسات المحاسبيّة والمعايير الدّوليّة المستخدمة الّتي تمكنهم من فهم الوضع الماليّ العامّ للبنك وبالتّالي تقييم الأداء الماليّ، وأخذ قرارات مناسبة بخصوص الاستثمار بناءً على هذه المعلومات، ويتفرّع من هذا الهدف عدة أهداف فرعيّة: (الجيلالي بن عوالي وآخرون، 2019م)

1. دعم عمليات اتّخاذ القرارات، حيث يتمّ تزويد المستفيدين بالمعلومات والسّياسات الّتي تساعدهم وتسهل عليه عمليّة اتّخاذ القرار، وإزالة الغموض وتجنّب التّضليل في عرض المعلومات المحاسبيّة.

2. يتمّ تعزيز الاستدامة من خلال المعلومات البيئيّة والاجتماعيّة والماليّة الّتي تقدّمها البنوك وتقديم تقارير واضحة وشاملة حول أداء البنك من حيث الاستدامة وكيفيّة إدارة المخاطر المتعلقة بها وتطبيق معايير الإفصاح المستدامة المعترف بها دوليّا.

3. تسهيل التّواصل الفعال والمسؤول بين البنوك وأطرافها الخارجيّة، وذلك من خلال اعتماد عدة استراتيجيات وممارسات منها استخدام لغة واضحة وبسيطة وسهلة الفهم، توظيف التكنولوجيا الحديثة؛ لتوفير معلومات وتعزيز التّواصل، وتشجيع الحوار المباشر بين المستثمرين والمستفيدين من خلال الاجتماعات واللقاءات وورشات العمل.

4. تحقيق المساءلة حيث يعدّ تحقيق المساءلة في الإفصاح جزء مهم لضمان الثّقة بين البنوك والمستثمرين وتحقيق الشّفافية ويتمّ ذلك من خلال وضوح وشفافيّة المعلومات المقدّمة والتزامها بالمعايير واللوائح المحليّة والدّوليّة، واعادة تقييم ومراجعة عمليات الإفصاح بانتظام، وتوفير التّدريب المناسب والمستمر لفريق الإفصاح.

5. المساهمة في توفير الأساس القانونيّ لسلامة العقود.

6. إشباع حاجات المستخدمين الدّاخليين والخارجيين، وتقديم المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى البنك، والالتزامات القائمة، ومختلف التغييرات التي تطرأ على الأصول، وبالتّالي تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخفيض الموارد بين الوحدات.

2 . 2. 6. أنواع الإفصاح المحاسبيّ:

يمكن سرد أنواع الإفصاح تبعا للهدف على النّحو التّالي: (بدرة بن تومي، ايناس حسن2007م)

1. **الإفصاح الكامل:** يتطلّب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم الماليّة كاملة أي تشمل على المعلومات الضرورية كافّة، وتغطيتها بأيّة معلومات لها أثر على المستفيد، وتأتي أهميّة الإفصاح الكامل من أهميّة القوائم الماليّة الّتي تعدّ مصدراً رئيساً يُعتَمدُ عليه المستثمرُ في اتّخاذ القرارات، ويمتدّ الإفصاح الكامل إلى ما بعد الفترة المحدّدة، ليمتدَّ إلى تواريخ لها تأثير جوهريّ على المستخدمين والمستفيدين لتلك القوائم.

2. **الإفصاح الكافي:** فيعني أن يتمّ تحديد المعلومات المحاسبيّة الكافية للحدّ الأدنى للمستفيد من قبل المشرعين، ويلزم تطبيقها ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات، ولكن يكون بشكل غي محدد بشكل دقيق. إذ يختلف حسب الاحتياجات بالدّرجة الأولى، إذ تحديده يعتمد على الخبرة الّتي يمتلكها المستفيد أو المستثمر.

3. **الإفصاح المثاليّ (الملائم):** فيعني تحديد مستوى الإفصاح الّذي من خلاله يخدم ويراعي الأطراف كافّة؛ بما لا يضرّ بالوَحدَة المحاسبيّة ذاتها، إذ من المهمّ أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة ومنفعة بالنّسبة للمستثمرين.

4. **الإفصاح التّثقيفيّ (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتّخاذ القرارات، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحدّ من اللجوء إلى المصادر الدّاخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسميّة، ويترتّب عليها بعض المكاسب لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى.

5. **الإفصاح التّقليديّ:** يعني أنّه يجب الإفصاح عن التّقارير الماليّة بشكل غير مضلّل للمستثمرين، وأن تكون على درجة عالية من الموضوعيّة ويهدف إلى حماية المستثمر العاديّ الّذي له قدرة محدودة على الوصول إلى المعلومات المحاسبيّة.

6. **الإفصاح العادل:** يهتمّ الإفصاح العادل بالرّعاية المتوازنة لاحتياجات الأطراف جميعا من مستثمرين ومؤسّسة وظروفهم، إذ يتوجّب الإفصاح عن القوائم الماليّة بالشّكل الّذي يراعي الجهات جميعا دون تمييز أو تحيّز، ويتضمّن هدفا أخلاقيّا بتوفيره معلومات متساوية ومتوازية.
7. **الإفصاح الاجباري:** وهو ما تنصّ عليه المعايير المحاسبيّة والأنظمة الماليّة الدّوليّة، وتنصّ عليه التّشريعات والقوانين ويشمل هذا الافصاح على التّغييرات الّتي حدثت في التّقديرات المحاسبيّة والتّغييرات الّتي طَرَأت نتيجة اكتشاف الأخطاء، وعلى الارتباطات الماليّة والأرباح والخسائر المحتملة.
8. **الإفصاح الاختياري:** وهو الإفصاح عن معلومات إضافية بمبادرة من مدريري البنوك لتقديمها للمستثمرين، تلك الّتي تزيد عن المعلومات الّتي تمّ الإفصاح عنها وفقا للقوانين والأنظمة، أي أنّه يتعلّق بمعلومات لم ينصّ عليها معيار محاسبيّ، مثل التنبّؤات المستقبليّة للمؤسّسة.
9. **الافصاح العام:** يتم الافصاح عن كافة المعلومات المهمة التي تساعد في فهم وتوضيح وضع البنك الماليّ وغير الماليّ، مثل: اسم البنك، وعنوانها، ونبذة عن البنك، وطبيعة نشاطه الذي يقدمه، ووضعه القانونيّ.
10. **الإفصاح الشّامل:** يمتدّ هذا الإفصاح إلى ما وراء الأرقام، والمعلومات المحاسبية، فقد يمتدّ إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها أثر كبير في التّأثير على اتّخاذ القرارات، وهدفه الأساسيّ أن تصل المعلومات كافّة إلى المستثمرين والمستفيدين، وعادة ما يكون الأمر مفاضلةً بين بديلين؛ بهدف تحديد كميّة ونوعيّة البيانات والمعلومات الّتي سوف يتمّ الإفصاح عنها.

2 . 2. 7. الإفصاح بين المعايير والقوانين:

الإفصاح حسب معاير التّقرير والإبلاغ الماليّ الدّوليّ ومعايير المحاسبة الدّوليّة

International financial reporting stnadrads(IFRS) and international accounting standards (IAS):

لقد تمّ وضع قواعد خاصّةً بالإفصاح في المعايير المُحاسبيّة الدّولية جميعا تتعلّقُ بالعرض والإفصاح عن المعلومات، وبذلك أولَت المعاييرُ المحاسبيةُ اهتماما كبيراً نحو اعتبارات الإفصاح؛ وذلك لتحسين جودة المعلومات والبيانات الماليّة والسّياسات الماليّة، وتكمن أهميّة المعايير المحاسبية أيضا في القيام بتحديد الطريقة المثلى لقياس الأحداث الماليّة، والقيام باتّخاذ القرار المناسب حول الأحداث الماليّة (المطيري، 2011م)، وبالتّالي تناولت المعاييرُ الدوليّة وتقارير

الإبلاغ الماليّ مجموعة من المعايير بشكل مفصّل وواضح عن آلية الإفصاح وأهميّته كالمعيار رقم (1)، ومعيار رقم (30) سيتم تداولهما على النّحو الآتي:

1 . المعيار المحاسبي الدّوليّ (رقم 1) المسمّى" عرض القوائم الماليّة"

international" accounting standards 1" (IAS1)

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم الماليّة من أجل ضمان إمكانيّة المقارنة مع قوائم مماثلة للمنشأة نفسها في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى، ويحدّد المعيار عدّةَ اعتبارات لعرض القوائم الماليّة وإرشادات خاصّة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها، كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم الماليّة.

إن متطلبات الإفصاح المحاسبيّ تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم الماليّة في ضوء المبادئ المحاسبيّة المقبولة عامّةً؛ حتّى تقلّلَ من درجة التّباين في المعلومات أو ما يسمّى بحالة احتكار المعلومات، ممّا يكون له آثارٌ حسيّةٌ في تحقيق التّكافؤ والعدالة لدى المستخدمين، ونتيجةً لذلك حرصت لجنة معايير المحاسبة الدّوليّة (International Accounting StandardS Committee)على إصدار المعيار المحاسبيّ الدّوليّ رقم (1) (IAS1) عرض القوائم الماليّة المعدّل عامَ 1997م والّذي أصبَح ساريَ المفعول على القوائم الماليّة في الأوّل من يوليو عام 1998م وقد عُدّل هذا الأخيرُ ليُفرضَ تطبيقُه ابتداءً من 01 يناير 2005م.(المجمع العربيّ للمحاسبين،2006م)

ويتضمّن هذا المعيار الدّوليّ المحاسبيّ الأوّل متطلباتٍ دقيقةً حول المعلومات الّتي يجب تضمّنها في البيانات المالية، مثل ملخص لسياسات المحاسبة المُعتمدة، وتقديم معلومات حول طبيعة الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكيّة، والإيرادات، والأرباح والخسائر، وتفاصيلَ حولها وحول المخاطر. وبشكل عام . يُعدّ هذا المعيار أساسًا للإفصاح الشّفّاف، ويهدف إلى توفير صورة موحّدة وموثوقة للمؤسّسة والأطراف الأخرى (شريف، سنان، 2015م).

و يتضمّن أيضا كلّ ما يتعلّق بأعداد القوائم الماليّة وعرضها من مبادئ وقواعد محاسبيّة وطرق عرض، وقد صُمّم هذا المعيارُ لتحسين جودة البيانات الماليّة المعروضة ونوعيّتها، وهو ينطبقُ على البنوك جميعا تلك الّتي تلتزم بتطبيق المعايير في عرض وإعداد قوائمها التي تشتمل على بيان المركز الماليّ، وحساب الأرباح والخسائر، قائمة التدفّقات النّقدية، وقائمة التّغيير في حقوق الملكيّة، والإيضاحات وبيانات وهوامش تفسيريّة، ويقوم بتوفير الإرشادات لهيكلة القوائم الماليّة والحدّ الأدنى من محتوى تلك القوائم، وهذا المعيار مناسب للتطبيق في المصارف الإسلاميّة، حيث يتمّ استخدامه في البنوك الإسلاميّة أكثر من البنوك التّقليديّة. (سدر وآخرون،2024م)

معطيات وبنود عرض التّقارير الماليّة ضمن معيار (رقم (1):

ومن خلال دراسة المعيار المحاسبيّ الدّوليّ رقم (1) تم تلخيص أهمّ المعطيات والبنود المطلوب عرضها في التّقارير الماليّة ضمن هذا المعيار، حيث شمل هذا المعيار ما يلي (شريف، جاسم، 2015م)

أ- **قواعد الإفصاح عن المعلومات في إعداد البيانات الماليّة وتشمل:**

1 – **الاستمرارية:** على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشاة على البقاء كمنشاة مستمرّة، ويجب إعداد البيانات على أساس أنّ المنشاة مستمّرة، ما لم تكن هنالك نيّة لتصفيتها أو التّوقّف عن المتاجرة، وفي حالة عدم وجود حالة تؤكّد على استمرارية المنشاة فعليها الإفصاح عن ذلك.

2- **الثّبات:** الثّبات في عرض وتصنيف البنود للعمليّات الماليّة من فترة إلى الفترات اللّاحقة لها إلا في حالة هنالك تغيّر هام في عمليات المنشأة أو أن التّغير سينجم عنه عرض أكثر وضوحا للعمليّات الماليّة أو إذا تطلّب ذلك تغيّرا في العرض حسب معيار دوليّ أو تفسيراً من التّفسيرات الصّادرة عن اللجنة الدّائمة للتّفسيرات.

3- **مبدأ الاستحقاق:** على المنشاة المستمرّة إعداد بياناتها الماليّة على أساس الاستحقاق، فيما عدا البيانات الخاصّة بالتدفّق النّقديّ.

4- **الأهمية النّسبيّة:** يجب عرض كلّ بند ماديّ بشكل مستقلّ في البيانات الماليّة، وتجميع البنود غير المادّيّة مع المبالغ ذات الوظيفة أو الطبيعة المشابهة.

5- **التّقاص:** يجب عدم إجراء أيّ مقاصّة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دوليّ آخر.

ب- **البيانات الماليّة:** وتشمل الآتي:

1 – **قائمة المركز الماليّ:** هي قائمة توضّحُ الوضع الماليّ للبنك في لحظة زمنيّة معيّنة فتظهر ما تمتلكه البنوك من موجودات وما يستحقّ عليها من مطلوبات، وكذلك ما يستحق عليها تُجاه المُلاك أو أصحاب البنك حقوق الملكية (حنان والحارس، 2004م).

2- **قائمة حقوق المالكين:** وهي المنافع المتبقّية من موجودات الوحدة بعد طرح مطلوباتها (Kumen & others 2000) وتشمل: رأس مال الأسهم العاديّة، رأس المال الإضافي، والأرباح المحتَجَزة، وأسهم الخزينة، وأرباح مقترح توزيعها، وأرباح مدورة، والحقوق غير المسيطر عليها.

3 – **قائمة بيان الدّخل الشّامل:** وتشمل حسب المعيار المحاسبيّ الدوليّ رقم (1) ما يلي: المبيعات، تكلفة المبيعات، مجمل الرّبح، مصاريف البيع والتّوزيع مصاريف إداريّة وعموميّه، صافي

الدّخل من العمليّات، وإيرادات أخرى، ومصاريف أخرى، والرّبح من العمليّات قبل الضّريبة، وضريبة الدّخل، والدّخل من الأعمال المستمرّة، العمليّات غير المستمرّة، وخسارة من القسم بعد طرح الضريبة، وخسارة من بيع القسم بعد طرح الضّريبة، وصافي الدّخل للسنة، والرّبح الأساسيّ، ومعدل الأسهم الممتازة).

4 – **كشف التّدفّق النّقديّ:** هو بيان كيفيّة عمل أنشطة الوحدة الاقتصاديّة التشغيليّة والاستثماريّة والتّمويليّة والّتي أثرّت على النّقد (Needles &Powers, 2002) خلال الفترة المحاسبيّة، ويبيّن صافي الزّيادة أو النّقصان النّقديّ في الفترة المحاسبيّة بنود أخرى، وتشمل:

أ- القيمة السّوقيّة للشركة هي القيمة الّتي من الممكن أن تكون موجودة من دون تبادل فهي ترتكز على التّقدير النّظريّ المعتمد على مفهوم المنفعة، والّذي قام المستثمر أو المقيم بالمقارنة مع مختلف السّلع المتاحة، وتحوّل القيمة إلى سعر يتحقق بوجود مطابقة بين العرض والطلب الحقيقيين. (بكاري، 2009 م)

ب- القيمة الدّفتريّة: القيمة الفعلية عند اقتناء الأصل.

ت- العائد على الأصول: هي نسبة يتمّ من خلالها معرفة معدّل تحقيق الأرباح الصّافية نتيجة تشغيل كافّة الموجودات المتاحة للوحدة الاقتصاديّة خلال الفترة الماليّة (الحبيطي، ويحيى 2002 م).

ث- العائد على حقوق الملكيّة: يقيس هذا المعدّل مدى قدرة الوحدة الاقتصاديّة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال اموال المالكين (المساهمين) وعدم الاعتماد على الدّيون والقروض طويلة الأجل.

متطلّبات المعيار الدّوليّ لإعداد التّقارير الماليّة رقم (1) :

يحدّد المعيار المتطلّبات اللازمة لاعتماد المعايير الدّوليّة لإعداد التّقارير الماليّة لأوّل مرّة. هذا المعيار يُطبّق على البنوك الّتي تعدّ وتقدّم تقارير ماليّة وفقًا للمعايير الدّولية للمرة الأولى، ويهدف المعيار إلى ضمان أن القوائم الماليّة للكيان تقدّم معلومات تتسم بالشّفافيّة والقابلة للمقارنة مع الفترات السّابقة، ومن المتطلّبات الرّئيسيّة للمعيار: (IASB,2020)

1. إعداد القوائم الماليّة الافتتاحيّة: على البنك إعداد قائمة ماليّة افتتاحيّة في بداية أوّل فترة تُقدّم فيها تقاريرها الماليّة وفقًا للمعايير الدّوليّة.
2. اختيار السّياسات المحاسبيّة: يجب على البنك اختيار وتطبيق السّياسات المحاسبية بناءً على المعايير السّارية في نهاية أول فترة تقرير ماليّة.

3. التّعديلات على البيانات الماليّة السّابقة: يتمّ تعديل القيم المعترف بها سابقًا بموجب المعايير المحليّة للامتثال لمتطلّبات (International Financial Reportin Standards).. يتضمّن ذلك إلغاء بعض الأصول والالتزامات الّتي لا تتوافق مع معايير IFRS.

4. الإفصاحات المطلوبة: يتطلّب المعيار الإفصاح عن كيفيّة تأثير التّحول إلى المعايير الدّوليّة على الوضع الماليّ وأداء البنك، بما في ذلك تسوية حقوق الملكيّة وصافي الدّخل وفقًا للمعايير السّابقة والمعايير الدّوليّة.

2. المعيار المحاسبيّ الدّوليّ رقم (30) المسمّى "معيار الإفصاح في القوائم الماليّة للبنوك والمؤسّسات الماليّة المشابهة"

International Accounting Standards 30 (IAS 30)

توصّلت لجنة المعايير الدّوليّة للمحاسبة عام 1990l إلى الصّيغة النّهائيّة لمعيار المحاسبة الدّوليّ رقم (30) " الإيضاحات حول البيانات الماليّة للبنوك والمؤسّسات الماليّة المشابهة" والّذي يحثّ المعنيين على إظهار الإفصاحات كافّة حول البيانات الماليّة والّتي تتعلّق بالأمور الإداريّة والرّقابة والضّبط حول عامل السّيولة والمخاطر المصرفيّة. (خشارمة، 2003م)

حيث يحث هذا المعيار المعنيين على إظهار الإفصاحات كافّة حول البيانات الماليّة والّتي تتعلّق بالأمور الإداريّة، والرّقابة، والضّبط حول عامل السّيولة والمخاطر المصرفيّة، الّتي لا تغطّيها المعايرُ الأخرى، وهذا من الأمور الأساسيّة في هذا المعيار.

أمّا فيما يتعلّق بالإفصاح، فيجبُ أن يلعبَ المعيارُ دورًا هامًا في تحديد الإفصاحات الضّرورية لتوضيح أثر هذه العمليّات على الوضع الماليّ والنّتائج التّشغيليّة للمؤسّسة، ويتطلّب المعيار إفصاحًا شاملًا حول طبيعة هذه العمليّات وأثرها المتوقّع على المستقبل، هذا يساعد المستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والمساهمين، على فهم أفضل للتّحدّيات والفرص المتعلّقة بهذه العمليّات الماليّة الأخرى. (خشارمة، 2003م)

حيث تقسم البنود الرّئيسيّة المختلفة لـ (IAS30) إلى ثلاثة مستويات أساسيّة هي:

1- في مجال السّياسات والطّرق المحاسبيّة:

أ- السّياسات والطرق المحاسبيّة المتّبعة في تقييم الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.
ب- أسس تحديد خسائر القروض المتعثّرة وتكوين مخصّصاتها.
ت- أسس تكوين المخصّصات الخاصّة بمقابلة المخاطر المصرفيّة العامّة.

2- على مستوى قائمة الأرباح والخسائر:

أ- المصادر الرّئيسيّة للإيرادات مع ضرورة إعلان بند الفوائد الدّائنة بصورة منفصلة.

ب- البنود الرّئيسيّة من مصروفات التّشغيل والإفصاح عن الفوائد المدينة.

3- على مستوى بيان المركز الماليّ:

أ- الإفصاح عن هيكل توزيع الموجودات والمطلوبات.

ب- الإفصاح عن القيمة الإجماليّة لمخصّص الدّيون المتعثّرة.

ت- الإفصاح عن القيمة الإجماليّة للالتزامات المضمونة مع قيم الأصول المرهونة كضمان للالتزامات.

ث- الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذات الصّلة.

ج- الإفصاح عن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات.

ح- الالتزامات الطّارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ بيان المركز الماليّ.

خ- المعلومات القطاعيّة للبنك إن وُجِدَت.

وقد نَصَّ المعيار على الإفصاح في البيانات الماليّة بأحكام محدّدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يجب أن تشتمل البيانات الماليّة للبنك على بيان الدّخل الّذي يجمع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعتها، ولا يشتمل على مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف، ويعالج أيّة مبالغَ يتمّ تجنّبها لقاء خسائر القروض والتّسهيلات المصرفيّة.
2. يجب أن تشتمل البيانات الماليّة على بيان المركز الماليّ الّتي تجمع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها، وترتّب الموجودات والمطلوبات حسب سيولتها الّنسبيّة، ولا تشتمل على مقاصة الموجودات والمطلوبات، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلّبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدّوليّة الأخرى.

متطلّبات الإفصاح وفقا لـ (IFRS) و (ISA), ومقوماته:(طارق عبد العال حماد،2000م)

يرتكز الإفصاح عن المعلومات الماليّة في القوائم الماليّة المنشورة على المقوّمات الرّئيسيّة التّالية:

1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات الماليّة.
2) تحديد الأغراض الّتي ستستخدم فيها المعلومات الماليّة.
3) تحديد طبيعة المعلومات الماليّة ونوعها الّتي يجب الإفصاح عنها.
4) تحديد أساليب المعلومات الماليّة وطرق الإفصاح عنها.

وتُعدّ هذه المقوّمات الأربعة مترابطةً ومتسلسلةً، وكلٌّ يسهّل المَهمّة للعنصر الذي يليه.

متطلّبات الإفصاح المحاسبيّ وفقًا لـ (IFRS) و (ISA) تهدف إلى تعزيز الشّفافية والوضوح في القوائم الماليّة المقدّمة من البنوك، وتشمل هذه المتطلّبات عدّة جوانب رئيسية، ويجب على البنوك مراعاتها عند إعداد تقاريرها الماليّة: (eleuat, 2010)

1. الإفصاح عن السّياسات المحاسبيّة: يجب على البنوك الإفصاح عن السّياسات المحاسبيّة المستخدمة في إعداد البيانات الماليّة، بما في ذلك الأسس الّتي تم بناءً عليها إعداد التّقارير.
2. الإفصاح عن الأحداث الجوهريّة: الإفصاح عن أيّ أحداث هامّة حدثت بعد تاريخ إعداد بيان المركز الماليّ والّتي قد تؤثّر على القوائم الماليّة أو على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
3. الإفصاح عن التّقديرات المحاسبيّة: يجب الإفصاح عن التّقديرات المحاسبيّة الهامّة الّتي قد تؤثّر على المبالغ المعترف بها في القوائم الماليّة، مثل تقديرات القيمة العادلة، والإهلاك، والديون المعدومة.
4. الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها: الإفصاح عن أنواع الأدوات المالية التي تمتلكها البنوك، كيفيّة قياسها، والمخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر الائتمان، السّيولة، ومخاطر السّوق.
5. الإفصاح عن القطاعات التّشغيلية: الإفصاح عن الأداء الماليّ لكلّ قطاع من القطاعات التّشغيليّة للبنك، ممّا يوفر فهمًا أفضل لأداء البنك ككلّ.
6. الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: الإفصاح عن المعاملات جميعا الّتي تمّت مع الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين الرّئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، والشّركات التّابعة.
7. الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول: الإفصاح عن نتائج اختبارات انخفاض القيمة الّتي تمّ إجراؤها، وكيفيّة تحديد القيمة القابلة للاسترداد.
8. الإفصاح عن الالتزامات المحتملة: الإفصاح عن الالتزامات المحتملة مثل القضايا القانونيّة والضّمانات الّتي قد تؤثّر على الوضع الماليّ للبنك.
9. الإفصاح عن الضّرائب: الإفصاح عن الأصول، والالتزامات الضّريبيّة المؤجّلة وكيفية حسابها.
10. الإفصاح عن التّدفقات النّقديّة: الإفصاح عن التّدفقات النّقديّة من الأنشطة التّشغيليّة، الاستثماريّة، والتّمويليّة، وكيفيّة تأثيرها على الوضع الماليّ للبنك.
11. الإفصاح عن الأصول والخصوم: الإفصاح عن تصنيف الأصول والخصوم بين قصيرة وطويلة الأجل، وتوضيح القيم المسجّلة وطريقة تقييمها.

2. 3. المبحث الثّاني: تقييم الاداء الماليّ:

2 . 3. 1. مقدمة:

بات واضحا أنّ النّمو الاقتصاديّ في الدّول والحفاظ على مراكز المؤسّسات الاقتصادية يتوقّف إلى حدّ كبير على مدى كفاءة أدائها الماليّ بما يواكب التّحديّات المتزايدة واللامتناهية، الّتي تواجهها المؤسّسات الاقتصاديّة على الصّعيد الدّاخليّ والخارجيّ، حيث يعدّ أداة للحكم الموضوعيّ إذ يوفّر نظام معلومات رقميّة دقيقة وموثوقة قابلة للقياس تعكس قدرة وقابليّة البنك على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعليّة كما تساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعيّة مع الأهداف الإستراتيجيّة للبنك. (بو مصباح،2021م)

وبالتّالي فهم أداء البنوك يساعد على تقييم صحة القطاع الماليّ وقوّة الاقتصاد بشكل عام، ويعكس التّأثيرات الاقتصاديّة والماليّة على السّوق الماليّة والعملاء، و البنوك وبذلك يعدّ أمرًا حيويّاً لفحص صحّة القطاع الماليّ ويوفّر للمستثمرين والجمهور نظرة شاملة حول قوّة، ولهذا أعطي لمعدّلات الأداء أهميّة كبيرة خاصّة في المؤسّسات المصرفيّة رغم أنّها صعبة القياس في هذه المؤسّسات الخدميّة إلا أنّ موضوع تقييم أداء البنوك اكتسب أهميّة بالغة وخاصّة، نظرا للدّور المتميز للبنوك في توفير الموارد التمويليّة وفي تأدية الخدمات المصرفيّة لعملائها ومساهمته في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البيئة الّتي تخدمها. (سدر وآخرون، 2024م)

2 . 3. 2. مفهوم الأداء الماليّ:

الأداء الماليّ يمثّل بشكل عامّ النّتائج والمخرجات والأهداف الّتي تسعى البنوك لتحقيقها لذا يعرف بأنّه يعكس كلّ من الأهداف والوسائل اللازمة أي أنّه يربط بين الأنشطة وبين الأهداف الّتي تسعى البنوك لتحقيقها. وبالتّالي يشير إلى قياس كفاءة وفعاليّة البنوك في تحقيق أهدافها، ويتمّ هذا القياس عبر مجموعة من المؤشّرات والنّسب الماليّة الّتي يتمّ القياس على أساسها. ويقيس قدرة المؤسّسات على إدارة المخاطر وتحقيق الأرباح والعوائد المرجوّة، ومدى قدرتها على الاستمراريّة، وقد عرّفه (معاش،2021م) بأنّه العمليّة الّتي يتمّ من خلالها استنباط واشتقاق مجموعة من المؤشّرات الكميّة والنّوعيّة حول نشاط أيّ مشروع اقتصاديّ، يسهم في تحديد أهميّة الأنشطة التّشغيليّة والماليّة للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم الماليّة ومصادر أخرى لكي يتمّ استخدام هذه المؤشّرات في تقييم الأداء الماليّ للبنوك، وعرّفه (مايده,سباع،2017م) على أنّه مدى قدرة المؤسّسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطّويل والقصير الأجل من أجل خلق الثّروة، وعرّفاه (بن جده،مبهوب،2020 م) على أنّه قدرة المؤسّسة على توليد موارد جديدة من العمليّات اليوميّة في فترة زمنيّة معينّة ويتمّ قياسه من خلال صافي

الدّخل والنّقد المحقّق من العمليات، وعرّفه (بن ساسي وقريشي،2006م) على أنّه تعظيم النّتائج من خلال تحسين المردوديّة، ويتحقّق ذلك بتدنّي التّكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرّة، تمتدّ إلى مدى متوسّط، بغية تحقيق كلّ من التّراكم في الثّروة والاستمرار في مستوى الأداء, ولأغراض الدّراسة فإنّ الأداء الماليّ يتمثّل في قدرة الشّركة على استخدام مواردها بطريقة مثلى؛ لتحقيق أهدافها، والّتي تتمثل في تخفيض تكاليف وزيادة إيراداتها.

2 . 3. 3. مفهوم تقييم الأداء الماليّ:

يُعرّف تقييم الأداء الماليّ على أنّه العمليات والأنشطة جميعا الّتي تدلّ على تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسّسة مع دراسة تطوّر هذه العلاقة والأنشطة خلال فترات زمنيّة متباعدة، أو فترات زمنيّة محدّدة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقّق من الأهداف بناء على مقاييس ومعايير محدّدة، وكما عرّفه (البشير،2017م) على أنّه تقديم حكم ذي قيمة عن إدارة الموارد الطبيعيّة والمادّيّة المتاحة وبالطّريقة الّتي تشيع رغبات أطرافها المختلفة، " ويعدّ تقييم الأداء الماليّ للمؤسّسة قياسا للنّتائج المحقّقة أو المنتظرة في ضوء معايير محدّدة سلفا " (فوزي، إلهام، 2015م)، كما عرّفه (محمود، الكسار، 2009م) على أنّه العلاقة بين العناصر المكوّنة للمركز الماليّ للبنك (الأصول، والخصوم، وحقوق المساهمين، والنّشاط التّشغيلي؛ للوقوف على درجة التّوازن بين هذه العناصر، وبالتّالي تحديد مدى متانة المركز الماليّ للمؤسّسة، وعلى ضوء ذلك يمكن التّنبؤُ بالفشل, يعرّف تقييم الأداء الماليّ على مستوى البنك بأنّه الحكم على مدى فعالية القرارات الماليّة الّتي تمّ اتّخاذها من حيث تأثيرها على المركز الماليّ للبنك وقدرته الماليّة، وتقييم مدى كفاءة وفعاليّة الأنشطة والسّياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السّيولة والودائع..... وغيرها) في التّأثير على ربحية البنك ومركزه التّنافسيّ والاستفادة من كلّ ذلك لوضع خطط فاعلة للأداء المستقبليّ في البنك".(فوزي، إلهام، 2015م) ومن هذه التّعريفات ولتحقيق أهداف الدّراسة فإنّ تقييم الأداء يعني الطريقة الّتي يستخدمها المديرين لدراسة وتحليل جوانب القوّة والضّعف لمستوى البنك والأفراد ومعرفة إذا تمّ إنجاز الأهداف المرجوّة وهل كان الاداء جيّدا أم لا؟ وأيضا معرفة قدرة وكفاءة المؤسّسة على إدارة نشاطاتها في مختلف الجوانب الماليّة، وقدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

2 . 3. 4. أهميّة تقييم الأداء الماليّ:

تكمن أهمية تقييم الأداء الماليّ في أنّه يساعد على التّأكّد من توافر السّيولة بالمستوى المطلوب وقياس الرّبحية في ظلّ الاتجاه للاستثمار والتّمويل وما يصاحبها من مخاطر؛ لحمايته من خطر

الإفلاس والإغلاق، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار، وهناك عدّة نقاط أخرى توضّح أهميّة تقييم الأداء الماليّ كما سردها (نوبلي، 2014م–2015م)، تتمثّل فيما يلي:

- يوفّر للإدارة مختلف المعلومات الماليّة الّتي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثماريّة، أو تطويريّة، أو متعلّقة بتغيير السّياسات.
- المساهمة الفعالة في التّسيير الجيّد للبنوك من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التّكاليف.
- يعدّ من أهم الرّكائز لتسطير السّياسات العامّة سواء بالنّسبة للبنك أو بالنسبة للهيئات القائمة فيها؛ بل توصيل أهداف المؤسّسة إلى الأنشطة والمستويات جميعا.
- تفيد في التّقييم الشّامل طويل الأجل بالاعتماد على التّقييم قصير المدى الّذي ساهم في رسم السّياسات والاستراتيجيات.
- تعزيز الاتّصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التّنسيق بينهما.

ومنها يمكن استنتاج أهمّيّة أخرى لتقييم الأداء الماليّ، تتمثّل في:

- يقدّم صورة شاملة لمختلف المستويات الإداريّة عن أداء البنك؛ وبالتّالي يعمل على زيادة فرص المنافسة بين المستويات ممّا يساعد على تحسين الأداء، وفي حالة احتياج البنك فإنّه يبرّر ذلك على أسس علميّة وموضوعيّة.
- يحفّز ويشجّع الإدارة على التّخطيط الاستراتيجيّ واتّخاذ القرارات المناسبة وتقييم المخاطر.
- يعدّ تقييم الأداء أهمَّ الرّكائز الّتي تُبنى عليها عمليّة المراقبة؛ ويوضّح قدرة البنك على تنفيذ ما خُطّط له مسبقا من أهداف مرجوّة من خلال مقارنة النّتائج المتحقّقة مع المستهدفة، والكشف عن الانحرافات والأخطاء واقتراح حلول مناسبة لها؛ لتعزيز أداء البنك وتحسين مركزه الاستراتيجيّ وبالتّالي مساعدته على البقاء والاستمرار.

2 . 3. 5. أهداف تقييم الأداء الماليّ:

الهدف الأساسيّ من تقييم الأداء هو التّأكد من أنّ الأداء الحاليّ يتمّ وَفقَ الخطط الموضوعة، ولكن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء كما ذكرها (حازم، 2020م)، تتمثّل في الآتي:

- متابعة ومعرفة نشاط البنك وطبيعته والظّروف الاقتصاديّة المحيطة به.
- المساعدة في إجراء عمليّة المقارنة والتّحليل وتفسير المعلومات.
- إعطاء صورة واضحة عن البنك وعن الوضع الماليّ للبنك.

وتتمثّل أهدافه أيضا بـ:

- تهدف إلى الكشف عن حالات التّعثّر والفشل الماليّ، كما تساعد في تحدّي المخاطر الّتي يتعرّض لها البنك والّتي كان من المحتمل حدوثها مثل مخاطر الائتمان الّتي تشير إلى عدم قدرة المقترضين على سداد الأقساط والفوائد المترتّبة على عمليّة الاقتراض، ومخاطر أسعار الصّرف الّتي تشير إلى زيادة معدّل صافي الأصول الأجنبية الحاليّ عن المعدّل المخطّط له، ومخاطر أسعار الفائدة ورأس المال.
- يهدف إلى تطوير العلاقات بين المديرين، والعاملين، وتنمية مهاراتهم وامكانياتهم الفكرية وتطويرها حيث تؤدّي إلى زيادة شعور العاملين بالعدالة، وذلك بأخذ جهودهم المبذولة جميعا بعين الاعتبار من البنك؛ ممّا يجعلهم أكثر شعوراً بالمسؤوليّة، ويدخلهم إلى العمل باجتهاد وجديّة تامّة.
- متابعة البنك في تحديد أهدافه المحدّدة سابقا، وذلك في إطار الخطّة الّتي تمّ وضعها استنادا إلى البيانات، والمعلومات الّتي تمّ توفيرها عن سير الأداء في البنك.
- يهدف تقييم الأداء في البنوك إلى بيان مدى كفاءة البنك وقوّته في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق أقصى عائد ممكن باستخدام هذه الموارد.
- يساعد على توفير البيانات والمعلومات الماليّة والإحصائيّة عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرّقابيّة والجهات المسؤولة ممّا يسهّل عملها ويمكّنها من إجراء المتابعة الشّاملة المستمرّة والرّقابة لنشاط البنك؛ لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.
- المساعدة في الكشف عن بعض المشكلات والعيوب الإداريّة والتّنظيميّة؛ ممّا يؤدّي إلى تنشيط الأجهزة الرّقابيّة على أداء عمل البنوك عن طريق المعلومات الّتي يقدّمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقّق من قيامها بعملها بكفاءة وجودة عالية.

2 . 3. 6. مؤشّرات الأداء الماليّ:

تقييم الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات الأداء الماليّ:

تستخدم المؤشّرات الماليّة عادة في تقييم أداء البنوك في مجالات الرّبحية والسّيولة والملاءة في مدى كفاءة إدارة البنوك في رسم وتنفيذ سياساتها التّمويليّة والاستثماريّة لها، حيث تكمن أهميّة هذه المؤشّرات في النقاط التّالية:(خيضر، مريم،2009م)

1- تحديد مدى قدرة البنك على مواجهة الالتزامات الجارية.
2- قياس درجة نموّ البنك، والكشف عن مواطن الضّعف والقوّة.

3- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتّخاذ القرارات ورسم السّياسات وإعداد الموازنات التّقديريّة.

4- قياس الفعاليّة الكليّة للبنك ومستوى أدائها.

5- قياس الفعاليّة الّتي تحصل عليها البنوك باستغلالها مختلف موجوداتها؛ لتحقيق الرّبحيّة.

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن تتوفّر النّسب الماليّة الآتية:

1- أن تكون المؤشّرات الماليّة قادرة على كشف وقياس نقاط الضّعف والقوّة.

2- ان تكون المؤشّرات الماليّة ذات دلالات يمكن من خلالها المقارنة بالمؤشّرات الماليّة السّابقة أو بالمتوسّط العامّ للمؤشّرات الماليّة في صناعة ما.

تقسيم مؤشّرات تقييم الأداء الماليّ:

تعدّ مؤشّرات الأداء الماليّ من أهم الأدوات الّتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها الماليّة لمعرفة مدى سلامة مركزها الماليّ وربحيّة المؤسّسة، وعرّف (خنفار،2018م) المؤشّرات الماليّة على أنّها قيمة، أو صفة مميّزة تستخدم لقياس المخرجات أو النّتائج لتحديد مدى ما حقّقته المؤسّسة من أهداف ومن خلال هذه المؤشّرات يبرز دورُ التّحليل الماليّ كأداة لتقييم الأداء، وتقسّم مؤشرات تقييم الأداء حسب ظهورها إلى مؤشّرات تقليديّة ومؤشّرات حديثة ظهرت مع التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ.

حيث تقسم مؤشّرات تقييم الأداء الماليّ إلى مؤشّرات حديثة وكلاسيكيّة، كما يلي:

تقييم الأداء الماليّ باستخدام المؤشّرات الكلاسيكيّة:

يتمّ استخدام عدّة مؤشّرات ماليّة لقياس ومعرفة نقاط القوّة والضّعف في المؤسّسة والتّعرف على طبيعة الأداء الماليّ لمؤسّسة ومن هذه المؤشّرات الكلاسيكيّة تضمّ: (K. R. Subramanyam,2013)

1- نسب السّيولة: تهدف هذه النّسب الى قياس مدى قدرة المؤسّسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومنها نسبة السّيولة (التّداول)، نسبة تغطية الدّين، ونسبة النّقد. وتقاس نسبة السّيولة من خلال قياس مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلّما ارتفعت النّسبة ازدادت نسبة الكفاءة، ويقيس قدرة البنك على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وقدرة على تحويل أصوله إلى سيولة ويفضّل قياسها من خلال نسبة الأصول السّائلة والشّبه سائلة.

2- نسب الرّبحيّة: تهدف هذه النّسب إلى قياس كفاءة وفعاليّة المؤسّسة في توليد الأرباح من خلال استخدام أصولها بكفاءة، ومنها نسبة العائد على الأصول، ونسبة مجمل الرّبح، ونسبة العائد على حقوق الملكيّة. وتعدّ نسبة الرّبحيّة من أهمّ النّسب الماليّة المستخدمة في قياس الأداء الماليّ للبنوك؛ لأنّها تظهر قدرة البنك على تحقيق العائد المناسب على الأموال التي تم استثمارها، أي أنّها تركّز على الرّبح الّذي يعدّ الأساس لاستمرار البنك ونموّه وتطوير نشاطاته.

3- نسب المديونيّة: تعبّر هذه النّسب عن العلاقة الّتي تربط بين النّتائج المحقّقة من طرف المؤسّسة والوسائل المستخدمة في ذلك، ومنها نسبة حقوق الملكية، ونسبة هامش الرّبح الصافي. وتستخدم هذه المؤشّرات لقياس قدرة البنك على سداد القروض والفوائد والالتزامات طويلة الأجل، وكلّما كانت نسب معدلاته منخفضة يكون دليلاً على انخفاض حجم التّمويل.

الشّكل (1.2) : مؤشّرات تقييم الأداء الماليّ

من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Subramanyam,2013)

تقييم الأداء الماليّ باستخدام المؤشّرات الحديثة:

من أهم المؤشّرات الحديثة للأداء الماليّ سوف يتمّ عرضها بالشكل (2.2) التّالي:

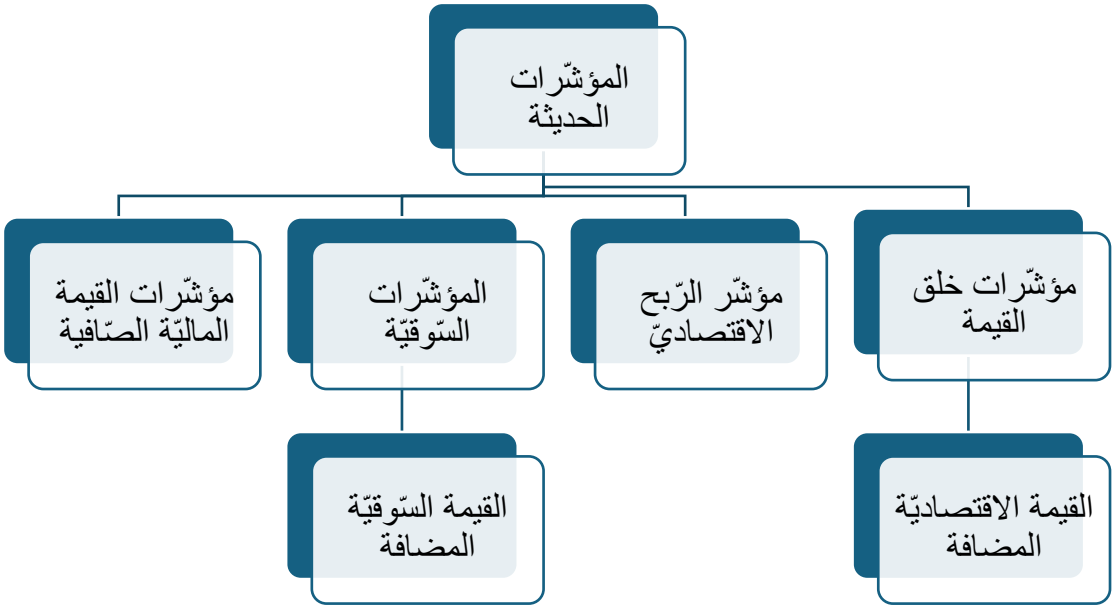

الشّكل (2.2) :مؤشّرات قياس الأداء الماليّ الحديثة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على (تعميم، 2008م)

2. 4. تقييم الأداء من خلال مؤشّرات نموذج CAMELS:

2 . 4. 1. مقدّمة:

في السّنوات الأخيرة كان من أكثر النّماذج المستخدمة لتقييم الأداء والسّلامة المصرفيّة يتمثّل في نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS, حيث يعتمد في القياس على مجموعة من النّسب الماليّة، وبذلك يُعدّ نموذج CAMELS من نظم التقييم الأكثر كفاءة وجودة لما يقدّمه من فعالية في خدمة الدور الرّقابيّ للبنك المركزيّ، وعملاً بمبدأ الرّقابة الذّاتيّة الّذي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثّانية الّتي يقوم على أساسها كلّ بنك بتقييم نفسه بنفسه، ويقف على حقيقة موقفه الماليّ قبل أن يتمّ تقييمه بواسطة البنك المركزيّ، وبالتّالي يتمّ اكتشاف نقاط الضّعف والخلل في الأداء الماليّ والسّعي إلى إصلاحها؛ لتخفيف المشاكل والمخاطر المتوقّعة، وإظهار الجوانب الإيجابية للأداء أيضاً (سدر وآخرون، 2024م).

وبذلك يعدّ نظام CAMELS الّذي يعرف بمؤشرات الحيطة الجزئيّة من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك، وتحديد عناصر القوّة والضّعف في أداء البنوك، وتحديد مدى قدرتها على التّعامل مع

المستجدّات وتحديد وضع الإدارة ومركزها الماليّ وتشير كلمة (CAMELS) المكوّنة من ستة أحرف إلى الحروف الأولى من العناصر المكوّنة لهذا النّظام والّتي تشمل ستة عناصر كما في الشّكل (3.2) الآتي:

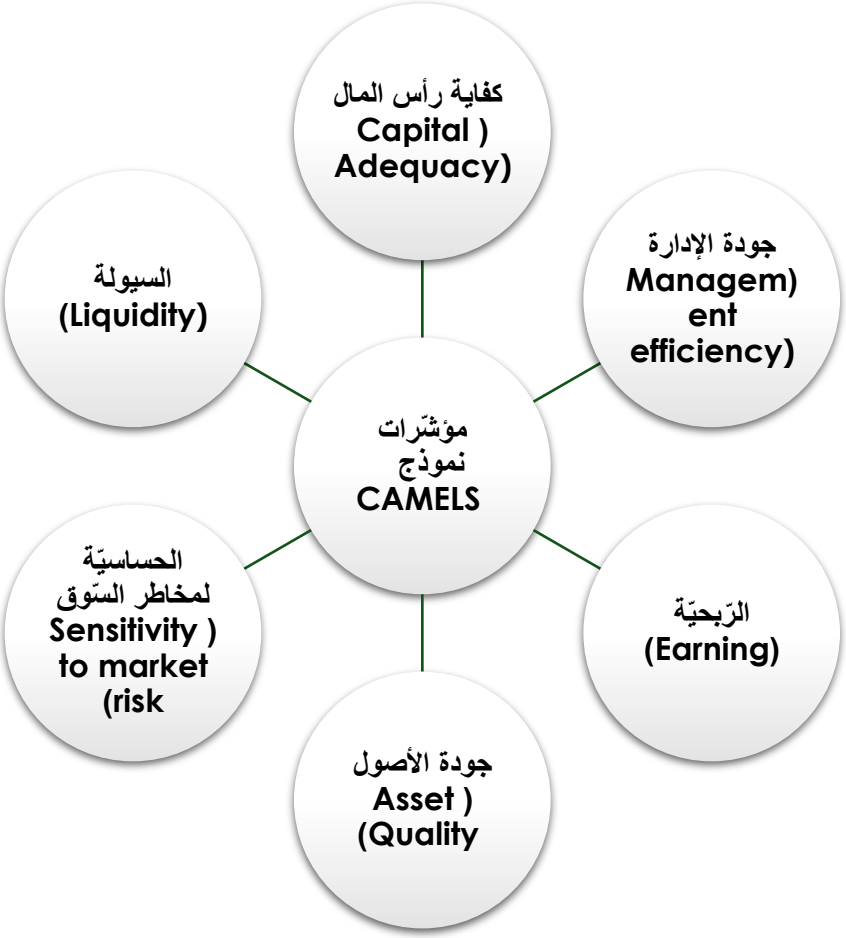

الشّكل (3.2) : نموذج CAMELS

من إعداد الباحثة بناء على (بو خلخال، 2012م)

2 . 4. 2. نشأة وتطوير نظام CAMELS:

في واقع الأمر بدأ استخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS في بداية الثّمانينات من جانب البنك الفدراليّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة كأحد أدوات الإنذار المبكر، حيث قام البنك الاحتياطيّ الفدراليّ بتصنيف البنوك ومدّها بالنّتائج دون القيام بنشرها للجمهور، إلى أن استطاعت السّلطات المصرفيّة بالتّنبّؤ بالانهيار المصرفيّ قبل وقوعه فانخفض العدد إلى 3 فقط في عام 1998م، وقد عكست نتائج تقييم البنوك الأمريكيّة حسب نموذج CAMELS كمقارنة للفترتين 1988م و 1998م

نتائج سليمة لأداء البنوك، فقد أظهرت نتائج التّقييم للربع الأوّل من عام 1998م أن البنوك المحلية جميعا تقع في تصنيف 1 و 2، ومنها ما يفوق بنسبة 40% من البنوك تتمتع بتصنيف رقم 1، مقارنة بنتائج التّقييم لـ 10 سنوات سابقة (1988م) عندما كانت الأزمة المصرفيّة في أشدّها، حيث كانت النّتيجة ما يقارب نسبة 13% من عدد البنوك فقط هو من يحظى بتقييم رقم 1، وأنّ ثلث عدد هذه البنوك كانت تقع في التّصنيفات الثّلاثة الأخيرة أي بنتائج غير مرضية. (أحمد، 2005م).

وقد نتجت عن تطبيق نظام CAMELS أخطاء تحدث في العادة في غياب الشّفافية، تمثل الخطأ الأوّل في حالة تصنيف البنك باعتبار أن موقفه الماليّ مرضٍ، وفي الواقع الحقيقيّ يؤكد خلاف ذلك، أو أن يحدث الخطأ الثّانيّ عندما يتمّ تصنيف بنك باعتبار أنّ موقفه الماليّ غير مرضٍ، ولكنّ حقيقة الواقع تؤكّد أنّ موقف البنك مرضٍ، ولكن عندما تمّ طرح نموذج بإضافة مؤشّر خامس لمؤشّرات نظام CAMELS في عام 1979م عملت السّلطات الرّقابيّة على الأخذ بنتائج نظام CAMELS بعناصره الست أكثر من نظام CAMELS بعناصره الخمس والاعتماد عليه في قراراتهم الرّقابيّة، لأنّه يعكس الواقع الحقيقيّ لموقف البنك. (بومدين، 2016م) وفي عام 1996م تمّ إضافة عنصر سادس يتعلّق في الحساسيّة لمخاطر السّوق ليصبح النّموذج بشكله كالآتي CAMELS، حيث يقيس هذا النّموذج ستة مجالات رئيسة هي: كفاية رأس المال، وجودة الأصول القروض، والاستثمارات، وكفاءة الإدارة، وعائد البنك السّيولة، والحساسيّة لمخاطر السّوق، حيث أضاف النّموذج زيادة في التّركيز على إدارة البنك للمخاطر.(صاريف، rozina, shakil، 2018م) وكان من أهمّ ما يميّز نموذج CAMELS أنّه عُدّ أداة للإنذار المبكّر وتسليط الضّوء على مواطن الضّعف في أداء البنوك ويعدّ مؤشّرا للتفتيش الميدانيّ، وعمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدّد. (دهيرب، 2015م)

2 . 4. 3. مفهوم نموذج CAMELS:

عرّف (بدران ,2011م) نموذج CAMEL على أنّه عبارة عن نتيجة لكلّ من الرّقابة المكتبية حيث يتمّ استخدام المعلومات المنشورة في القوائم الماليّة، والرّقابة الميدانيّة الّتي يتمّ فيها جمع المعلومات الخاصّة الّتي لا يتمّ الإفصاح عنها في القوائم الماليّة، ويمكن تعريفه على أنّه أداة إشراف لتقويم سلامة المصرف ولتحديد المصارف الّتي تتطلّب إشرافاً واهتماماً خاصّاً. تنبع أهميّة نموذج CAMELS في مساعدته بتوقّع حالات فشل المصرفيّة بالإضافة إلى التّنبّؤ بعوائد المصرف، وعرّفه (تريعة,2015م) على أنّه عبارة عن نظام لتقييم الأداء الماليّ للمصارف من خلال الفحص الميدانيّ، ويقيّم وضعية المصرف من خلال العناصر السّتّة المكونة له، وعرّف أيضا حسب (wattimena,2015 وآخرون) يعرف على أنّه مؤشّر سريع لمعرفة حقيقة الوضع الماليّ للبنك، وتحديد مواطن قوّة وضعف المراكز الماليّة ووضع الإدارة بها، و تحديد قدرتها على التّعامل مع

أيّ متغيّرات أو مستجدّات لها علاقة بنشاطها، وذلك من خلال تحليل الوضع الماليّ للبنك ومعرفة درجة تصنيفه، ثمّ اتّخاذ الاجراءات التّصحيحيّة المناسبة لتجنّب وقوعه بالأخطاء والمخاطر.

ولأغراض الدّراسة عُرِّف على أنّه أداة ناجحة لتقييم الأداء الماليّ للبنك وإعطاء صورة شاملة ودقيقة عنه، ودوره في الكشف المبكر عن حدوث الأزمات، وهو يتكوّن من ستة مؤشّرات الّتي يتمّ من خلالها تقييم الأداء وسلامة المركز الماليّ، ومعرفة درجة تصنيفه، ويعدّ من الطرق الرّقابيّة المباشرة.

2 . 4. 4. مميّزات استخدام نموذج CAMELS:

من أهم مميّزات استخدام النّموذج تصنيف البنوك وفق معيار واحد، وبالتّالي توحيد أسلوب الكتابة (بورقبة، 2011)، من خلال الاعتماد على التقييم الرّقميّ أكثر من الإنشائيّ وبذلك تقليل حجمها أيضا ويوجد مميّزات أخرى يمكن تلخيصها بالنّقاط التّالية:

- اختصار الوقت والجهد في التّفتيش الميدانيّ حيث يعتمد على ستة عناصر رئيسيّة، وبذلك توفير الوقت بدلا من تفتيش عناصر غير مهمّة.
- يقوم على مبدأ الإفصاح والشّفافية، حيث يتيح المعلومات للمستثمرين والأطراف الخارجيّة.
- يساعد على مقارنة الأوضاع بين البنوك المحليّة وعلى مستوى الدّول. مما يخلق جوّاً من المنافسة، وبالتّالي زيادة الجهود وتحسين الأداء.
- عمل تصنيف شامل للنّظام المصرفيّ ككلّ وفق منهج موحّد.

2 . 4. 5. عيوب استخدام نموذج CAMELS:

إنّ من أهم~ عيوب نموذج CAMELS أنّه تمّ اختيار النّسب الماليّة على أساس التّقدير الشّخصيّ وليس افتراضات مثبّتة إحصائيّا، فهناك بعض البحوث العلميّة توصّلت إلى نسب ماليّة أخرى أكثر كفاءة في تقييم الموقف الماليّ للبنك (نصير،2021م)، وهناك عيوب أخرى للنّظام كما لخّصها (كروستو،2001م) وهي:

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسّط قيم النّسب المستخدمة يعبّر عن المجموعة ككلّ، بالرّغم من أن المتوسّط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتّالي فهو لا يعبّر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكوّنة للمجموعة الشّبيهة، وعليه في حالة حدوث أيّ تغيير هيكلي على أداء تلك المجموعة أو على أداء النّظام المصرفيّ ككلّ فإنّه عادة لا يتمّ تغيير مؤشّرات التّقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التّصنيف النّهائيّ.

2 . 4. 6. كيفية استخدام مؤشّرات نموذج CAMELS في قياس الأداء:

عملا بمبدأ الرّقابة الذّاتية الّتي تسعى البنوك لتفعيلها وفقا لمعيار لجنة بازل 2، حتّى يقوم كلّ بنك بتقييم نفسه بنفسه، حتّى يعرف موقفه الماليّ قبل أن يتمّ تقييمه من قبل البنك المركزيّ، ووفقاً لهذا النّموذج يتم إعطاء تقييم منفرد لكلّ عنصر من هذه العناصر يندرج بين درجة واحدة للتقييم الأفضل وخمس درجات للتقييم الأسوأ، ومن ثمّ يتمّ إنشاء تقييم شامل يقوم على أساس التّقييم المنفرد ويطلق عليه التّقييم المركّب إذ يأخذ بالحسبان نتائج التّقييم المنفرد ويدمجه ليحصلَ على تقييم الأداء العامّ للمصرِف، ويحدّد لكلّ عنصر تصنيفا رقميّا من (1 إلى 5) إذ يكون التّصنيف (1) الأعلى والتّصنيف (5) الأدنى، ويتمّ تحديد التّصنيف النّهائيّ للمصرف استناداً إلى تقييمات كلّ عنصر رئيس من العناصر المذكورة والّتي تأخذ في الحسبان العوامل المؤثرة جميعا في تقييمات العناصر المكّونة لها. (أسعد، 2018م)

يوضّح الجدول (1.2) الآتي مؤشّرات التّصنيف لعناصر نموذج CAMELS:

جدول (1.2): مؤشّرات تصنيف CAMELS

مستوى التّصنيف	المؤشّر	درجة التّصنيف
التّصنيف رقم 1	قويّ	1 – 1.4
التّصنيف رقم 2	مرضٍ (جيّد)	1.5 – 2.4
التّصنيف رقم 3	معقول (مقبول)	2.5 – 3.4
التّصنيف رقم 4	ضعيف	3.5 – 4.4
التّصنيف رقم 5	حَرِج	4.5 –5

من إعداد الباحثة بالاعتماد على (ARABI, 2013)

2 . 4. 7. مؤشّرات نموذج CAMELS:

1- مؤشّر كفاية رأس المال capital adequacy:

هو مؤشر مالي يقيس نسبة رأس المال المتوفر لدى البنك مقارنةً بالمخاطر المرتبطة بأصوله، ويهدف إلى تحديد مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر وحماية أموال المودعين و يشير هذا المؤشر إلى قدرة البنك على تغطية المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. وكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال، زادت قوة البنك المالية واستقراره، مما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين.

ويساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي، وتقليل احتمالية فشل البنوك، ويضمن الامتثال للمعايير الدولية مثل بازل III، التي تفرض حداً أدنى لنسبة كفاية رأس المال (عادةً 8% أو أكثر)

(IFM, king supervision ,2023)

ويمكننا تلخيص مفهوم نسبة كفاية رأس المال على أنّه حجم رأس المال الّذي يجب أن يحتفظ به البنك حتّى يستطيع مقابلة المخاطر المحتملة وجذب العملاء، وبالتّالي تحقيق الأرباح.

2- **جودة الأصول Assets Quality**: جودة الأصول هي عنصر هامّ يقيس قوّة البنك ويرتبط ارتباطاً مباشراً بكفاية رأس المال لأنّه في معظم الأوقات يتمّ تحديد المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول. (المتولي، 2019م)

وتشكّل التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة الجزء الأكبر من حجم الأصول في البنوك وإيراداتها الحصّة الكبرى من الدّخل التّشغيليّ لها، لذلك فإنّ نوعيّة الأصول السّيئة تؤدّي إلى التّأثير السّلبي على الأرباح عبر تخفيض الدّخل من الفوائد في البنوك التّقليديّة، والأرباح في البنوك الإسلاميّة، وزيادة تكاليف المؤونات؛ وبالتّالي تخفيض الرّبح الصّافي، وبما أنّ الاحتياطيات تعني احتماليّة أنّ الدّيون ستصبح غير منتجة فإنّ ارتفاعها يُشير إلى الارتفاع في الدّيون غير المنتجة، وانخفاض نوعيّة الموجودات إلا إذا كان الهدف من زيادتها هو إجراء وقائيّ، ففي هذه الحالة يأخذ البنك التّحوط ضدَّ المخاطر الائتمانيّة المتوقّعة. (IOANNIDIS, 2009)

3- مؤشّر جودة الرّبحيّة earnings quality:

تنظر البنوك إلى الأرباح كونَها إحدى العناصر الأساسيّة والهامّة لضمان استمراريّته، وتتأثّر بصورة مباشرة بمستوى جودة الأصول، وهي أهمّ الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

و يتمّ تقييم الكفاءة والجودة للأداء الماليّ للبنوك من خلال مجموعة من النّسب والمؤشّرات، ولعلّ أهم هذه النّسب استخداما هي نسب المردوديّة من معدّل العائد على مجموع الأصول، ومعدّل العائد

على الأموال الخاصّة، حيث يمكن أن يحدّد مؤشّر الرّبحيّة هدفين أساسيين يتمثّلان في مستوى قيمة الّنتائج وتطوّراتها وكذلك نوعيّة ودقّة هذه النتائج. (رمضان، محفوض، 2006م)

وتعدّ أداة لا يمكن الاستغناء عنها لأنّها تُعدُّ عاملاً مهمّاً في تمويل الاستثمار الّذي يُعدُّ عصب النّشاط الاقتصاديّ، إذ تقوم البنوك بمنح تسهيلات مصرفيّة "قروض" لعملائها، مقابل الحصول على فوائد على استخدام هذه الأموال، وبالتّالي يحقّق البنك التّجاريّ دخله بشكل رئيسٍ من خلال الفارق بين الفوائد المدينة والدّائنة، (محمد، 2014م) تزداد ربحيّة البنوك التّجاريّة كلمّا ازدادت أسعار الفائدة على القروض وخصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى آخرَ إن الرّبحيّة تزداد كلمّا ارتفع هامش سعر الفائدة، فطبيعة أعمال البنوك تقوم على استثمار أموال الغير، وهم المودعون مقابل منحهم عوائدَ.

4- مؤشّر السّيولة liquidity:

يُعدُّ هذا المؤشّر قدرةَ البنك لتحويل أصوله إلى نقديّة دون التّعرض للخسائر، وذلك لسداد التزاماته المستحقّة في موعدها دون أيّ تأخير.

ويُعبّر عنها أيضا بقدرة البنك بمواجهة التزاماته بشكل فوريّ وسريع، ويتمّ ذلك من خلال تحويل الأصول إلى نقود سائلة بكامل قيمتها دون أيّة خسائر. (حشاد، نبيل، 2005م)

5- مؤشّر جودة الإدارة management quality:

يُعدّ أداء الإدارة مؤشّرا أساسيّا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه الّتي تمّ التّخطيط لها، وذلك من خلال القدرة على التّعامل مع التّطورات والتّغييرات البيئيّة والمهامّ والمسؤولّيات المناطة للإدارة، والعمل على تقليل استخدام الموارد بنفس النتائج أو أفضل، أي تقليل الهدر بالطّاقة الإنتاجيّة.

فالإدارة السّليمة والقويّة هي من أهمّ العوامل في نجاح أداء البنوك، ويعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح بأقلّ التّكاليف، ومدى قدرة إدارة البنك على التّخطيط والتّفاعل في البيئة الدّيناميكيّة، والابتكار، والقيادة، وبالإضافة إلى مدى التزام إدارة البنك بتطبيق المعايير. (سوميثا، 2017م) ويتضمّن هذا المؤشّر تحليل خمسة مؤشّرات نوعيّة تتمثّل في الحوكمة، والموارد البشريّة، وإجراءات المراقبة، والتّدقيق، ونظام المعلومات، والتّخطيط الاستراتيجيّ.

6- مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق:sensitivity to market risks

يُعدّ تحليل الحساسيّة لمخاطر السّوق حديثاً نسبيّاً مقارنة مع مكوّنات نموذج (CAMELS) إذ هذا المكون تمّ وضعه سنة 1997م، وذلك في ضوء التّطورات الماليّة والمصرفيّة الّتي حدثت على المستوى المحليّ والدّوليّ، والّتي جعلت المصارف أكثرَ عرضة للأزمات الماليّة، ويقيس هذا المؤشّر قدرة البنك على بناء ميزانيّته على أسس سليمة، و تحديد مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصّرف وبقيّة أنواع المخاطر التي يتعرّض لها البنك، وكلّ منها له مقاييس مختلفة، والمخاطر السّوقيّة عادة تقوم على عدم الاستقرار في مؤشّرات السّوق، حيث تتعلّق نسبة حساسيّة لمخاطر السّوق بالدّرجة الأولى بالنّسبة للبنوك.(الهندي، عدنان، 2006م)

ويمكن أن نعرّفَ المخاطرَ المصرفيّة على أنّها "احتمال حصول الخسارة لوجود بعض القيود الّتي تحدّ من قدرة البنك على تحقيق أهدافه، إذ تعدّ مثل هذه القيود إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة نشاطه، وتقديم أعماله من جهة، وتحدّ من جهة أخرى قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفيّ". (العامري، 2012م).

2 . 4. 8. طرق قياس مؤشّرات نموذج CAMELS:

هناك عدّة معادلات وطرق لقياس نسبة مؤشّرات CAMELS, وسوف نذكر أهم المعادلات في القياس بالجدول الآتي:

جدول (3.2-أ) : طرق قياس مؤشّرات CAMELS

المؤشّرات	المعادلة	المصدر
كفاية رأس المال	حقوق المساهمين /إجماليّ الودائع (تمّ استخدامها في الدّراسة)	العشماوي، أحمد، 2021م
	اجمالي القروض/اجمالي رأس المال	Guan,2019
جودة الأصول	إجماليّ القروض/إجماليّ الأصول (تمّ استخدامها في الدّراسة)	المتولي، 2019م
	القروض المتعثّرة/اجمالي الأصول	رجوب،2017م
جودة الإدارة	المصاريف التّشغيليّة /إجماليّ الأصول	الطّويل، رشوان،2020م
	إيرادات الفائدة/إجماليّ الأصول (تمّ استخدامها في الدّراسة)	Baele,2007

جدول (3.2–ب) : طرق قياس مؤشّرات CAMELS

جودة الرّبحيّة	**صافي الدّخل/ متوسّط الأصول (تمّ استخدامها في الدّراسة)** **صافي الدّخل/إجماليّ الأصول**	**الطّويل، رشوان،2020م** **Cooper,2003** **Deasta,2016**
السّيولة	الأصول السّائلة/إجماليّ الأصول (تمّ استخدامها في الدّراسة)	رجوب،2017م Shams,2011 Colae,maria,2014
الحساسيّة لمخاطر السّوق	إجماليّ الأوراق الماليّة/ إجماليّ الاصول إجماليّ القروض/إجماليّ الودائع (تمّ استخدامها في الدّراسة)	العشماوي، 2021م Deata,2016

من إعداد الباحثة.

2. 5. المبحث الثّالث:

2 . 5. 1. النّظام المصرفيّ والواقع الفلسطينيّ:

لمحة تاريخيّة:

تعاقب على الأراضي الفِلسطينيّة العديدُ من الأنظمة القانونيّة الّتي أثرت على القطاع الماليّ الفلسطينيّ خلال القرنين الماضيين، ابتداء بالتّشريعات العثمانيّة التي سنّت حتّى العام 1915م، ومروراً بتشريعات الانتداب البريطانيّ الّتي سُنّت بعد احتلالها لفلسطين عام 1917م وحتّى خروجها عام 1948م، والتّشريعات الأردنيّة في الضفّة الغربيّة، والمصريّة في قطاع غزّة خلال الفترة الّتي امتدّت من 1948م وحتّى 1967م، وانتهاء بقوانين دولة الاحتلال الإسرائيليّ الّتي بدأ تطبيقها بعد احتلالها عام 1967م بصورة مخالفة للقانون الدّوليّ على منطقة القدس الشّرقيّة، والأوامر العسكريّة الإسرائيليّة الّتي بدأت بسنّها وتطبيقها على باقي الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، والّتي ما زالت تطبقّها في أكثر من 60% من أراضي الضفّة الغربيّة لغاية الآن وخاصّة المنطقة (ج).

ومع بداية العمليّة السّلميّة في المنطقة العربيّة في مطلع التّسعينات، وانعقاد مؤتمر مدريد للسّلام في تشرين أوّل 1991م، وما ترتّب عليه من توقيع وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذّاتية الانتقاليّة الموقّع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993م، بدأت سياسة مصرفيّة جديدة في المناطق الفلسطينيّة، وشهد النّظام المصرفيّ الفلسطينيّ فترة تحوّل جذريّ مقارنة مع الفترة السّابقة. فلأوّل مرّة يتمّ تأسيس سلطة نقديّة في فلسطين تقوم بمهامّ البنك المركزيّ، وتُعهَد

إليها على أنّها سلطة ترخيص ومراقبة المصارف. وهكذا نشأت سلطة النّقد الفلسطينيّة بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطينيّ – الإسرائيليّ الموقّع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994م بين منظمة التّحرير الفلسطينيّة وحكومة الاحتلال الإسرائيليّ (عبد الله، 2016م).

وبعد توقيع اتفاقيّات أوسلو المؤقّتة للمرحلة الانتقاليّة خلال الفترة 1993–1995م بين منظمة التّحرير الفلسطينيّة وحكومة إسرائيل شرعت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة الّتي نشأت عام 1994 في بناء مؤسّساتها وتطوير أُطُرِها القانونيّة والتّنظيميّة لتحلّ محلّ الأطر المتعدّدة والمتقادمة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بما فيها القطاع الماليّ بشقّيه المصرفيّ وغير المصرفيّ. ويضمّ الأوّل سلطة النّقد والمؤسّسات الخاضعة لتّنظيم ومراقبة سلطة النّقد الفلسطينيّة، وتضمّ المصارف ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة، ومهنة الصّرافة. أمّا الشّقّ الثّاني فيشمل هيئة سوق رأس المال والمؤسّسات الخاضعة لتنظيمها ورقابتها والّتي تشمل السوق الماليّ (بورصة فلسطين)، والتّأمين، والتّأجير التّمويليّ، والرّهن العقاريّ (الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، 2016م).

وقد سُمح لاحقاً للمصارف الإسرائيليّة بفتح فروع لها في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، حيث قامت المصارف الإسرائيليّة بتقديم الخدمات التّقليديّة للمصارف، ولكنّها لم تقم بالدّور الطّبيعيّ الّذي تقوم به عادة المصارف الوطنيّة من دعم للتنمية، بل عملت على تكريس الاحتلال الهادف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطينيّ وإضعاف قطاعاته، وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيليّ. فقد قامت السّياسة المصرفيّة الإسرائيليّة في المناطق الفلسطينيّة على منع تأسيس مصارف وطنيّة فلسطينيّة، وفرض شروط تعجيزيّة على المصارف الأجنبيّة الرّاغبة بإعادة فتح فروعها في المناطق الفلسطينيّة، والاقتصار على تسهيل عمليّات التّبادل التّجاريّ بين الضّفة وغزّة من جانب، وإسرائيل من جانب آخرَ، وعدم تمويل أيّة مشاريع تنمويّة. (الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ.2020 م)

2 . 5. 2. القطاع الماليّ وبورصة فلسطين:

يعدّ القطاع الماليّ من أهم القطاعات في اقتصاد أيّ دولة؛ وبالتّالي تطوّر وازدهار القطاع الماليّ يعكس تطور الوضع الاقتصاديّ، وينعكس إيجابا على مؤشّرات اقتصاديّة مهمّة، فتوفّر السّيولة الّتي يوفّرها القطاع الماليّ يوفّر بيئة مناسبة تساعد في زيادة الاستثمارات وفتح مجالات جديدة في قطاعات الأعمال والقطاعات المختلفة، وقد شهد الاقتصاد الفلسطينيّ تطورا كبيرا في القطاع الماليّ في السّنوات الأخيرة خاصّة بعد دخول السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة سواء في البنوك أو شركات التّأمين أو الشّركات الماليّة وقد جاءت هذه الدّراسة لتسلط الضّوء على البنوك التّجارية المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين نظرا لأهميّتها ولمعرفة أثر الإفصاح الشّامل عن الأداء الماليّ

باستخدام مؤشّرات CAMELS في البنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين.(بورصة فلسطين، 2023م).

وتخضع بورصة فلسطين لإشراف هيئة سوق رأس المال، التي تخضع لقانون الأوراق الماليّة رقم 12 لسنة 2004م وهدف هذه الهيئة هو تنظيم التّداول في البورصة، وتمتدّ أعمالها في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، وتعد من أهمّ المؤشّرات الماليّة العالميّة فهي ضمن الأسواق المبتدئة كما ولها حضور إقليميّ ودَوليّ، من خلال عُضويّتها في العديد من التّنظيمات الخاصّة بأسواق الأوراق الماليّة.

يبلغ عدد الشّركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة لسنة 2023م، موزّعة لخمس قطاعات، وهي البنوك، والخدمات الماليّة، التّأمين، والاستثمار، والصّناعة، والخدمات، ويتمّ التّداول في الأسهم العاديّة بعملة الدّينار الأردنيّ، وعملة الدّولار الأمريكيّ، وقد تمّ توضيح توزيع القطاعات في البورصة كما في الشّكل (4.2) الآتي:

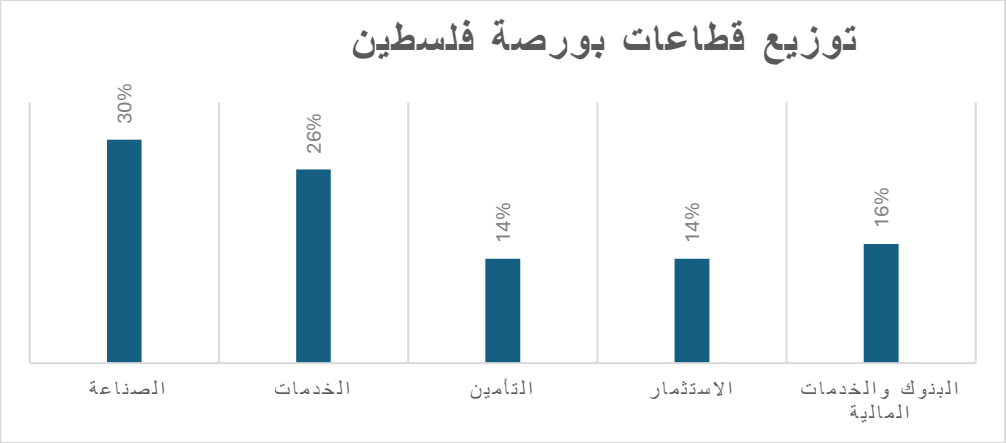

الشّكل (4.2) : توزيع القطاعات في بورصة فلسطين 2023م

من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بورصة فلسطين، 2023م)

2 . 5. 3. الواقع الفلسطينيّ والبنوك الفلسطينيّة:

تسهم البنوك التّجاريّة في عمليّة النّمو الاقتصاديّ عن طريق توفير الموارد الماليّة وتقديمها إلى الأفراد، وقطاعات الأعمال المختلفة، من خلال استغلال تلك الموارد واستثمارها بالطّريقة الصّحيحة، وتعدّ وظيفة الائتمان المصرفيّ من أهمّ الوظائف الّتي يمارسها أيّ بنك، وفي حال حدوث خلل فيها يؤثّر تأثيرًا جوهريّا على الخدمات الّتي يقدّمها البنك. (غرونينغ وبراتانفيك، 2003م, ريتشارد وآخرون، 2008م) لذلك من المهمّ الإفصاح عن أدائها الماليّ بالشّكل الصّحيح والمناسب، حيث

تشكّل البنوك الفلسطينيّة جزءًا مهمًا من بورصة فلسطين، بحيث تسهم بشكل كبير في رأس المال السّوقيّ والأنشطة التّداوليّة، وإنّ القطاع المصرفيّ يُعدُّ أحد القطاعات الرّئيسة في البورصة، إلى جانب قطاعات أخرى مثل الاستثمار والتّأمين والخدمات، حيث يوجد 13 بنكاً ما بين بنوك محلّيّة ووافدة مسجلة في بورصة فلسطين تشكّل ما نسبته 16% من إجماليّ القيمة السّوقية المدرجة في بورصة فلسطين.(بورصة فلسطين، 2023م)

وبالتّالي يرتبط تطوّر الإفصاح بشكل وثيق مع تطوّر نظم المحاسبة، وتتأثّر ممارسات ومعايير الإفصاح بالنّظم القانونيّة ومصادر التّمويل والرّوابط السّياسيّة والاقتصاديّة، ومستوى التّنمية الاقتصاديّة ومستوى التّعليم، والمستوى الثّقافيّ (Choi et al, 2004),إذ إنّ المتتبّع للإفصاح المحاسبيّ خلال السّنوات الأخيرة يلاحظ أنّ هناك تحسنا متزايدا لهذا الإفصاح وفي العديد من الاتجاهات والمساعدة على اتّخاذ القرارات الصّحيحة في الاستثمار.

2 . 5. 4. اتفاقيّة بازل والنّظام المصرفيّ:

(حشاد، 2004 م)، (المليجي، الصّايغ،2012م)،(عبد الصّمد، 2008)م ,(rustom,and ather ,2010) .

نتيجة للالزمات المالية تزايد اهتمام السّلطات الرقابية بتأمين كفاية رأس مال البنوك مما أدى إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال ولهذه الأسباب تمّ إنشاء لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة في نهاية عام 1974م بازل حيث أقرّت هذه اللجنة اتفاقية بازل (1) عام 1988م، الّتي بمقتضاها يتعيّن على البنوك العاملة كافة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانيّة إلى نسبة 8% كحدّ أدنى مضاف إليها الالتزامات العرضيّة مرجّحه بأوزان مخاطرها، و الّتي وضعت الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانيّة، كما تهدف هذه اتفاقيّة بازل (1) إلى تحسين الأساليب الفنّيّة للرّقابة على أعمال البنوك من خلال تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلّقة بإجراءات وأساليب الرّقابة للسّلطات النّقدية المتمثلة في البنوك المركزيّة وذلك لضمان سلامة النّظام المصرفيّ العالميّ والحفاظ على أموال المودعين، وعلى الرّغم من هذه المزايا الّتي حققتها اتفاقية بازل (1) إلا أنّه يشوبها بعض أوجه القصور وهى الاحتياج إلى تمييز مخاطر القروض الفردية، فالأوزان غير كافية لمخاطر الائتمان من حيث أجال القروض، وكان من المتوقّع زيادة متانة استقرار النّظام المصرفيّ مع تطبيق بازل (2) مطلع سنة 2007م، إلا أن العالم أصيب بأزمة ماليّة حادّة منذ منتصف هذه السّنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة لبنود ومقترحات اتفاقيّة بازل (2) لتتولّد اتفاقيّة بازل (3) في 12 سبتمبر 2010م، تحمل مجموعة من المعايير الرّقابية

الجديدة بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفيّ على امتصاص الصّدمات النّاتجة عن الضّغوط الماليّة.

ورغم كلّ ذلك لم تستطيع بازل (2) حماية البنوك من الأزمات الماليّة حيث اندلعت الأزمة الماليّة عام 2008م والّتي تُعرَفُ بأزمة الرّهن العقاريّ النّاتجة عن استخدام القروض، والرّهونات العقاريّة واتجاه معظم البنوك إلى استخدام بنود خارج بيان المركز الماليّ وخصوصاً فيما يتعلق باستخدام المشتقّات الماليّة مثل عقود الخيارات والعقود المستقبليّة والمقايضة واستخدام الالتزامات العرضية مثل خطابات الضّمان المستخدمة في عمليّات تمويل التّجارة الدّوليّة.

ولذلك قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهريّة على الدّعامات الثّلاث لبازل (2) ومحاولة إصدار قواعد جديدة تسمّى ببازل (3) تلزم البنوك بتحصين نفسها جيّداً ضدّ الأزمات الماليّة في المستقبل، والتّغلب بمفردها على الاضطرابات الماليّة، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين نوعيّة احتياطيّات رأس المال وزيادتها، وزيادة التّأكيد على إجراءات الحوكمة واختبارات الضّغط بالبنوك والاهتمام بالإفصاح من البنوك بصورة أكثر شمولاً.

2. 6. المبحث الرابع : مؤشر المديونية:

اعتمدت الدراسة على مؤشر المديونية في معرفة اثر الإفصاح الشامل على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية, حيث يلعب دوراً محورياً في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، وخاصة البنوك. يُبرز الإفصاح الشامل عن هذا المؤشر صورة أوضح للمخاطر المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات، مما يعزز من ثقة الأطراف المختلفة ويساهم في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

ويعتبر مؤشر المديونية انه نسبة مالية تُظهر العلاقة بين الديون وحقوق الملكية أو الأصول لدى المؤسسة، يُستخدم لقياس مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي (الديون) مقارنة بالتمويل الذاتي (حقوق الملكية).(Brigham, 2013)

2 . 6. 1. تعريف مؤشر المديونية:

عرف الباحثان (Salim & Yadav, 2012) ان نسبة المديونية هي النسبة التي تقارن إجمالي الديون بإجمالي الأصول أو حقوق الملكية للشركة, وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على الديون في تمويل العمليات مقارنة برأس المال المملوك, وعرف (Brealey, Myers, & Allen, 2020) مؤشر المديونية على انه يقيس المخاطر المالية من خلال تحديد مقدار الأموال التي اقترضتها الشركة مقابل رأس المال الذي يمتلكه المساهمون, وان النسبة المرتفعة قد تعني أن البنك معرض لمخاطر مالية أكبر في حال حدوث تقلبات في السوق , وعرف (حسن,عبدالله,2020)

المديونية على انها إجمالي المبالغ المستحقة على الدولة أو المؤسسة، سواء كانت ديونًا داخلية أو خارجية، وتُستخدم لتمويل الأنشطة الاقتصادية أو لتمويل العجز المالي في الميزانية, وعرف (الشريف,2018) المديونية على انها المبالغ المستحقة على البنوك والتي تستخدم كأداة تمويلية لتمويل الأنشطة التجارية أو التوسع في الأسواق, يتضمن ذلك الديون قصيرة وطويلة الأجل.

2 . 6. 2. أهمية مؤشر المديونية:

تنبع أهمية مؤشر المديونية من عدة نقاط أهمها: (Ross, S. A., 2016)

1. قياس المخاطر المالية: حيث يُعد مؤشر المديونية أداة لتقييم قدرة المؤسسة على تحمل الديون وسدادها في المستقبل، مما يساعد المستثمرين والمقرضين على قياس المخاطر المالية المرتبطة بالشركة.
2. تحديد درجة الاستقرار المالي: حيث ان ارتفاع نسبة المديونية قد يشير إلى ضعف الهيكل المالي للشركة وزيادة اعتمادها على التمويل الخارجي، مما يزيد من احتمالية التعرض للأزمات المالية.
3. تقييم كفاءة الإدارة المالية: يساعد المؤشر على تحليل كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية وتحقيق التوازن بين التمويل الخارجي والذاتي.

2 . 6. 3. دور مؤشر المديونية في تقييم الأداء المالي باستخدام الإفصاح الشامل:

يؤتي دور مؤشر المديونية في تقييم الأداء المالي باستخدام الإفصاح الشامل من عدة نقاط، منها , (Basel Committee on Banking Supervision (2011, IFRS))

1. شفافية الإفصاح وتأثيره على قرارات المستثمرين: يشجع الإفصاح الشامل على تقديم معلومات دقيقة حول المديونية، مثل أنواع القروض وأجال استحقاقها وتكلفتها. تُمكّن هذه المعلومات المستثمرين من تقييم المخاطر المالية بشكل أفضل.
2. تحسين الثقة في البنوك والمؤسسات: عندما يقدم البنك او المؤسسة معلومات واضحة ومفصلة حول مؤشر المديونية، يعزز ذلك من ثقة المستثمرين والمقرضين في البنك والمؤسسة، مما يُحسّن من الأداء المالي عبر تقليل تكلفة الاقتراض.
3. تحليل الأداء عبر نموذج CAMELS: في نموذج CAMELS لتقييم البنوك، تُعتبر نسبة المديونية جزءاً من مؤشر كفاية رأس المال والربحية.
4. الإفصاح الكامل عن مؤشرات المديونية يُظهر مدى سلامة البنك في تحمل المخاطر وتوفير أمان مالي للمودعين.

2. 7. الدّراسات السّابقة:

2 . 7 . 1. الدّراسات باللغة العربيّة:

1- دراسة الخلايلة (2023م) بعنوان " أثر استخدام نموذج CAMELS في الأداء الماليّ للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة "

تناولت الدّراسة المؤسّسات المالية الإسلامية جميعا في القطاع العامّ في الأردنّ كدراسة حالة لاختبار أثر عناصر CAMELS على الأداء الماليّ للمؤسّسات الماليّة في القطاع العامّ في الأردنّ خلال الفترة 2015م -2021م وتمّ اعتماد المنهج الوصفيّ التّحليليّ ومن أهمّ النّتائج تبين أن العائد على الأصول يستجيب للتّغير بكلّ من كفاءة رأس المال، والرّبحيّة، والسّيولة، والحساسيّة لمخاطر السّوق، أمّا بالنّسبة للمكونات الأخرى وهي جودة الأصول، وكفاءة الإدارة فيبدو أنّهما ليسا من المتغيّرات الأساسيّة الّتي يستجيب لهما العائد على الأصول في المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في القطاع العامّ، ومن التّوصيات أهمّها يجب على المؤسّسات الماليّة . عيّنة الدّراسة . العملُ على تعزيز كفاية رأس المال لديها من خلال التّأكد من تلبية متطلّبات رأس المال التّنظيمية، وتحسين جودة رأس المال؛ لتعزيز القدرة على تحمّل المخاطر ودعم نموّ الأصول.

2- دراسة آمال (2023م) بعنوان " تقييم أداء البنوك باستخدام النّموذج الأمريكيّ CAMELS في ظلّ جائحة كورونا"

تناولت الدّراسة البنك الوطنيّ الجزائريّ، وبنك الخليج الجزائريّ كدراسة حالة لتقييم الأداء في القطاع البنكيّ باستخدام نموذج التّقييم الأمريكيّ CAMELS، خلال السّنة الماليّة 2020 م في ظلّ جائحة كورونا في الجزائر، و قد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ التّحليليّ وتمّ التّوصل إلى تحصّل البنك الوطنيّ الجزائريّ على التّصنيف الثّالث وهو المتوسّط في حين كان تصنيف بنك الخليج الجزائريّ الثّاني وهو الملائم أو المرضي، كما أنّه لا توجد فروق محسوسة في أداء البنكين خلال فترة الدّراسة، ومن أهمّ التّوصيات الّتي تمّ التوصّل إليها أنّه يتوجّب على البنكين العمل على استقطاب حجم أكبر من الودائع وتنويع مصادر التّمويل والاستثمار لديها.

3- دراسة سوايح (2023م) بعنوان " تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة وفقا لنموذجي العائد على حقوق الملكيّة ومعيار CAMELS "

تناولت الدّراسة البنك الجزائريّ في الجزائر كدراسة حالة لتقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة، وكذلك إبراز أهميّة تقييم الأداء الماليّ، وتمّ تطبيق هذه الدّراسة في الفترة 2018م -2021م وتمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وقد توصّلت الدّراسة إلى أنّ البنك يحقّق أداء مرضيا ويتمتع بمركز ماليّ سليم مع وجود المشاكل تحت السّيطرة إلا أنّه يجب عليه تطوير أدائه لتحسين وضعه،

والتّوصية الرّئيسة هي أنّه يجبُ العملُ على الموازنة بين الرّبحيّة والسّيولة، فالرّبحيّة مهمّة للبنك، لكن يجب المحافظة على السّيولة للقدرة على أداء الالتزامات وعدم الوقوع في خطر الفشل الماليّ.

4-دراسة بوهرين (2023) بعنوان " دراسة تحليليّة قياسيّة لأثر الحوكمة الشّرعيّة على الأداء الماليّ للبنوك الكويتيّة باستخدام مؤشر ROA "

تناولت الدّراسة البنوك الإسلامية جميعا في الكويت وعددها (5) بنوك كدراسة حالة لتوضيح كيف تؤثّر الحوكمة الشّرعيّة على العائد على الأصول للبنوك الكويتيّة، وهذا خلال الفترة 2011م – 2020م في الكويت، واستخدمت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، ولقد توصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمّها اختلاف البنوك في بداية تطبيق الحوكمة بصفة عامة، والحوكمة الشّرعيّة بصفة خاصّة، إذ هناك بنوك لم تتأسّس بها لجنة الحوكمة إلا في سنة 2012م مثل بنك بوبيان، وهناك بنوك لم تُصدر تقريرا للحوكمة حتّى سنة 2015م وهذا نتيجة تحوّل البنوك محلّ الدّراسة من بنوك تقليديّة إلى بنوك إسلاميّة (البنك الأهليّ المتّحد وبنك الكويت الدّوليّ) على مراحل.

5-دراسة تواتي، البشتي (2022م) بعنوان "تقييم أثر التّحوّل للصيرفة الإسلاميّة على الأداء المالي باستخدام معيار CAMEL"

تناولت الدّراسة مصرف المتّحد للتّجارة والاستثمار كدراسة حالة لتقييم تجربة التّحوّل للصيرفة الإسلاميّة للمصارف التّجاريّة الليبيّة الخاصّة من خلال مقارنة الأداء الماليّ للمصرف للفترة قبل التّحوّل وبعد التّحوّل للصيرفة الإسلاميّة، حيث تمّ تقييم أداء المصرف باستخدام معيار CAMEL الدّوليّ، وقد تمّ تطبيق الدّراسة على المصرف سنة 2012م قبل التّحوّل، وسنة 2020م بعد التّحوّل في ليبيا، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، ومن أهم النّتائج الّتي تمّ التّوصل إليها أنّ هناك مؤشّراتٍ ظلّت ثابتة ولم تتأثّر بتغيير وضع المصرف بإدخال تطبيقات الصّيرفة الإسلاميّة وهي مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر جودة الإدارة، ومؤشر السّيولة وجاءت التّوصيات منها أنّه على المصرف إدارة نفقاته بشكل اقتصاديّ بما يتوافق مع نموّ أعماله واستثماراته، والعمل على خفض هياكله الإدارية ونفقاته المادّيّة، وعلى إدارة المصرف العمل باستراتيجيّة مناسبة لإدارة المحفظة الائتمانيّة والاستثماريّة لتحسين جودة الأصول.

6- دراسة مرسي، عبد الله، درويش (2021 م) بعنوان "الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المصريّة في ظلّ معايير لجنة بازل دراسة تحليليّة "

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة المصريّة كدراسة حالة كان الهدف الرّئيس منها محاولة الوقوف على انعكاسات تطبيق البنوك التّجاريّة المصريّة لاتفاقية بازل (3)على أدائها الماليّ، واعتمدت على المنهج الاستنباطيّ، وكانت فترة الدّراسة (2014م –2020م) في مصر، وأهم ما توصّل إليه

الباحث أن تحقيق الالتزام بمعايير بازل (3) يدعم بل يزيد درجة الثّقة بالقطاع البنكيّ المصريّ، ويوفّر درجة معقولة من المنافسة العادلة، وخرجت توصيات الباحث بتنويع الاتجاهات الّتي توجه إليها البنوك التّجاريّة فوائضها وتشجيع البنوك التّجاريّة على منح الائتمان المدروس، وعلى زيادة مستويات الإفصاح والشّفافيّة.

7- دراسة العشماوي، كاشف (2020م) بعنوان "دور مؤشّرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفيّ. دراسة حالة على البنك الأهليّ المصريّ "

تناولت الدّراسة البنك الأهلي في مصر كدراسة حالة لتحليل الجهود المحاسبيّة في مجال الأداء المصرفيّ ومؤشّرات تقييمه، وتقييم قوّة واتّجاه، وجوهريّة العلاقة الارتباطيّة بين مؤشّرات CAMELS وبين الأداء المصرفيّ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ وكانت فترة الدّراسة 2014م –2020م، ومن أهمّ النتائج الّتي خَلُصَ لها الباحث هي وجود تأثير جوهريّ للمتغيّرات التّالية القروض غير المنتظمة (حقوق الملكيّة، والأصول السّائلة / إجماليّ الودائع)، (الأصول السّائلة إجمال الأصول)، (حقوق الملكيّة إجماليّ الودائع)، (معدّل التّغير في أذون الخزانة) على الأداء المصرفيّ بالبنك الأهليّ، وبناء عليها أوصى بتطبيق تقييم الأداء المصرفيّ بشكل ضروريّ ودوريّ على البنوك المصريّة كافّة، الأمر الّذي يعني تفعيل دور الرّقابة الدّاخليّة لاكتشاف نقاط القوّة والضّعف وكيفيّة تصحيح الأخطاء للعمل على تقوية نقاط الضّعف، وتعزيز نقاط القوّة والاستمرار في متابعة التّطوّرات الّتي تتعلّق بالتّحليل الماليّ للبنوك؛ خاصّة النّماذج والنّظم المتخصّصة مثل CAMELS.

8- دراسة الحسناوي (2020م) بعنوان: "أثر الإفصاح الماليّ على الأداء الماليّ"

تناولت الدّراسة الشّركات المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة كدراسة حالة للتعرّف على مفهوم الإفصاح الماليّ وأهميّته وأهدافه، و بيان أثر الإفصاح الماليّ ممثلاً بالرّبحيّة، والمديونيّة السّيولة على الأداء الماليّ للشركات ممثّلاً بقيمتها السّوقيّة، وذلك لعينة من الشّركات المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة والموزّعة قطاعيّاً، ولمعرفة مدى التزامها وإتباعها للتّعليمات والقوانين الخاصّة بالإفصاح الماليّ، إذ تكوّنت العينة من (10) شركات من أصل (83) شركة ماليّة في العراق للفترة (2014م –2017م)، وقد تمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتوصّلت الدّراسة إلى استنتاجات أن حجم السّيولة (نسبة التّداول) لا يؤثر معنويّاً على القيمة السّوقيّة لأسهم شركات قطاعَي المصارفِ والتّامينِ، و أنّ هناك أثراً معنويّاً للإفصاح الماليّ على القيمة السّوقيّة لأسهم شركات قطاع المصارف، بينما لا يوجد ذلك الأثر على القيمة السّوقيّة لأسهم شركات قطاع التّأمين، كما أوصت الدّراسة بالتّأكيد على إلزام الشّركات المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة بضرورة

الإفصاح عن المعلومات الماليّة الموثوقة، والملائمة للجهات المستفيدة كافّةً، وفي آنٍ واحدٍ وبالتّالي ضمان عدالة الفرص للجميع.

9- دراسة حامد (2019م) بعنوان " أثر عناصر نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS على ربحيّة البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة "

تناولت الدّراسة البنوك الفلسطينية المحلية جميعا وعددها(4) بنوك لقياس أثر عناصر نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS على ربحية البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة، وذلك للفترة ما بين (2010م _2017م) في فلسطين، تم استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، ومن أهمّ النتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسة أنّ البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة تتمتع بارتفاع كفاية رأس مالها، وجودة أصولها، وكفاءة إدارتها، وانخفاض في حساسيّتها لمخاطر السّوق، وقدرتها على تحقيق هوامش فائدة مرتفعة، ومن أهمّ التوصيات حثّ سلطة النّقد الفلسطينيّة بمتابعة التّطوّرات العالميّة والنّظم المتخصّصة مثل CAMELS، والمحافظة على حالة توازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الرّبحيّة، وتطوير إدارات التّقييم الائتمانيّ في البنوك.

10- دراسة الزوبه، البغداديّ، مطاوع (2018م) بعنوان "تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMEL "

تناولت الدّراسة البنوك اليمنيّة كدراسة حالة لتقييم ومقارنة أداء البنوك الإسلاميّة والبنوك التّقليديّة وفق متغيرات نظام CAMEL، وتبرز أهميّتها في أنها تعتمد على الأساليب الحديثة القائمة على تحليل النّسب الماليّة وكانت عينة الدّراسة مكوّنة من (6) بنوك(3) بنوك إسلاميّة، و(3) بنوك تقليديّة، وتمّ تطبيق الدّراسة في اليمن، وتغطّي الفترة (2008م-2014 م) وأظهرت الّنتائج أنّ أداء البنوك التّقليديّة وفقاً لمتغيّرات نظام CAMEL كان أفضل من أداء البنوك الإسلاميّة اليمنيّة بشكل إجماليّ، وأنّ هناك فروقاً معنويّة لصالح البنوك التّقليديّة من حيث كفاية رأس المال، وقدرة الإدارة، وجودة الأرباح، وكفاية السّيولة في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة من حيث جودة الأصول، ويوصي الباحث البنك المركزيّ اليمنيّ ومؤسّسة ضمان الودائع، والجهات الرّقابية المعنيّة بالإشراف والرّقابة على البنوك بتطبيق نظام تصنيف CAMEL كأحد أدوات الإنذار المبكر، ويوصي البنوك الإسلاميّة الاستعانة بالمنظمات الدّوليّة المتخصّصة في العمل المصرفيّ الإسلاميّ.

11- دراسة نور، بركة (2017م) بعنوان " أثر الإفصاح الماليّ وغير الماليّ على أداء البنوك التّجاريّة الأردنيّة المدرجة في بورصة عمّان"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة الأردنيّة المحليّة كدراسة حالة لمعرفة أثر العوامل المحدّدة لمستوى الإفصاح الماليّ وغير الماليّ للبنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة عمّان، تمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتكوّنت عينة الدّراسة من (١٣) بنكاً تجاريّاً، تمّ تطبيق الدّراسة في الأردنّ، ومن أبرز النّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسة عدم وجود الوعي والدّراية اللازمة لتفاصيل بنود المادّة رقم (٢٢) ووجود ضعف في الشّفافيّة في بنود الإفصاح الإجباريّة والاختياريّة، وقد أوصت بالعمل على زيادة الاهتمام اللازم بالإفصاح الماليّ وغير الماليّ للبنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة عمّان، ونشر التّوعية اللازمة لمحتوى بنود المادّة رقم (٢٢) (الإفصاح، والشّفافيّة) ونشر الوعي حول أهميّة وجود التّنسيق والتّنظيم في عمليّة الإفصاح الماليّ وغير الماليّ.

12- دراسة ركابي، ساحة (2016) بعنوان " تقييم أداء البنوك التّجاريّة الجزائريّة باستخدام نموذج CAMELS "

تناولت الدّراسة البنك الجزائريّ التّجاريّ في الجزائر كدراسة حالة كان الهدف الأساسيّ منها الوقوف على مواطن القوّة في البنك، زيادة كفاءة وفاعليّة العمل الرّقابيّ في البنك، تم تطبيق الدّراسة للفترة (2010م-2013م) وتمّ ذلك باستخدام المنهج الوصفيّ الاستنتاجيّ، ومن أهمّ ما تمّ التّوصّل إليه يحقّق البنك الخارجيّ الجزائريّ نسبة ملاءة تفوق النّسبة المطلوبة قانونا ممّا يدلّ على كفاية رأس مال البنك للمخاطر الّتي يتعرّض لها، ومنه تمّ تصنيف ملاءة البنك بالتّصنيف (1)، حاز البنك على التّصنيف رقم (3) فيما يتعلّق بجودة أصوله ممّا يعني أنّ اداء البنك معقول، ومن اهمّ التّوصيات اعتماد بنك الجزائر نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائريّة من أجل معرفة الخلل الموجود في النّظام البنكي ككلّ، ودراسة كلّ بنك على حدا من أجل معالجة المشاكل وتحسين أداء البنوك.

13- دراسة الرّحامنة (2015م) بعنوان "تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة باستخدام نموذج CAMELS "

تناولت الدّراسة البنوك الإسلاميّة الأردنيّة كدراسة حالة لاختبار أثر عناصر نموذج CAMELS على الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة الأردنيّة خلال الفترة (2014م-2000م) في الأردنّ، وتحديد عناصر نموذج CAMELS الأكثر فاعليّة، والتي ينبغي التّركيز عليها لتقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة الأردنيّة، وتمّ كم خلال استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود تأثير متفاوت لعناصر نموذج CAMELS على مؤشّرات الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة، حيث

أن الرّبحيّة والحساسيّة لمخاطر السّوق ونوعيّة الأصول وكفاءة الإدارة تعدّ العناصر الأكثر تأثيرا على مؤشّرات الرّبحيّة للبنوك الإسلاميّة، بينما كان لجميع عناصر CAMELS، وأوصت الدّراسة أنّ هناك العديد من المحاذير الّتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق مؤشّرات أداء البنوك التّقليديّة على البنوك الإسلاميّة، ومنها أنّ مؤشّرات الأداء التّقليديّة لا تظهر مدى تحقيق البنوك الإسلاميّة لأهدافها الأساسيّة ومدى التزامها بأحكام ومبادئ الشّريعة الإسلاميّة، وأنّ مؤشّرات أداء البنوك التّقليديّة لا تركز على أهداف تلك البنوك ورسالتها ومسؤوليّاتها الاجتماعيّة، وإنّما تركّز أساسا على تقييم أدائها من خلال مؤشّراتها الماليّة، وأنّ المعايير الشّرعيّة تعدّ من أهمّ المعايير لتقييم أداء البنوك الإسلاميّة، وتؤكّد الرّسالة على ضرورة إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS والّذي يمثّل عنصر السّلامة الشّرعيّة.

14- دراسة الغصين، نشواتي (2013م) بعنوان" تقويم الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والتّقليديّة الأردنيّة باستخدام مؤشّرات نموذج CAMELS "

تناولت الدّراسة البنوك الإسلاميّة والتّقليديّة في الأردنّ كدراسة حالة كان الهدف الرّئيس منها تقويم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة والتّقليديّة ومقارنته باستخدام المؤشّرات الماليّة الخمسة لنموذج CAMELS وتحديد درجة تأثير المؤشّرات على مستوى الثّقة العامة لجمهور عملاء المصارف والمقارنة بينهما، واستخدمت تحليل الانحدار الخطيّ أي المنهج التّحليليّ للفترة (2006م-2012م) وتوصّلت الدّراسة إلى تحقيق المصارف التّقليديّة لأداء ماليّ أفضل من المصارف الإسلاميّة وإلى أنّ مستوى الثّقة العامّة (الجمهور، العملاء) بالمصارف الإسلاميّة ينشأ بشكل رئيس من الأداء الماليّ المتحقّق لها على عكس ما تمّ التّوصّل إليه بالنّسبة للمصارف التّقليديّة، وأهمّ ما أوصت به الدّراسة ضرورة عمل المصارف الإسلاميّة على تحسين أدائها بشكل مستمرّ وسط أداء المصارف التّقليديّة في الأردنّ، وبشكل خاص فيما يتعلّق بنسب مؤشّر كفاية رأس المال.

2 . 7 . 2. الدّراسات باللغة الإنجليزيّة:

1- دراسة (mohasin, 2021) بعنوان:

" CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance"

تهدف الدّراسة إلى التّعرف على نموذج CAMELS في تقييم أداء المصارف ومحاولة الكشف عن نقاط القوّة والضعف الّتي تعاني منها المصارف بهدف الوصول إلى رفع فاعلية وكفاءة أداء العمل المصرفيّ وفق نماذج تقييم الأداء الحديثة للفترة (2010 م-2021 م) بالتّركيز على الدّراسات السّابقة في الوطن العربيّ والعراق، وتمّت الدّراسة بالعراق، وتوصّلت الدّراسة إلى أن استخدام نموذج CAMELS يؤدّي إلى اختصار زمن التّفتيش بالتّركيز على ستة بنود رئيسة، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضروريّة أو مؤثّرة على سلامة الموقف الماليّ، ويساعد على تطبيق مبدأ الشّفافيّة والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السّوق والجمهور، وأوصت بأنّه يجب العمل على تطوير العناصر الرّئيسيّة، وإدخال معادلات ونسب جديدة تؤدّي إلى تعزيز المعدّلات والنّسب المستخدمة بغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقّة عن العناصر المستخدمة في النّموذج.

2- دراسة(shamir, AlBaaj, 2021) بعنوان:

"Using CAMELS as a tool for Evaluate Banking Performance"

تناولت الدّراسة البنوك العراقيّة المدرجة في السّوق العراقيّ للأوراق الماليّة كدراسة حالة لاستخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء المصرفيّ من أجل تحديد المركز الماليّ للمصارف وتقييمها بما يخدم عملية ضبط الأداء الماليّ، من خلال دراسة تطبيقيّة لعينة من البنوك العراقيّة المدرجة في السّوق العراقيّ للأوراق الماليّة ممثّلة بمصرف الخليج، وبنك سومر، وبغداد البنك، والبنك التّجاريّ، وبنك المنصور. كانت فترة الدراسة (2015م-2020م)،تمّ تطبيق الدّراسة في العراق، وأهمّ النّتائج الّتي توصّل اليها حصول بنك الخليج على درجة التّصنيف (الثّانية) حسب التّقييم المركّب لنظام CAMELS ممّا يعني أن أداء البنوك جيّد في معظم النّواحي وقدرتها على مواجهة التّحديات، وأنّ يحصل البنك سومر، و كذلك البنك التّجاريّ على التّصنيف (الثّالث) من مرضٍ، ممّا يعني أنّ هناك نقاط ضعف كبيرة في العناصر السّتة الّتي يتضمّنها نظام التّقييم المصرفيّ ويتطلّب بعض الإجراءات الّتي من شأنها تحسين الأداء الماليّ، و يعاني مصرف بغداد، ومصرف المنصور المصنّف (الرّابع) من مشاكل كبيرة لدرجة أنّ هناك مخاطر عالية تؤدّي إلى الفشل، وقد يحتاج المصرف إلى الإشراف المستمرّ، أمّا أهمّ التّوصيات العمل على تطوير آليات تطبيق مكونات نظام

التقييم CAMELS من قبل الجهات الإداريّة بما يساهم في وضع الأسس الصّحيحة والدّقيقة لأيّ عمليّة تقييم مصرفيّة.

3- دراسة (nour, altaweel ,Rashwan, 2021) بعنوان:

" Impact of capital risk on the application of CAMELS standards in banks listed on the Palestine Stock Exchange"

تناولت الدّراسة البنوك الدّرجة في بورصة فلسطين كدراسة حالة للتّعرّف على أثر مخاطر رأس المال على تطبيق معايير camels في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، للفترة (2007م-2019م) في فلسطين، واستخدمت الدّراسة المنهج الاستقرائيّ والاستدلاليّ، وأهمّ ما توصّلت إليه الدّراسة وجود دلالة معنويّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر رأس المال على كفاية رأس المال، والأرباح (رأس المال) (العوائد) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعدم وجود دلالة معنويّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر رأس المال على جودة الأصول، وجودة الإدارة، وجودة السّيولة، وحساسيّة مخاطر السّوق، وأهّم ما أوصت به ضرورة الاهتمام بتحليل المكوّنات الأساسيّة لنموذج CAMELS وذلك بقياس مدى كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والأرباح، وجودة السّيولة، وحساسية مخاطر السّوق لتقليل مخاطر رأس المال في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

4- دراسة (Al Zaidanin ,2020) بعنوان:

" A study on financial performance of the Jordanian commercial banks using the CAMEL model and panel data approach"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة الأردنيّة كدراسة حالة لتحليل ومعرفه أثر متغيّرات نموذج CAMEL على الرّبحيّة والسّلامة الماليّة للبنوك التّجاريّة الأردنيّة، وتكوّنت العينة من البنوك التّجاريّة الأردنيّة جميعا، وعددها (13) بنكا في الأردنّ، وكانت فترة الدّراسة (2013م-2019 م)، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ العائد على الأصول هو قياس أكثر موثوقيّة للرّبحيّة من العائد على حقوق الملكيّة ويعدّ الرّبح غير التّشغيليّ أحد المحركات الرّئيسة لأداء البنوك في الأردنّ ويظهر أيضا أنّ بنك الأردنّ كان في المركز الأوّل، و يليه بنك المال الأردنيّ، و البنك الأهليّ الأردنيّ في أدنى مرتبة في معظم المناصب، يوصي الباحث البنوك التّجاريّة الأردنيّة بالتأكّد من الحفاظ على مستوى عالي الجودة من سياسة الإقراض والاستخدام الجيّد للأصول لتقليل مخاطر القروض المتعثّرة، وتعظيم الدّخل النّاتج من الفوائد.

5- دراسة (Bashatweh,2020) بعنوان:

" Financial Performance Evaluation of the commercial banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة الأردنيّة كدراسة حالة لتحليل، وتقييم الأداء الماليّ للبنوك الأردنيّة باستخدام مؤشّرات camels وتكوّنت عينة الدّراسة من (13) بنكاً تجاريّاً في الأردنّ وكانت فترة الدّراسة (2014م-2018م)، وأهمّ النّتائج الّتي توصّلت إليها أنّ مجمل البنوك التّجاريّة الأردنيّة كانت درجة تصنيفها على أساس إطار CAMELS مقبولا، وأنّ البنوك التّجاريّة الأردنيّة لديها تقارب في التّصنيف، وهو مؤشّر على تقارب الإجراءات، والسّياسات المعتمدة في التّصنيف، وأوصت الدّراسة بضرورة قيام البنوك بتخفيض نفقاتها التّشغيليّة، وإدارتها بطريقة أفضل، كما يجب على إدارة البنوك التّجاريّة الأردنيّة إعادة النّظر في السّياسات، والاستراتيجيّات المتّبعة في تقديم التّسهيلات ومستوى الضمانات المطلوبة وإجراءات تقديم التّسهيلات.

6-دراسة (abusharabeh, 2020) بعنوان :

" The financial soundness of the Palestinian banking sector: an empirical analysis using the CAMEL system"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة فلسطين كدراسة حالة لتقييم السّلامة الماليّة للبنوك باستخدام نظام CAMEL، وتكوّنت العينة من بنك واحد يعمل في فلسطين، للفترة (2007م -2017م) واستخدمت المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود فروق كبيرة بين البنوك الفلسطينيّة من حيث الأداء، تلك الّتي تمّ تقييمها باستخدام نظام تصنيف CAMEL، وأوصت الدّراسة أنّه يجب على البنوك الفلسطينيّة المدرجة في بورصة فلسطين أن تركّز على الاستثمارات طويلة الأجل بدلاً من الاستثمارات قصيرة الأجل، ومراقبة ممارسات إدارة المخاطر لديها لزيادة أرباحها والتّحرك نحو الاستدامة والنّمو.

7-دراسة (Hossain, 2017) بعنوان:

" Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks in Bangladesh: Comparative Study Based on CAMEL Approach"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة التّقليديّة والإسلاميّة العاملة كدراسة حالة لتحليل ومقارنة الأداء، وتمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، للفترة (2011م -2015م)، كان مجتمع الدّراسة هو كامل البنوك التّجاريّة الإسلاميّة والتقليديّة في بنغلاديش، وحجم العيّنة خمسة بنوك إسلاميّة، وخمسة

بنوك تقليديّة، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ أداء البنوك الإسلاميّة أفضل من أداء البنوك التّقليديّة من حيث كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على تحقيق الأرباح. ومع ذلك، فإنّ وضع السّيولة لدى البنوك الإسلاميّة أضعف مقارنة بالبنوك التّقليديّة، وأنّ الفرق الوحيد بينهم هو السّيولة فقط، ومن أهمّ ما أوصت به الدّراسة إدارة البنوك الإسلاميّة ضرورة السّعي إلى تحقيق وضع سيولة مستقر من أجل تعزيز أداء البنوك، وأوصت إدارة البنوك التّقليديّة على أنّه يجب إنشاء هيكل رأسماليّ أمثل لبنوكها من أجل ضمان كفاية رأس المال بشكل جيّد.

8- دراسة (Abdul Rauf,2016) بعنوان:

" Towards Increasing the Financial Performance: An Application of CAMEL Model in Banking Sector in the Context of Sri Lanka"

تناولت الدّراسة البنوك الخاصّة، والعامّة في سريلانكا كدراسة حالة لتقييم القدرة المقارنة للأداء الماليّ ولهذا الغرض تمّ اختيار عيّنة تتكوّن من (4) بنوك، وكانت فترة الدّراسة (2005م-2015 م)، وتمّ استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ والارتباطيّ، والانحداريّ لاختبار الفرضّيات. وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ البنوك الخاصّة هي الأفضل في جميع معايير CAMEL والأداء الماليّ، ومع ذلك كان أداء البنوك العامّة أقلّ مقارنة بالبنوك الخاصّة، وأوصت الدّراسة إلى أنّه يجب على البنوك العامّة من تحسين إدارة الكفاءة، ويجب على بنوك القطاع العامّ أن تتبع الطّريقة الّتي تزيد من جودة الأرباح ويجب أن تتخذ القرار لتقليل مصاريف التّشغيل وخاصّة خسائر القروض والمخصّصات وغيرها من النّفقات العامّة لتحقيق ربحيّة مناسبة.

9- دراسة (desta ,2016) بعنوان:

" Financial performance of The best African banks:a comparative analysis through CAMEL rating"

تناولت الدّراسة البنوك الإفريقيّة كدراسة حالة لتحليل الأداء الماليّ، تكوّنت عيّنة الدّراسة من(7) بنوك صُنّفت الأفضل من بين (30) بنك، تمّت الدّراسة للفترة (2012م-2014م)، ومن أهمّ ما توصلت إليه أن البنوك تمّ تصنيفها على أنّها قويّة ومرضية عند تصنيفها من حيث نسبة كفاءة رأس المال والرّبحيّة، وأنّها أقلّ ارضاء عند تصنيفها من حيث جودة الأصول، وجودة الإدارة والسّيولة، وأوصت الدّراسة البنوك باستخدام تصنيف CAMEL بشكل دوريّ من أجل مقاومة تقلّبات الأعمال والتّعرض للتّأثيرات الخارجيّة.

10- دراسة (Muhmad ,2015) بعنوان :

" Using the camel framework in assessing bank performance in Malaysia"

تناولت الدّراسة البنوك بشقيها المحليّ والأجنبيّ في ماليزيا كدراسة حالة لتقييم أداء البنوك باستخدام إطار كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والكفاءة الإداريّة، وجودة الأرباح والسّيولة (CAMEL)، وطبقت الدراسة في الفترة (2008م-2012م)، تمّ استخدام المنهج التّحليليّ، ومن أهمّ النّتائج ظهر أن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الأرباح، والسّيولة لها تأثير كبير على أداء البنوك الماليزيّة، وبناء على النّتائج اقترحت الدّراسة ثلاثة عوامل مساهمة في تحسين أداء المؤسّسات المصرفيّة في ماليزيا، وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الأرباح والسّيولة، واقترحت أيضا أن تقوم البنوك الماليزيّة بتحسين نفقات الفائدة لتعزيز كفاءتها الإداريّة.

11- دراسة (Getahun, 2015) بعنوان:

" Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach"

تناولت الدّراسة البنوك التّجاريّة الإثيوبيّة كدراسة حالة لتحليل الأداء الماليّ باستخدام تصنيف CAMEL وتصنيفها بناءً على الأداء وكذلك اختبار وجود العلاقة بين مؤشّرات CAMEL المختارة ومقاييس الرّبحيّة، تمّ تطبيق الدّراسة على (14) بنكا تجاريّا في إثيوبيا للفترة (2010م-2014 م) تم استخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتمّ التّوصّل من خلال الدّراسة إلى أنّ البنوك الخاضعة للدّراسة لديها تصنيفات مختلفة عن نموذج CAMEL ويرجع ذلك السّبب أساسًا إلى العوامل المرتبطة بالبنك والخبرة التّجاريّة المختلفة في الصّناعة المصرفيّة، وأوصت الدّراسة مديري البنوك بتوجيه الاهتمام الواجب لتلك المتغيّرات لتحسين الرّبحيّة، وأوصت بالأبحاث المستقبلية لإثبات و/ أو نفي البيانات الثّانويّة من خلال البيانات الأوليّة مثل إجراء المقابلات.

12- دراسة (Verma, Gupta,2015) بعنوان :

" Comparative Analysis of Financial Performance of Private Sector Banks in India: Application of CAMEL Model"

تناولت الدّراسة بنوك القطاع الخاصّ الكبرى في الهند كدراسة حالة لتحليل وإجراء تحليل مقارن باستخدام طريقة التّصنيف المركب باستخدام CAMEL، في الهند للفترة (2003م -2007م) باستخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتكوّنت عينة الدّراسة من(10) بنوك، وكانت النّتيجة الأساسيّة

أن بنك Karur Vysya يحتلّ المركز الأوّل فيما يتعلّق بالأداء العامّ يليه بنك City Union، وبنك Kotak على التّوالي، وأنّ بنك Rajasthan يعمل منذ فترة طويلة، ولكن الأداء العامّ ليس مُرضيًا على الإطلاق، وقد حصل على أدنى مرتبة مركّبة بين البنوك جميعا.

13- دراسة(Rozzani,2013، Abdul Rahman) بعنوان:

" Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic"

تناولت الدّراسة البنوك الإسلاميّة والتّقليديّة العاملة في ماليزيا كدراسة حالة لفحص أداء كلا منها، وتكوّنت عينة الدّراسة من (19) بنكاً تقليديّاً، و(16) بنكاً إسلاميّاً للفترة (2008م-2011 م)، واستخدمت المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وأهمّ ما توصّلت إليه أن مستويات الأداء لكلّ من البنوك التّقليديّة والإسلاميّة في ماليزيا كانت متشابهة إلى حدّ كبير، وأنّ عنصر جودة الإدارة هو العنصر الّذي حقّق أفضل تصنيف عامّ في عيّنات الدّراسة، وتوصّلت أيضا إلى أنّ لدى البنوك الإسلاميّة صعوبة أكبر في كسب نصيبها من الأرباح في بيئة تقليديّة كبيرة، وأوصت الباحثين المستقبليين أنّه يمكنهم التّركيز على أنواع أخرى من المؤسّسات المالية مثل البنوك الاستثماريّة، وصناديق الاستثمار المشتركة، وشركات التّأمين.

تم ارفاق جدول الدراسات السابقة في ملحق رقم (2).

2 . 7 . 3. محاور الدّراسات السّابقة:

المحور الأوّل: تقييم الأداء الماليّ باستخدام العائد على الأصول (الرّبحيّة) ومؤشّرات نموذج CAMELS:

قامت دراسة (سوايح,2023) و(الحسناوي, 2020) و(حامد,2019) و(alzaidanin,2020) بالعمل على تقييم الأداء الماليّ باستخدام العائد على الأصول (الرّبحيّة) ومؤشّرات نموذج camels وتوصّلت إلى أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشّرات CAMELS والأداء الماليّ في البنوك مقاسا بالرّبحيّة، وأن الرّبحيّة مهمّة بالنّسبة للبنك ويجب العمل بها.

المحور الثاني: دور مؤشّرات نموذج CAMELS في تقييم الأداء الماليّ:

بحثت بعض الدّراسات في موضوع أثر مؤشّرات نموذج CAMELS في تقييم الأداء الماليّ للبنوك، ومنها دراسة (العشماوي، أحمد، الكاشف,2020م) حيث اثبت الدّراسة وجود أثر جوهري لمؤشّرات CAMELS على الأداء الماليّ للبنك الأهلي، وأثبتت دراسة (الزوبه، 2018م) وفقا لمؤشّرات CAMELS أنّ هناك أثرا ذا دلالة إحصائيّة بين مؤشّرات CAMELS والأداء الماليّ في البنوك التّجاريّة أفضل منه في البنوك الإسلاميّة، وأثبتت دراسة (حامد، 2019م) أنّ هناك أثرا ذا دلالة إحصائيّة لمؤشّرات CAMELS على تقييم الأداء الماليّ.

المحور الثّالث: أثر مؤشّر كفاية رأس المال على تقييم الأداء الماليّ:

أثبتت دراسة (الخلايلة,2023) و(nour,altaweel,Rashwan,2021) و(desta,2016) و(muhmad,hashim,2015) أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر كفاية رأس المال على تقييم الأداء الماليّ، أمّا دراسة (تواتي,البشتي,2022م) و(الخلايلة،2023م) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشّر كفاية رأس المال على تقييم الأداء الماليّ.

2 . 7 . 4. ما تتميز به الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

تميّزت الدّراسة باستخدام نموذج CAMELS في تقييم الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة في فلسطين، في وجود قلّة عدد الدّراسات الّتي استخدمت النّموذج نفسه، وتميزت باستخدامها لمؤشرات النموذج الستة بينما اغلب الدراسات استخدمت خمس مؤشرات، وتضيف الدراسة أدلّة جديدة للإفصاح في البنوك التّجاريّة. واستخدمت الدراسة أيضا الإفصاح الشّامل لتقييم الأداء الماليّ لما له دور مهمّ وحيويّ في الحصول على المعلومات الماليّة وغير الماليّة الصّحيحة بينما أغلب الدّراسات استخدمت نوع محدّد من الإفصاح، واعتمدت على واحد من المتغيّرات الكلاسيكيّة القديمة وهو المديونيّة لأهميّته.

الفصل الثّالث

الإجراءات والمنهجيّة

3. 1. منهج الدّراسة:

تماشيا مع خطّة هذه الدّراسة وتحقيقا لهدفها وهو دراسة أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على تقييم الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات CAMELS للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفيّ التّحليليّ والمنهج الكميّ في هذه الدّراسة، بداية من التّحليل الوصفيّ لمتغيّرات الدّراسة من خلال احتساب مؤشّرات CAMELS للبنوك التّجاريّة عبر سنوات الدّراسة والمقدرة بـ 10 سنوات لوصف سلوكها وصولا إلى تحليل الأثر بين المتغيّرات للإجابة عن فرضياتها.

3. 2. مجتمع الدّراسة:

تكوّن مجتمع الدّراسة من البنوك المحلية جميعاً تلك المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2014م–2023م) والبالغ عددها (7) بنوك تشمل البنوك التّجاريّة والبنوك الإسلاميّة حيث تبلغ نسبتها 57% من اجماليّ عدد البنوك العاملة في فلسطين البالغ عددها (12) بنكا (بورصة فلسطين,2024م)

3. 3. عيّنة الدّراسة:

تكوّنت عيّنة الدّراسة من البنوك المحلية التّجاريّة جميعا المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (4) بنوك بنسبة (38.5%) من إجماليّ عدد البنوك العاملة في فلسطين وهي: بنك فلسطين، وبنك القدس، البنك الوطنيّ، بنك الاستثمار الفلسطينيّ، والّتي تمّ اختياراها بأسلوب العيّنة القصديّة، حيث تم اختيار البنوك التجارية فقط لأن النوك الإسلامية لا تحتوي على قروض وبالتالي لا يوجد بها

إيرادات فوائد، حيث تم استخدام متغير إيرادات الفائدة ومتغير القروض في معادلات حساب مؤشرات .CAMELS

يوضّح الجدول الآتي البنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م –2023م) والّتي شملتها الدّراسة.

جدول (1.3) : البنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م–2023م) والّتي شملتها الدّراسة

رقم البنك	اسم البنك	رمز البنك
1	البنك الوطنيّ	TNB
2	بنك فلسطين	BOP
3	بنك القدس	QUDS
4	بنك الاستثمار الفلسطينيّ	PIBC

من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق فلسطين الماليّ.

3. 4. المعالجة الإحصائية:

لفحص فرضيّات الدّراسة تمّ الاستعانة بالأساليب القياسيّة لتحليل البيانات الطوليّة عبر الزّمن، وتمثّلت هذه الأساليب فيما يلي:

الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistic):

اعتمدت الدّراسة على المقاييس الإحصائيّة الوصفيّة (الوسط الحسابيّ، والوسيط، والانحراف المعياريّ، وأقلّ قيمة، وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيّرات الدّراسة.

الملحق (1) المرفق يعرض متوسّطات مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالأداء الماليّ والإداريّ، وهي:

"الإفصاح الشّامل" و"كفاية رأس المال" و"جودة الأصول" و"جودة الإدارة" و"جودة الرّبحيّة" و" السّيولة " و"الحساسيّة لمخاطر السّوق" للفترة من 2014 م حتّى 2023م، وهي كالآتي:

1. عام 2014م: إنّ "الإفصاح الشّامل" و"كفاية رأس المال" كانا عند مستويات متوسّطة نسبيًا، بينما "جودة الرّبحيّة" و"جودة الإدارة" أظهرتا قيمًا منخفضة.
2. عام 2015م: شهدت "كفاية رأس المال" انخفاضًا بسيطًا مقارنةً بالسّنة السّابقة، في حين ارتفعت "السّيولة" بشكل ملحوظ.

3. عام 2016م: حصل تحسّن طفيف في "الإفصاح الشّامل"، لكن "كفاية رأس المال" و"السّيولة" أظهرا تراجعًا مقارنةً بالسّنة السّابقة.
4. عام 2017م: استمرّ "الإفصاح الشّامل" في التّحسن، ووصلت "جودة الأصول" و"جودة الإدارة" إلى مستويات معتدلة.
5. عام 2018م: أظهر "الإفصاح الشّامل" استقرارًا، في حين انخفضت "كفاية رأس المال" و"جودة الرّبحيّة".
6. عام 2019م: شهد "الإفصاح الشّامل" و"السّيولة" تحسّنًا ملحوظًا، بينما ظلّت "الحساسيّة لمخاطر السّوق" عند مستوى منخفض.
7. عام 2020م: لوحظ ارتفاعًا مستمرّا في "الإفصاح الشّامل"، بينما انخفضت "كفاية رأس المال" بشكل ملحوظ.
8. عام 2021م: بقي "الإفصاح الشّامل" عند مستويات عالية، في حين تحسّنت "السيولة" و"جودة الأصول".
9. عام 2022م: سجّلت "كفاية رأس المال" زيادة، لكن "الحساسيّة لمخاطر السّوق" كانت عند مستوى أقل.
10. عام 2023م: أظهر كلّ من "الإفصاح الشّامل" و"كفاية رأس المال" تحسّنًا، بينما تراجعت "جودة الأصول" و"جودة الرّبحيّة" إلى مستويات أقل.

الانحدار الخطيّ البسيط:

تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطيّ البسيط (Simple Linear Regression Model) للتّعرّف على أثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات CAMELS.

أهمية الانحدار الخطي البسيط:

التنبؤ: يُستخدم لتقدير القيم المستقبلية للمتغير التابع بناءً على المتغير المستقل.

التفسير: يساعد في فهم العلاقة بين المتغيرين وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة.

اختبار الفرضيات: يُستخدم لاختبار مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

3. 5. متغيّرات الدّراسة قياسها وسلوكها:

تهدف الدّراسة إلى توضيح أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات CAMELS للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال إجراء

تحليل ماليّ وفقا للأساليب الإحصائية لتوضيح ذلك الأثر، ولا بد من دراسة سلوك متغيّرات الدّراسة التّابعة، والمستقلة دراسة تحليليّة ووصفيّة على التّوالي خلال فترة الدّراسة.

متغيّرات الدّراسة المستقلة قياسها وسلوكها:

وفقا لهدف الدّراسة والمتمثّل بتحديد أثر الإفصاح الشّامل على تقييم الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات CAMELS للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين، فإنّ الدّراسة شملت دراسة هذا الأثر من خلال مؤشّر المديونيّة والمقاس بمؤشّرات CAMELS الست وتمثّل جميعها المتغيّرات المستقلة في الدّراسة، وسيتمّ دراسة كلّ منها على التّواليّ.

1- كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

يعدّ مفهوم كفاية رأس المال على أنّه حجم رأس المال الّذي يجب أن يحتفظ به البنك حتّى يستطيع مقابلة المخاطر المحتملة وجذب العملاء، وبالتّالي تحقيق الأرباح، وتعدّ كفاية رأس المال أحد أهمّ مؤشّرات السلامة الماليّة للقطاع المصرفيّ لأنّه يضمن قدرة هذا القطاع على استيعاب الخسائر النّهائية النّاتجة عن ظهور بعض المخاطر، وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

كفاية رأس المال = حقوق الملكيّة \ إجماليّ الودائع

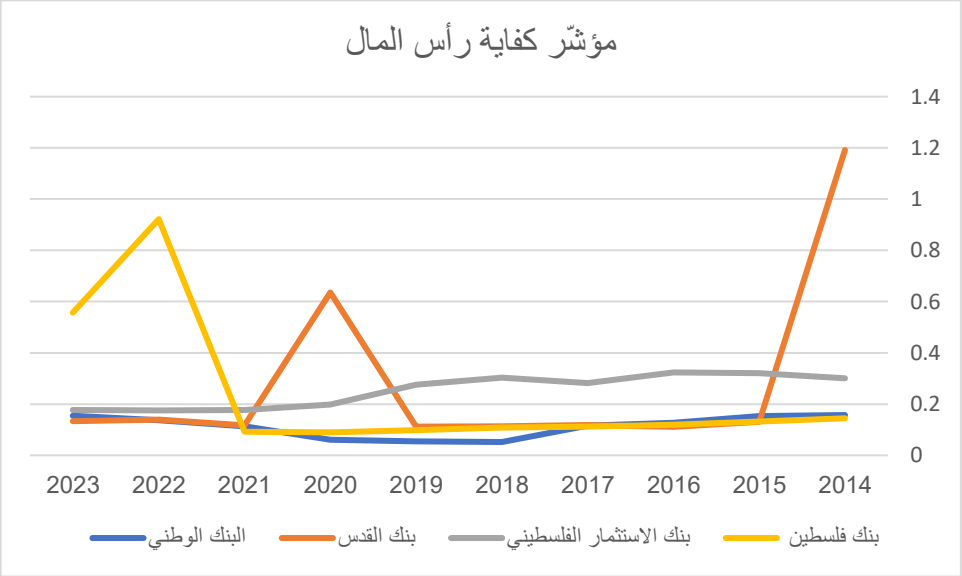

الشّكل (1.3) : مؤشّر كفاية رأس المال

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (1.3) التّغيّر في مؤشّر كفاية رأس المال للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014م-2023م)، حيث تشير النّتائج إلى تذبذب وإلى الانخفاض في مؤشّر كفاية رأس المال للبنوك التّجاريّة عيّنة الدّراسة خلال الخمس سنوات الأولى (2014م-2018م)، ثمّ

نلاحظ التّذبذب بين انخفاض وارتفاع تدريجيّ وبوتيرة متزايدة خلال الخمس سنوات اللاحقة (2019م-2023م) ليصل مؤشّر كفاية رأس المال عام 2018 م في بنك القدس إلى أقلّ نسبة 10%. من جهة أخرى نلاحظ من خلال الشّكل أنّ مؤشّر كفاية رأس المال لبنك القدس أعلى من البنوك الأخرى خلال الفترة (2019م-2021م) وارتفعت أيضا لبنك فلسطين خلال(2021م-2023م) بينما انخفضت لبنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك الاستثمار الفلسطينيّ خلال الفترة الأولى(2014م-2018م) على عكس البنك الوطنيّ ارتفعت عام 2014 م **حيث بلغت النّسبة 16%.**

2- جودة الأصول (Assets Quality):

هي عنصر هامّ يقيس قوّة البنك ويرتبط ارتباطاً مباشراً بكفاية رأس المال لأنّه في معظم الأوقات يتمّ تحديد المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول، وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

جودة الأصول = إجماليّ القروض \ إجمالي الأصول

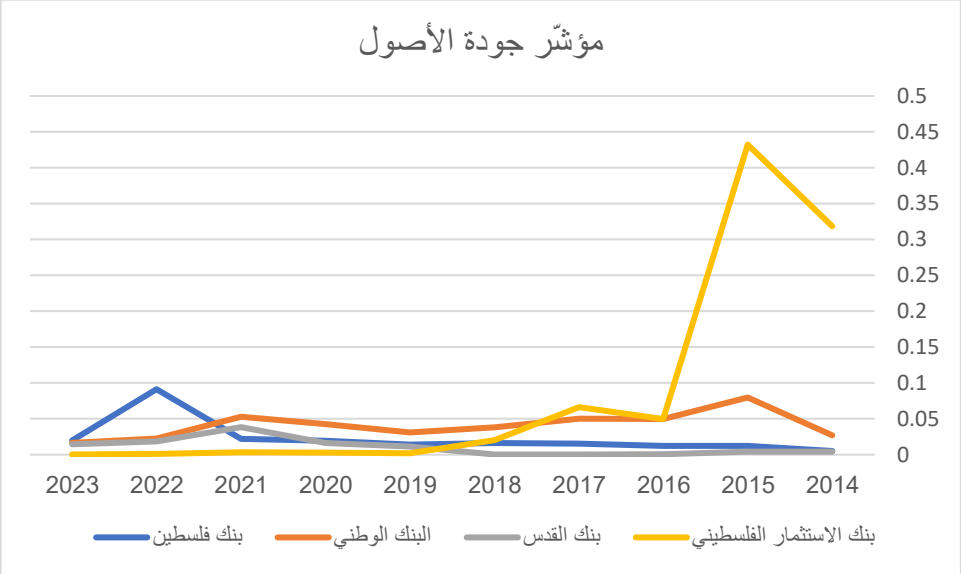

الشّكل (2.3) : مؤشّر جودة الأصول

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (2.3) التّغيرَ في مؤشّر جودة الأصول للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014م-2023م)، حيث تشير النّتائج إلى تذبذب بين الانخفاض والارتفاع في مؤشّر جودة الأصول للبنوك التّجاريّة عيّنة الدّراسة خلال السّنتين الأولى (2014م-2015م) ليصل مؤشّر جودة الأصول في عام 2015م لبنك الاستثمار الفلسطينيّ إلى أعلى نسبة 43%، ثمّ نلاحظ التّذبذب في تقارب في الانخفاض خلال الثّمن سنوات اللاحقة (2016م-

2023م) ليصل مؤشّر جودة الأصول عام 2018م في بنك القدس إلى أقل نسبة 0%، ونلاحظ أنّ أكثر انخفاض كان لبنك القدس في جميع السّنوات حيث كانت نسبة الانخفاض أكثر من البنوك الأخرى. من جهة أخرى نلاحظ من خلال الشّكل أنّ مؤشّر جودة الأصول لبنك فلسطين أعلى من البنوك الأخرى خلال الفترة (2021م-2023م)، وارتفعت أيضا للبنك الوطنيّ خلال(2014م-2016م).

3- جودة الإدارة (Management Quality):

يُعدّ أداء الادارة مؤشّرا أساسيّا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه الّتي تمّ التّخطيط لها، وذلك من خلال القدرة على التّعامل مع التّطورات والتّغييرات البيئية والمهامّ والمسؤوليّات المناطة للإدارة، والعمل على تقليل استخدام الموارد بنفس النّتائج أو أفضل، ويحسب وفقا للمعادلة الآتية:

جودة الإدارة = إيرادات الفائدة / إجماليّ الدّخل

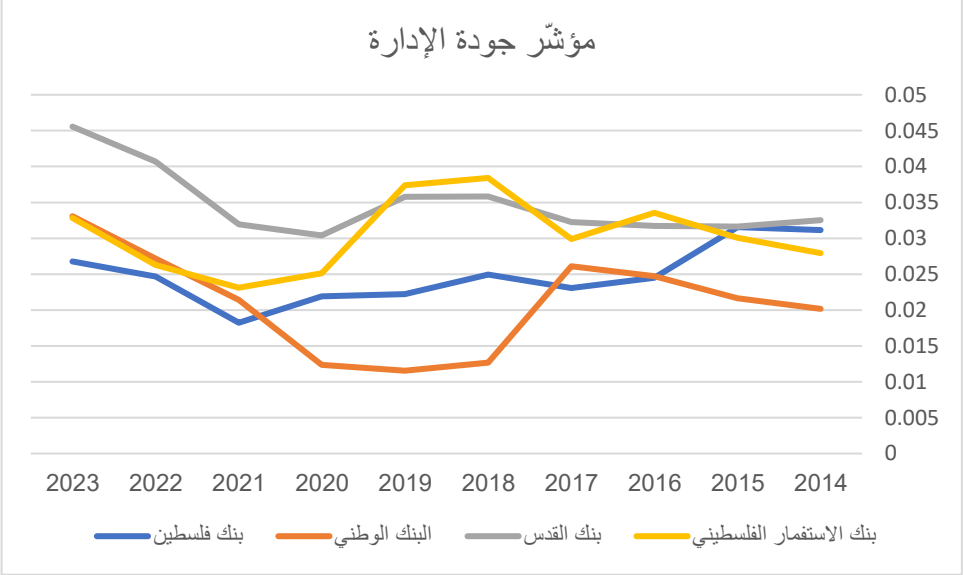

الشّكل (3.3) : مؤشّر جودة الإدارة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (3.3) التّغير في مؤشّر جودة الإدارة للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014م-2023م) حيث تشير النّتائج أنّ معظم البنوك شهدت تذبذبا متقاربا بين الانخفاض والارتفاع في السّنوات الأولى (2014م-2021م) ثمّ بدأت في التّعافي والارتفاع في السّنوات الأخيرة (2022-2023) ويلاحظ ان بنك القدس يظهر كأكثر البنوك نموًا في السّنوات الأخيرة،(2020م-2023م) ليصل مؤشّر جودة الإدارة لبنك القدس عام 2023 م إلى أعلى نسبة 5% ، بينما بنك فلسطين، والبنك الوطني قد يحتاجان إلى استراتيجيّات لتحسين أدائهما لنفس

السّنوات، ويمكن ملاحظة أنّ البنك الوطنيّ شهد أكبر تذبذب إلى الانخفاض في القيمة للفترة(2018–2020م) ليصل إلى أقل قيمة عام 2019م لتصل 1%.

4- السّيولة (Liquidity):

هي قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وكذلك التزامات القروض، ويقصد بها في هذا المجال المصرفيّ القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقديّة سائلة بسرعة ودون التّعرض إلى خسائر، وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

السّيولة = النّقد وما يعادله/ إجماليّ الأصول

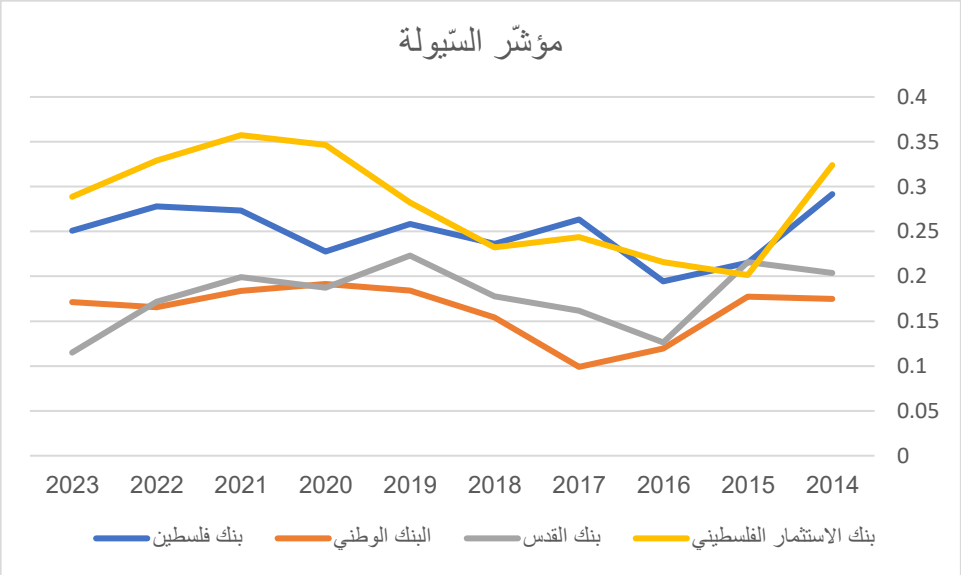

الشّكل (4.3) : مؤشّر السّيولة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضح الشّكل رقم (4.3) التّغير في مؤشّر السّيولة للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014–2023م) حيث تشير النّتائج أنّه يمكن ملاحظة أنّ معظم البنوك شهدت تذبذبا متقاربا بين الانخفاض والارتفاع في جميع السّنوات (2014–2023م)، حيث يُظهر أفضل أداء في السّيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني عام 2020 م حيث بلغت أعلى نسبة 35%، وكان البنك الوطنيّ يعاني من انخفاض مستمرّ في السّيولة حيث بلغت أقل نسبة 1% لعام 2017 م.

ثمّ بدأت في التّعافي والارتفاع في السّنوات اللاحقة (2018–2023) بينما كان بنك القدس يظهر تقلّبا ملحوظا في الأداء خلال السّنوات (2014–2023م).

5- جودة الرّبحيّة (Earning quality):

تعكس الرّبحيّة القويّة الخاصّة بالبنك مدى قدرته على دعم العمليّات الحاليّة والمستقبليّة بشكل أكثر إيجابيّة، وهذا يحدّد القدرة على استيعاب الخسائر عن طريق بناء قاعدة رأس مال كافية، وتمويلها للتّوسّع ودفع أرباح كافية للمساهمين، وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

جودة الرّبحيّة = صافي الدّخل / متوسّط الأصول

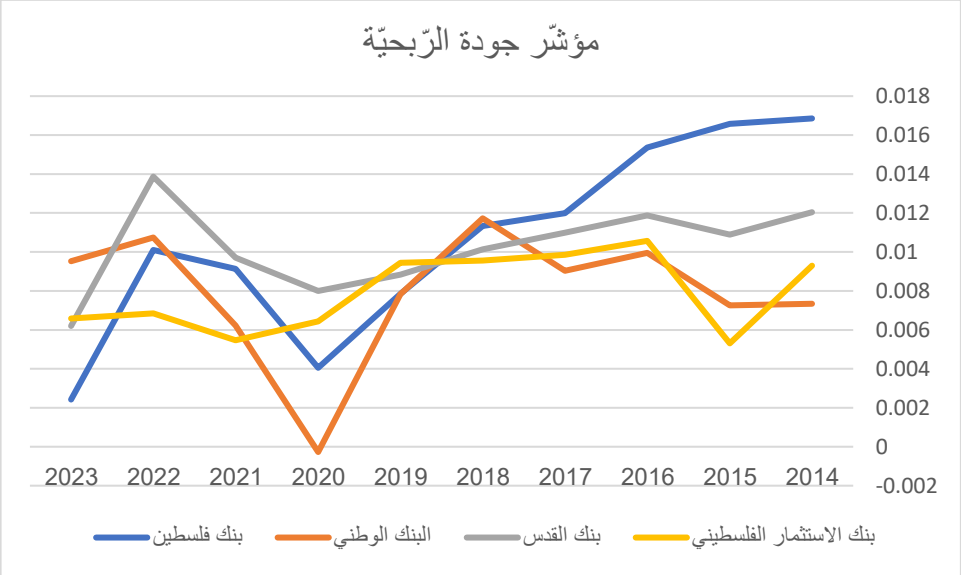

الشّكل (5.3): مؤشّر جودة الرّبحيّة

من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (5.3) التّغير في مؤشّر جودة الإدارة للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014-2023م) حيث تشير النتائج إلى أنّ معظم البنوك شهدت تذبذبا متقاربا بين الانخفاض والارتفاع في جميع السّنوات (2014-2023م)، حيث يُظهر بنك فلسطين تراجعًا مستمرًا في جودة الرّبحيّة، حيث كان الأعلى قيمة بين البنوك لعام 2014م بنسبة 17% ثم بدأ في الانخفاض ليصل عام 2023 م لنسبة 0%، أمّا بالنّسبة للبنك الوطنيّ على الرّغم من تذبذب الأداء، فإنّ لديه تراجعًا طفيفًا ليصل لأقل قيمة بنسبة 0% عام 2020م.

6- الحساسيّة لمخاطر السّوق (Sensitivity to market risk):

تعكس الحساسيّة لمخاطر السّوق الدّرجة الّتي يمكن أن تؤثّر بها التّغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية، أو أسعار السّلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبيّ على أرباح المؤسّسة الماليّة أو رأس المال الاقتصادي وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

الحساسيّة لمخاطر السّوق = إجماليّ القروض/ إجماليّ الودائع

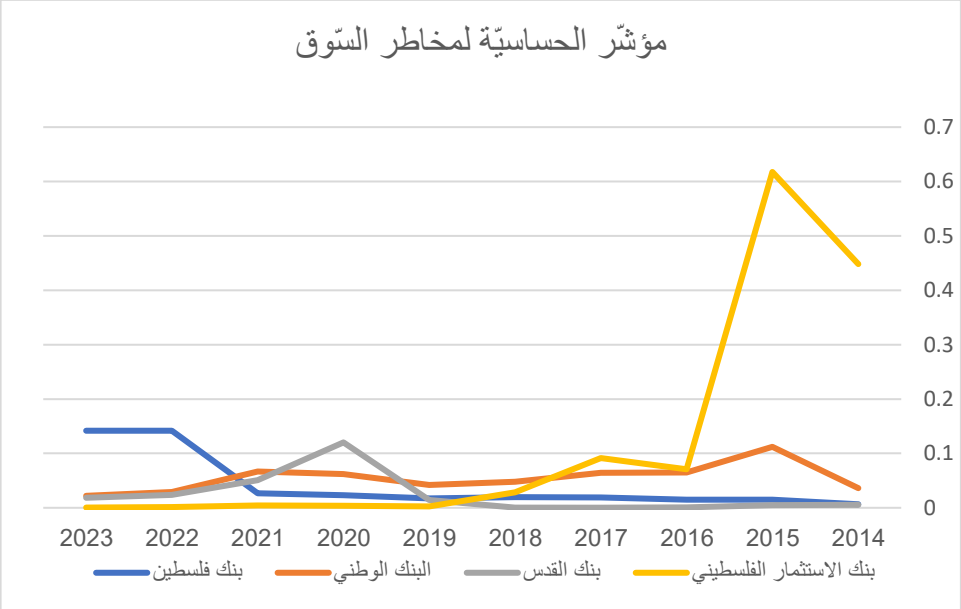

الشّكل (6.3) : مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (6.3) التغير في مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014-2023م) حيث تشير النّتائج إلى أنّ معظم البنوك شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع في جميع السّنوات (2014-2023م)، حيث يظهر أعلى مستويات الحساسيّة لبنك الاستثمار الفلسطينيّ عام 2015 م حيث بلغت النّسبة 61%، ثمّ بدأ الأداء بالانخفاض، أمّا بالنّسبة لأقل قيمة كانت لبنك القدس عام 2018 م بنسبة 0%، ويتقارب أداء جميع البنوك في الفترة (2016-2023م) حيث يشهد تذبذبا في الانخفاض المستمر.

3. 6. متغيّر الدّراسة التّابع قياسه وسلوكه:

تماشيا مع هدف الدّراسة والمتمثّل بتوضيح أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشّرات CAMELS ، فإنّ المتغّير التّابع في هذه الدّراسة ممثّل بالإفصاح الشّامل، وسيتمّ قياسه بمؤشّر المديونيّة.

تم استخدام مؤشر المديونية فقط من بين المؤشرات الكلاسيكيّة الثّلاث لقياس الإفصاح، المتمثّلة بالمديونيّة والرّبحيّة والسّيولة؛ بسبب وجود تعارض مع مؤشّرات نموذج CAMELS الّتي تمّ استخدامها لقياس الأداء الماليّ في هذه الدّراسة، حيث من ضمن مؤشّرات النّموذج السّتة ' السّيولة والرّبحيّة ممّا يؤدّي إلى نتائج غير دقيقة ومتعارضة.

ويعكس هذا المؤشّر قدرة البنك على سداد الالتزامات والقروض طويلة الأجل، أي قدرتها على سداد الدّين الّذي تتحمله مقارنة مع بمصادر تمويل أخرى، ويتمّ حساب المديونيّة وفقا للمعادلة الآتية:

المديونيّة = إجماليّ المطلوبات/ إجماليّ الموجودات

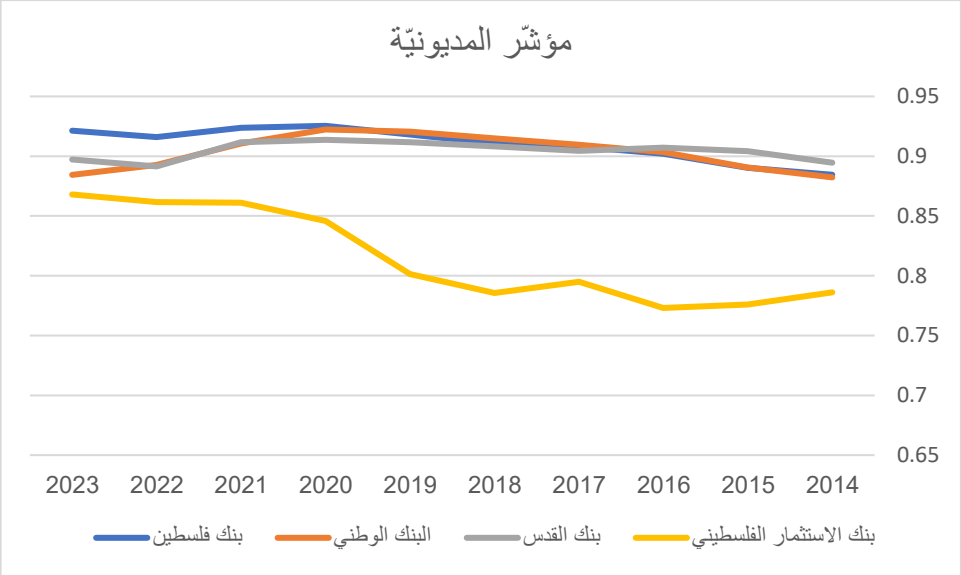

الشّكل (7.3) : مؤشّر المديونيّة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج excel

يوضّح الشّكل رقم (7.3) التّغير في مؤشّر المديونيّة للبنوك التّجاريّة الّتي شملتها الدّراسة خلال الفترة (2014-2023م)، حيث تشير النّتائج أنّ هناك اتّجاها عامّا نحو زيادة مؤشّر المديونيّة في معظم البنوك، باستثناء البنك الوطنيّ الّذي يظهر استقراراً للفترة (2014-2021م) ثم يبدأ في

الانخفاض للفترة(2021–2023م)، بينما يشهد بنك الاستثمار الفلسطينيّ نموا مطّردا للسّنوات الخمس الأخيرة (2019–2023م) بالرّغم من البداية المنخفضة في الأعوام الأولى (2014–2018م) حيث بلغت أقل نسبة بين البنوك لبنك الاستثمار الفلسطينيّ عام 2016م بنسبة 77%، وكانت أعلى قيمة لبنك فلسطين عام 2020م حيث بلغت النّسبة 93%، وشهد بنك القدس انخفاضا في الأداء للسّنوات الأخيرة للفترة (2021–2023م).

3. 7. فرضيّات الدّراسة:

ومن اجل فحص مدى تأثير الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات CAMELS, شملت الدّراسة على فرضية رئيسة واحدة، وسينبثق عنها ست فرضيّات فرعيّة سيتمّ تحديدها على التّوالي، بحيث سيتمّ دراسة هذه الفرضيّات على البنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين كلّ على حدا كالتّالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات CAMELS.

وينبثق عنها ستّ فرضيّات فرعيّة، وهي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاسا بكفاية رأس المال.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بجودة الاصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونية على الاداء الماليّ مقاسا بكفاءة الادارة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بالرّبحيّة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بالسّيولة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بالحساسيّة لمخاطر السّوق.

3. 8. نموذج الدّراسة:

لقد تمّ بناء نموذج الدّراسة كما في الشّكل (8.3) الآتي بناء على أهداف وفرضيّات الدّراسة وذلك لتمثيل العلاقة بين المتغيّر المستقلّ والمتغيّر التّابع:

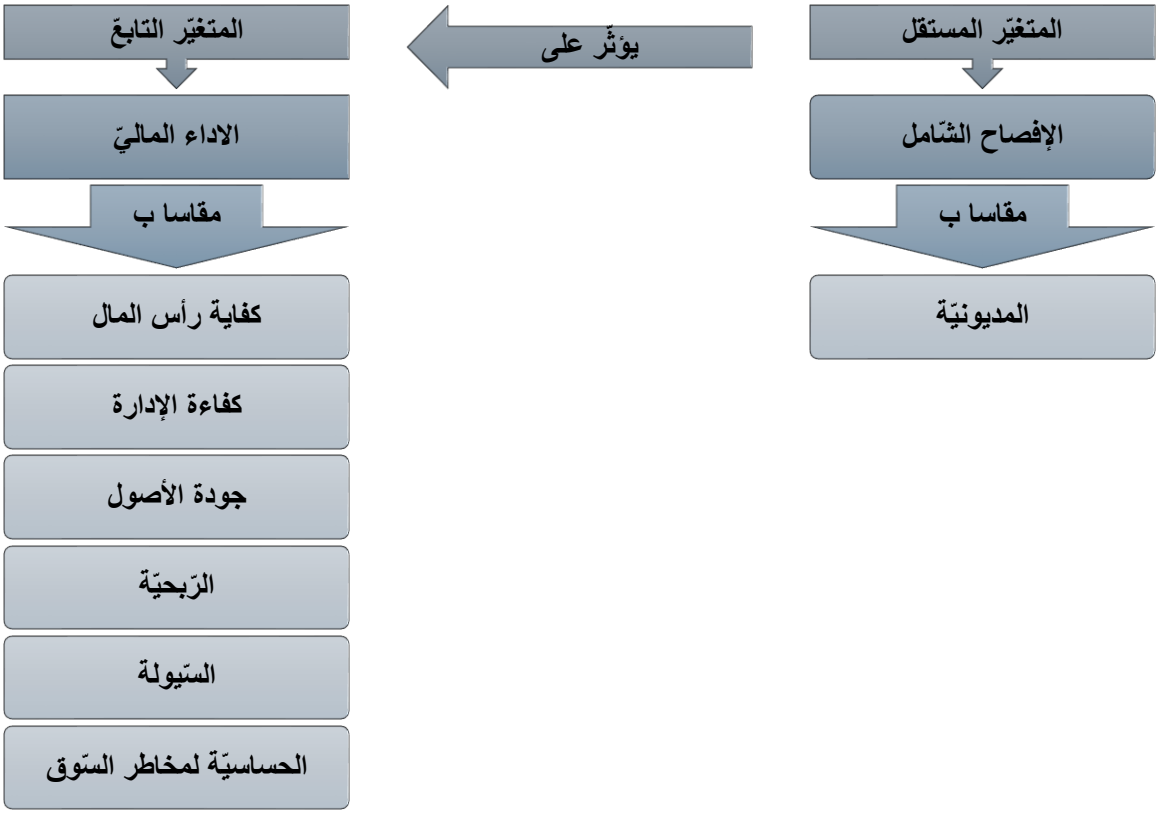

الشّكل (8.3) :نموذج الدّراسة

من إعداد الباحثة بالاستناد على فرضيّات الدّراسة.

3. 9. الأساليب الإحصائيّة ومصادر جمع البيانات:

منهج الدّراسة هو الطّريقة الّتي تتبعها الباحثة للوصول إلى نتائج تتعلّق بالموضوع محلّ الدّراسة، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ في الجانب النّظري من الدّراسة، أمّا الجانب التّطبيقيّ المتعلّق بالدّراسة القياسيّة فقد استخدم فيه المنهج الكمّيّ عن طريق استخدام بيانات السّلاسل الزّمنية المقطعيّة (Panel Data) في جمع البيانات والّتي تمثّل البيانات الماليّة للبنوك الفلسطينيّة خلال فترة زمنيّة معيّنة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيّ (EViews) بشكل أساسيّ لتطبيق الأساليب الإحصائيّة والقياسيّة كافّة

كما تمّ جمع البيانات المتعلّقة باختبار فرضيّات الدّراسة من المصادر الثّانويّة والمتمثّلة بالبيانات الماليّة الخاصّة بالبنوك عيّنة الدّراسة، والّتي تمّ الحصول عليها من خلال التّقارير السّنوية المنشورة في بورصة فلسطين، بالإضافة لاستعراض الأدبيّات المنشورة والكتب حول تلك المواضيع.

وفقا لما ذكر سابقا فقد تمّ إجراء الدّراسة على عيّنة مكوّنة من (4) بنوك تجارية محليّة خلال الفترة الزّمنيّة (2014–2023م)، ممّا يعني أنّ البيانات الّتي تمّ جمعها تتصف بأنّها بيانات سلاسل زمنيّة مقطعيّة (Panel Data)، ولقد اكتسبت نماذج السّلاسل الزمنيّة المقطعيّة في العقد الحالي اهتماماً بالغاً وخصوصاً في الدّراسات الاقتصاديّة، لأنّها تأخذ في الاعتبار أثر التّغير في الزّمن وكذلك أثر التّغير في المشاهدات المقطعيّة، وتعرّف السّلاسلُ الزّمنيّة المقطعيّة على أنّها مشاهدات مقطعيّة مقاسة في فترات زمنيّة ثابتة وإنّ الفائدة الرّئيسة من استخدام السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة هي زيادة الدّقة في التّنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعيّة بعدد الفترات الزّمنيّة، ومن خلال تعريف بيانات السّلاسل الزّمنيّة يتّضح أنّها تعتمد في تفسير سلوك المتغيّر وفقا للتّغيّر في هذا السّلوك عبر الزّمن (t) وبين البنوك (i)، وما تتصف به هذه البيانات جعلها أكثر فعالية في دراسة الأثر بين المتغيّرات عبر فترة زمنيّة معيّنة وبين مجموعة من البنوك.

ولاختبار فرضيّات الدّراسة، تمّ استخدام نماذج السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة السّاكنة، حيث تمّ اعتماد طريقة معادلة الانحدار الخطيّ البسيط بطريقة المربّعات الصّغرى (Simple Linear Regression Model) لتقدير النّموذج القياسيّ لقياس أثر الإفصاح الشّامل على تقييم الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحلّيّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات camels والصّيغة العامّة لنموذج الانحدار الخطّيّ لنماذج السّاكنة وفقا لمتغيّرات الدّراسة هي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_i (X) + \varepsilon$$

حيث إن:

$i = 1، 2، 3، \ldots، 6$

Y: تعبّر عن المتغيرات التّابعة وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، جودة الرّبحيّة، والسّيولة، والحساسيّة لمخاطر السّوق.

X: المتغيّر المستقل: الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

β_0: ثابت دالة المتغيّر التّابع.

$\beta_1:\beta_6$: معاملات المتغيّر المستقل.

ε: حدود الخطأ.

3. 10.اختبار التّوزيع الطّبيعيّ والقيم المتطرّفة Normal Distribution & (Test Outliers Value)

قبل اختبار فرضيات الدراسة, لا بدّ من اختبار صلاحيّة البيانات وخلوّها من القيم المتطرفة، حيث يعدّ اختبار وجود القيم المتطرّفة في البيانات المتعلّقة بمتغيّرات الدّراسة سواء التّابعة، أو المستقلة الشّرط الأوّل قبل تطبيق نماذج الدّراسة والّتي بدورها تؤثّر على التّوزيع الطبيعيّ لبيانات متغيّرات الدّراسة (Mehmetoglu & Jakobsen,2017)، وتعدّ البيانات تعاني من وجود قيم متطرّفة إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل التفرطح (Kurtosis) لها أكبر من (2)، أو القيمة المطلقة لمعامل الالتواء (Skewness) أكبر من (1.96) (George & Mallery, 2010)، وفي حال عدم تحقّق هذا الشّرط تتمّ معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطّبيعيّ، الجذر التّربيعيّ أو غيرها من الطّرق، وللتحقّق من ذلك تمّ حساب كلّ من معامل التفرطح ومعامل الالتواء لمتغيّرات الدّراسة.

ومن خلال النّتائج الواردة في الجدول (2.3)، نلاحظ أن قيم التفرطح لمتغيّرات الدّراسة المستقلّة والتّابعة قد تراوحت ما بين (0.69−) و(2.47)، بينما تراوحت قيمة معاملات الالتواء لمتغيّرات الدّراسة المستقلّة والتّابعة ما بين (2.00−7.54)، ممّا يعني أنّ متغيّراتِ الدّراسة المستقلّة والتّابعة تعاني من وجود قيم متطرّفة، ولخفض تأثّر البيانات بالقيم المتطرّفة؛ تمّ استخدام تقنيّة تحويل البيانات الوينزورايز (Winsorizing) عند المئين 5% والمئين 95%، وتمتاز هذه التّقنيّة في اختيارها الأسلوب الأمثل لتحويل البيانات مع عدم فقد أيّ منها(Rousseeuw & 1987) ,Leroy، حيث تم تطبيق هذه التّقنيّة على جميع المتغيّرات التّابعة والمستقلّة.

جدول (2.3−أ) : نتائج اختبار التّوزيع الطّبيعيّ والقيم المتطرّفة لمتغيّرات الدّراسة

المتغيّرات	**Skewness الالتواء**	**Kurtosis التّفرطح**
الإفصاح الشّامل	0.6941−	2.2238
كفاية رأس المال	1.8191	4.7439

جدول (2.3–ب) : نتائج اختبار التّوزيع الطّبيعيّ والقيم المتطرّفة لمتغيّرات الدّراسة

المتغيّرات	**Skewness الالتواء**	**Kurtosis التّفرطح**
جودة الأصول	2.4744	7.5410
جودة الإدارة	0.3315	2.4650
جودة الرّبحيّة	−0.2543	2.0011
السّيولة	−0.3833	2.1606
الحساسيّة لمخاطر السّوق	1.4610	3.1998

من إعداد الباحثة.

الفصل الرّابع

تحليل البيانات وعرض نتائج الدّراسة

4. 1. صلاحيّة بيانات الدّراسة للتّحليل الإحصائيّ:

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدّراسة واختبار الفرضيّات لا بدّ أوّلاً من التّحقّق من صلاحيّة البيانات، من خلال التّحقّق من التّوزيع الطّبيعيّ للبيانات، واختبار سكون السّلسلة الزّمنيّة، حيث تمّ استخدام أسلوب (Panel Data) في عرض البيانات، وسيتمّ استخدام اختبار "جذر الوحدة (Unit Root Test) للتّحقّق من استقرار السّلاسل الزّمنيّة وتحديد درجة تكامل كلّ سلسلة (درجة الاستقرار) باستخدام اختبار (Augmented Dicky-Fuller) (ADF).

4. 2. اختبار سكون السّلسلة- جذر الوحدة (Unit Root Test):

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيّات يجب التّأكد أولاً من سكون السّلاسل الزّمنيّة وتحديد درجة استقرارها، وتستخدم اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) بهدف التّحقق من سكون السّلاسل الزّمنيّة، حيث يعد شرطَ السّكون شرطاً أساسيّاً من شروط تحليل السّلاسل الزّمنيّة للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقيّة، وتُعدّ السّلسلة الزّمنيّة ساكنة إذا تحقّقت فيها الشّروط الآتية:

أ- ثبات المتوسّط الحسابيّ للقيم عبر الزّمن.

ب- ثبات التّباين عبر الزّمن.

ت- التّغاير بين أيّ قيمتين للمتغيّر نفسه؛ معتمداً على الفجوة الزّمنيّة بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزّمن الّذي يجب عنده التّغاير.

ويتمّ هذا من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السّلسلة الزّمنيّة بواسطة اختبار ديكي فولر الموسّع (Augmented Dickey Fuller)، ويعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1-الفرضيّة العدميّة الّتي تدل على عدم سكون السّلسلة الزّمنيّة.

2-الفرضيّة البديلة الّتي تدلّ على سكون السّلسلة الزّمنيّة.

فإذا تمّ رفض الفرضيّة الصّفريّة فهذا يدلّ على سكون السّلسلة الزّمنيّة عند مستوياتها، أمّا إذا تمّ عدم رفض الفرضيّة الصّفريّة فهذا يدلّ على عدم سكون السّلسلة الزّمنيّة عند مستوياتها.

والجدول الآتي يوضّح ذلك.

جدول (1.4) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيّرات الدّراسة

المتغيّر	Level المستوى	Difference1 الفرق الأول	Difference2 الفرق الثاني
	Sig.	Sig.	Sig.
الإفصاح الشّامل (المديونيّة)	0.1402	0.0000	---
كفاية رأس المال	0.4854	0.0000	---
جودة الأصول	0.0103	---	---
جودة الإدارة	0.1734	0.0000	---
جودة الرّبحيّة	0.0064	---	---
السّيولة	0.4100	0.0000	---
الحساسية لمخاطر السوق	0.9629	0.0000	---

يوضّح جدول (1.4) نتائج اختبار السّكون لمتغيرات الدّراسة، حيث يتّضح من الجدول أنّ المتغيرات جميعا تمّ تسكينها بعد أخذ الفرق الأوّل، ما عدا متغيّري جودة الأصول، وجودة الرّبحيّة فقد كانت ساكنة في المستوى.

الفصل الخامس

النتائج والتّوصيات

النّتائج المتعلّقة بفرضيّات الدّراسة:

5. 1. اختبار فرضيّة الدّراسة الرّئيسة:

تنصّ الفرضيّة الرّئيسة على أنّه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى (0.05) للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على تقييم الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بمؤشّرات **CAMELS**. "

للإجابة على الفرضيّة الرّئيسة تمّ اشتقاقها الى ستِّ فرضيّات فرعيّة، سيتمّ دراستها على التّوالي:

5. 2. اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى:

تنصّ فرضيّة الدّراسة الفرعيّة الأولى على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاسا بكفاية رأس المال." وللإجابة على الفرضيّة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على تقييم الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال، كما هو موضّح في الجدول (1.5).

جدول (1.5): نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0336	0.0103	3.2545	0.0014
الإفصاح الشّامل (X)	-24.3788	3.1507	-7.7375	0.0000
R-squared	0.2799	Mean dependent var		0.0106
Adjusted R-squared	0.2753	S.D. dependent var		0.1452
S.E. of regression	0.1236	Akaike info criterion		-1.3308
Sum squared resid	2.3527	Schwarz criterion		-1.2917
Log likelihood	105.8017	Hannan-Quinn criter.		-1.3149
F-statistic	59.8692	Durbin-Watson stat		2.1922
Prob(F-statistic)	0.0000			

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (1.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (59.8692) بقيمة احتماليّة (0.0000) وهي أصغر من (0.05) مما يدلّ على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقل (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال).

بلغت قيمة اختبار دوربن-واتسون (Durbin-Watson) (2.1922) وهي قريبة من (2) أيّ تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأنّ النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقل (الإفصاح الشّامل) سالبة (24.3788-) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسيّة بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (7.7375) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتماليّة بلغت (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) تؤثّر

في الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال.

يتّضح أنّ قيمة معامل التّحديد (R2) بلغت (0.2799) وهذا يعني أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسر ما نسبته (27.99%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال لدى البنوك الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقيّة (72.01%) تفسرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (كفاية رأس المال) من خلال العلاقة الخطيّة التّالية:

$$Y1 = (0.0336) - (24.3788)X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y1: المتغيّر التابع (الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزّيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال بمقدار (24.3788).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاسا بكفاية رأس المال، وقبول الفرض البديل الّذي يُقرّ بوجود أثر ذي دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاسا بكفاية رأس المال.

5. 3. اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية:

تنصّ فرضيّة الدّراسة الثّانية على أنّه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول."

وللإجابة على الفرضيّة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على تقييم الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول، كما هو موضّح في الجدول (2.5)

جدول (2.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0025	0.0012	2.1113	0.0364

الإفصاح الشّامل (X)	-2.2835	0.3668	-6.2257	0.0000
R-squared	0.2011	Mean dependent var		0.0004
Adjusted R-squared	0.1959	S.D. dependent var		0.0160
S.E. of regression	0.0144	Akaike info criterion		-5.6320
Sum squared resid	0.0319	Schwarz criterion		-5.5929
Log likelihood	441.2970	Hannan-Quinn criter.		-5.6161
F-statistic	38.7596	Durbin-Watson stat		2.1036
Prob(F-statistic)	0.0000			

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (2.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (38.7596) بقيمة احتماليّة (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ممّا يدل على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقل (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول).

بلغت قيمة اختبار دوربن-واتسون (Durbin-Watson) (2.1036) وهي قريبة من (2) أي تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأنّ النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقل (الإفصاح الشّامل) سالبة (-2.2835) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسيّة بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (6.2257) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتماليّة بلغت (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يؤثّر في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول.

يتّضح أن قيمة معامل التّحديد (R2) بلغت (0.2011) وهذا يعني أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسر ما نسبته (20.11%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول لدى البنوك

الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقيّة (79.89%) تفسرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (جودة الأصول) من خلال العلاقة الخطّيّة التّالية:

Y2 = (0. 0025) − (2. 2835)X ……………………………………………(2)

Y2: المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول بمقدار (2.2835).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل على الاداء الماليّ مقاسا بجودة الأصول، وقبول الفرض البديل الّذي يقرّ بوجود أثر ذي دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاسا بجودة الأصول.

5. 4. اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة:

تنصّ فرضيّة الدّراسة الثّالثة على أنّه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة."

وللإجابة على فرضيّة الدّراسة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة، كما هو موضّح في الجدول (3.5).

جدول (3.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
C	0.0002	0.0001	1.9392	0.0543
الإفصاح الشّامل (X)	−0.3547	0.0352	−10.0714	0.0000
R−squared	0.3971	Mean dependent var		−0.0001
Adjusted R−squared	0.3932	S.D. dependent var		0.0018

S.E. of regression	0.0014	Akaike info criterion	-10.3184
Sum squared resid	0.0003	Schwarz criterion	-10.2793
Log likelihood	806.8343	Hannan-Quinn criter.	-10.3025
F-statistic	101.4336	Durbin-Watson stat	2.0935
Prob(F-statistic)	0.0000		

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (3.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (101.4336) بقيمة احتماليّة (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ممّا يدلّ على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة).

بلغت قيمة اختبار دوربن-واتسون (Durbin-Watson) (2.0935) وهي قريبة من (2) أي تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأنّ النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) سالبة (-0.3547) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسية بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (10.0714) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أن الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يؤثّر في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة.

يتّضح أنّ قيمة معامل التّحديد (R2) بلغت (0.3971) وهذا يعني أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسّر ما نسبته (39.71%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة لدى البنوك الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقيّة (60.29%) تفسّرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (جودة الإدارة) من خلال العلاقة الخطيّة التّالية:

$Y3 = (0.0002) - (0.3547)X$ ……………………………………………….(3)

Y3: المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزّيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة بمقدار (0.3547).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاسا بجودة الإدارة، وقبول الفرض البديل الّذي يقرّ بوجود أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاسا بجودة الإدارة.

5. 5. اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة:

تنصّ الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة على أنّه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة."

وللإجابة على فرضيّة الدّراسة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة، كما هو موضح في الجدول (4.5).

جدول (4.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0001	0.0001	-0.3165	0.7521
الإفصاح الشّامل (X)	-0.3525	0.0353	-9.9756	0.0000
R-squared	0.3972	Mean dependent var		-0.0004
Adjusted R-squared	0.3813	S.D. dependent var		0.0018
S.E. of regression	0.0014	Akaike info criterion		-10.2929
Sum squared resid	0.0003	Schwarz criterion		-10.1952
Log likelihood	807.8482	Hannan-Quinn criter.		-10.2532
F-statistic	24.8781	Durbin-Watson stat		2.0407
Prob(F-statistic)	0.0000			

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (4.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (24.8781) بقيمة احتماليّة (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ممّا يدلّ على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة).

بلغت قيمة اختبار دوربن- واتسون (Durbin-Watson) (2.0407) وهي قريبة من (2) أي تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأنّ النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقل (الإفصاح الشّامل) سالبة (0.3525-) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسيّة بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (9.9756) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتماليّة بلغت (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يؤثّر

في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة.

يتّضح أنّ قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (0.3972) وهذا يعني أن الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسّر ما نسبته (39.72%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة لدى البنوك الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقية (60.28%) تفسرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (جودة الرّبحيّة) من خلال العلاقة الخطيّة التّالية:

$$Y4 = (0.0001) - (0.3525)X \quad \ldots\ldots (4)$$

Y4: المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزّيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة بمقدار (0.3525).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل على الاداء الماليّ مقاسا بجودة الرّبحيّة، وقبول الفرض البديل الّذي يقرّ بوجود أثر ذي دلالةٍ إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاسا بجودة الرّبحيّة.

5. 6. اختبار الفرضيّة الفرعيّة الخامسة:

تنصّ الفرضيّة الفرعيّة الخامسة على أنّه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة."

وللإجابة على فرضيّة الدّراسة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة، كما هو موضّح في الجدول (5.5).

جدول (5.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0005	0.0017	0.3040	0.7615
الإفصاح الشّامل (X)	-1.6405	0.5069	-3.2362	0.0015
R-squared	0.0649	Mean dependent var		-0.0010
Adjusted R-squared	0.0401	S.D. dependent var		0.0203
S.E. of regression	0.0199	Akaike info criterion		-4.9660
Sum squared resid	0.0597	Schwarz criterion		-4.8683
Log likelihood	392.3492	Hannan-Quinn criter.		-4.9263
F-statistic	2.6182	Durbin-Watson stat		2.0406
Prob(F-statistic)	0.0373			

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (5.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (2.6182) بقيمة احتماليّة (0.0373) وهي أصغر من (0.05) ممّا يدلّ على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة).

بلغت قيمة اختبار دوربن- واتسون (Durbin-Watson) (2.0406) وهي قريبة من (2) أي تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأن النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) سالبة (-1.6405) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسيّة بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (3.2362) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتماليّة بلغت (0.0015) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أن الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يؤثّر في الأداء

الماليّ مقاساً بالسّيولة باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة.

يتّضح أنّ قيمة معامل التّحديد (R2) بلغت (0.0649) وهذا يعني أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسّر ما نسبته (6.49%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة لدى البنوك الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقية (93.51%) تفسّرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (السّيولة) من خلال العلاقة الخطيّة التّالية:

$$Y5 = (0.0005) - (1.6405)X \quad \ldots\ldots(5)$$

Y5: المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزّيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة بمقدار (1.6405).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاسا بالسّيولة، وقبول الفرض البديل الّذي يقرّ بوجود أثر ذي دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل على الاداء الماليّ مقاسا بالسّيولة.

5. 7. اختبار الفرضيّة الفرعيّة السّادسة:

تنصّ الفرضيّة الفرعيّة السّادسة على أنّه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق."

وللإجابة على فرضيّة الدّراسة تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لفحص أثر الإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق، كما هو موضّح في الجدول (6.5).

جدول (6.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0058	0.0014	4.1811	0.0000
الإفصاح الشّامل (X)	-2.4609	0.4226	-5.8235	0.0000
R-squared	0.1805	Mean dependent var		0.0035
Adjusted R-squared	0.1752	S.D. dependent var		0.0183
S.E. of regression	0.0166	Akaike info criterion		-5.3488
Sum squared resid	0.0423	Schwarz criterion		-5.3097
Log likelihood	419.2081	Hannan-Quinn criter.		-5.3329
F-statistic	33.9136	Durbin-Watson stat		2.2917
Prob(F-statistic)	0.0000			

المتغيّر التّابع: الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق.

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (6.5) ما يلي:

بلغت قيمة (ف) F-statistic (33.9136) بقيمة احتماليّة (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ممّا يدلّ على قدرة تنبؤيّة بمعنويّة الانحدار ومعنويّة أثر المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) على المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق).

بلغت قيمة اختبار دوربن-واتسون (Durbin-Watson) (2.2917) وهي قريبة من (2) أي تقع في منطقة اليقين، وهذا يعطي الباحثة ثقة بأنّ النّتائج حقيقيّة.

إشارة معامل المتغيّر المستقلّ (الإفصاح الشّامل) سالبة (-2.4609) وهي تدلّ على وجود علاقة تأثير عكسيّة بين الإفصاح الشّامل وبين الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (5.8235) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليّة (1.96)، والقيمة الاحتماليّة بلغت (0.0000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائيّاً، أي أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يؤثّر في الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق باتّجاه عكسيّ، فكلّما زاد الإفصاح الشّامل (المديونيّة) انخفض الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق.

يتّضح أنّ قيمة معامل التّحديد (R2) بلغت (0.1805) وهذا يعني أنّ الإفصاح الشّامل (المديونيّة) يفسّر ما نسبته (18.05%) من التّغير في الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق لدى البنوك الفلسطينيّة المحليّة، والنّسبة المتبقيّة (81.95%) تفسّرها عوامل أخرى. وتمّ تمثيل المتغيّر التّابع (بالحساسيّة لمخاطر السّوق) من خلال العلاقة الخطيّة التّالية:

$$Y6 = (0.0058) - (2.4609)X \quad \ldots\ldots (6)$$

Y6: المتغيّر التّابع (الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق).

(X): الإفصاح الشّامل (المديونيّة).

من خلال المعادلة (1) يتبيّن أنّ الزّيادة في الإفصاح الشّامل (المديونيّة) بمقدار واحد صحيح يؤدّي إلى نقصان في الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق بمقدار (2.4609).

وبناء على ذلك تمّ رفض الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بالحساسيّة لمخاطر السّوق، وقبول الفرض البديل الّذي يقرّ بوجود أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الشّامل مقاسا بالمديونيّة على الاداء الماليّ مقاسا بالحساسيّة لمخاطر السّوق.

وبناء على نتائج الفرضيّات الفرعيّة نستطيع استنتاج أنّها ترفضُ الفرضيّة الرّئيسة، ونلاحظ أنّ للإفصاح الشّامل مُقاسا بالمديونيّة اثّر على تقييم الأداء الماليّ باستخدام مؤشّرات CAMELS للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين.

5. 8. مقارنة نتائج تأثير الإفصاح الشّامل على تقييم الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م-2023م)

يتضمّن هذا الجزء عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيّات الدّراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات الّتي تمّ الحصول عليها، واستعراض أبرز النّتائج الّتي تم التّوصل إليها، والوقوف على متغيّرات الدّراسة، لذا تمّ إجراء المعالجات الإحصائيّة للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام (2014م) حتّى عام (2023م) باستخدام برنامج التّحليل الإحصائيّ (EViews) للحصول على نتائج الدّراسة الّتي تمّ عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

للتّعرّف على معالم بيانات المتغيّر المستقلّ والمتغيّرات التّابعة، تمّ حساب المتوسّط الحسابيّ، والوسيط والانحراف المعياريّ، وأقلّ وأكبر قيمة، كما هو موضّح في الجدول (7.5):

جدول (7.5) : الإحصاء الوصفيّ لمتغيّرات الدّراسة

المتغيّرات	(Mean)	(Median)	Std.) (Dev.	(Maximum)	(Minimum)
الإفصاح الشّامل	0.909984	0.913225	0.013335	0.925381	0.884481
كفاية رأس المال	0.237678	0.115872	0.265162	0.921703	0.08973
جودة الأصول	0.022786	0.015729	0.023355	0.091292	0.005149
جودة الإدارة	0.0249	0.024584	0.003894	0.031555	0.018229
جودة الرّبحيّة	0.010568	0.010722	0.004702	0.016855	0.002423
السّيولة	0.248957	0.254687	0.028866	0.291647	0.194394
الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.042471	0.019084	0.050036	0.141713	0.006458

- تمّ تحويل المقاطع الزّمنيّة السّنويّة إلى ربع سنويّة لزيادة طول المقطع.

يتّضح من الجدول (7.5) ما يلي:

1- كانت أقلّ قيمة للإفصاح الشّامل للبنك الوطنيّ في الرّبع الأوّل من العام (2014م) حيث بلغت (0.884481)، كما أن أعلى قيمة للإفصاح الشامل كانت للبنك الوطني في الربع الأول من العام (2020) وبلغت (0.925381)، وبلغ متوسّط الإفصاح الشّامل للبنوك الفلسطينيّة المحليّة محلّ الدّراسة في الفترة من Q1(2014) إلى Q4(2023)، (0.909984)، ووسيط (0.913225)، وانحراف معياريّ (0.013335).

2- كانت أقلّ قيمة لكفاية رأس المال للبنك الوطنيّ في الرّبع الأوّل من العام (2020م) حيث بلغت (0.08973)، وكانت أعلى قيمة لكفاية رأس المال للبنك الوطنيّ في الرّبع الأوّل من العام (2022م) وبلغت (0.921703)، وبلغ متوسّط كفاية رأس المال للبنوك الفلسطينيّة المحليّة قيد الدّراسة في الفترة من Q1(2014) إلى Q4(2023)، (0.237678)، ووسيط (0.115872)، وانحراف معياريّ (0.265162).

3- كانت أقلّ قيمة لجودة الأصول لبنك القدس في العام (2014م) حيث بلغت (0.005149)، وكانت أعلى قيمة لجودة الأصول للبنك الوطنيّ في العام (2022) وبلغت (0.091292)، وبلغ متوسّط جودة الأصول للبنوك الفلسطينيّة المحليّة قيد الدّراسة في الفترة من Q1(2014) إلى Q4(2023)، (0.022786)، ووسيط (0.015729)، وانحراف معياريّ (0.023355).

4- كانت أقلّ قيمة لجودة الإدارة لبنك القدس في العام (2021م) حيث بلغت (0.018229)، وكانت أعلى قيمة لجودة الإدارة لبنك الاستثمار الفلسطينيّ في العام (2015م) وبلغت (0.031555)، وبلغ متوسّط جودة الإدارة للبنوك الفلسطينيّة المحليّة قيد الدّراسة في الفترة من Q1(2014) إلى Q4(2023)، (0.0249)، ووسيط (0.024584)، وانحراف معياريّ (0.003894).

5- كانت أقلّ قيمة لجودة الرّبحيّة لبنك فلسطين في العام (2023م) حيث بلغت (0.002423)، وكانت أعلى قيمة لجودة الرّبحيّة للبنك الوطنيّ في العام (2014م) وبلغت (0.016855)، وبلغ متوسّط جودة الرّبحيّة للبنوك الفلسطينيّة المحليّة قيد الدّراسة في الفترة من Q1(2014) إلى Q4(2023)، (0.010568)، ووسيط (0.010722)، وانحراف معياريّ (0.004702).

6- كانت أقلّ قيمة للسّيولة لبنك فلسطين في العام (2016م) حيث بلغت (0.194394)، وكانت أعلى قيمة للسّيولة للبنك الوطنيّ في العام (2014م) وبلغت (0.291647)، وبلغ

متوسّـــط السّـــيولة للبنوك الفلســـطينيّة المحليّة قيد الدّراســـة في الفترة من (2014)Q1 إلى (2023)Q4، (0.248957)، ووسيط (0.254687)، وانحراف معياريّ (0.028866).

7- كانت أقلّ قيمة للحســاســيّة لمخاطر السّــوق للبنك الوطنيّ في العام (2014م) حيث بلغت (0.006458)، وكانت أعلى قيمة للحســاســيّة لمخاطر السّــوق لبنك فلســطين في العامين (2022م) و(2023م) وبلغت (0.141713)، وبلغ متوسّــط الحســاســيّة لمخاطر السّــوق للبنوك الفلســـطينيّة المحليّة قيد الدّراســـة في الفترة من (2014)Q1 إلى (2023)Q4، (0.042471)، ووسيط (0.019084)، وانحراف معياريّ (0.050036).

5. 9. الاستنتاجات:

بناء على ما عرض في الإطار النّظريّ، وبعد القيام بالتّحليل الإحصائيّ وما خلص إليه من نتائج يمكن استنتاج ما يلي:

1. أظهرت الدّراسة أن الإفصاح الشّامل يؤثّر بشكل إيجابيّ على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يسهم في تحسين كفاءة الإدارة والقدرة على اتّخاذ قرارات ماليّة دقيقة، ويساعدها على تحقيق استقرار ماليّ وتلبية التزاماتها قصيرة الأجل بكفاءة.
2. يُعزّز الإفصاح الشّاملُ مستوى الثّقة بين المستثمرين والبنوك، ممّا يزيد من استقرار الأداء الماليّ وقدرة البنوك على التّعامل مع التّحدّيات الاقتصاديّة الطارئة.
3. النّموذج الماليّ CAMELS أثبت كفاءة عالية في تقييم البنوك عبر عدّة معايير (مثل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة)، وأظهر قدرته على تمييز الأداء بين البنوك. حيث يساهم في الحدّ من المخاطر المالية، ويُمكّن البنوك من إدارة الأصول بفعاليّة، وتحسين متانتها الماليّة.
4. وجود أثر ذي دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بمؤشّر المديونيّة على تقييم الأداء الماليّ في البنوك باستخدام مؤشّرات CAMELS.
5. وُجِدَ أنّ الإفصاح الشّامل يساعد في تقليل حساسيّة البنوك تُجاه تقلّبات السّوق، من خلال تزويد إدارة البنك بمعلومات دقيقة حول مخاطر السّوق المحتملة.

5. 10.ملخصُ النّتائج ومقارنتها مع محاور الدّراسات السّابقة:

بناء على اختبار فرضيّة الدّراسة الرّئيسة، تتلخص الدّراسة بمجموعة من النّتائج وهي:

1- توصلت الدراسة الى ان الإفصاح الشّامل يؤثّر بشكل إيجابيّ على الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يسهم في تحسين جودة الإدارة والقدرة على اتّخاذ قرارات ماليّة دقيقة، وهذا ما توافق مع نتائج دراسة (الخلايلة، 2023) ودراسة (امال، 2022).

2- وجود أثر ذي دلالة إحصائيّة للإفصاح الشّامل مقاسا بمؤشّر المديونيّة على تقييم الأداء الماليّ في البنوك باستخدام مؤشّرات CAMELS وتحديدا مؤشر كفاية رأس المال، وتوافق هذا مع دراسة (البشيتي، 2022) ودراسة (العشماوي، كاشف، 2020)

3- وُجِدَ أنّ الإفصاح الشّامل يساعد في تقليل حساسيّة البنوك تُجاه تقلّبات السّوق، من خلال تزويد إدارة البنك بمعلومات دقيقة حول مخاطر السّوق المحتملة وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (الحسناوي، 2020) ودراسة (حامد، 2019)، ودراسة (abdul rauf ,2017)

4- تقييم الأداء الماليّ باستخدام العائد على الأصول (الرّبحيّة) ومؤشّرات نموذج CAMELS:

توصّلت الدّراسة إلى أنّ الإفصاح ساهم في تحسين قرارات الاستثمار من خلال توفير معلومات موثوقة حول مصادر الأرباح واستدامتها، حيث تبيّن وجود تأثير معنويّ بين الإفصاح الشّامل والرّبحيّة، وأكّدت دراسات مثل (سوايح،2023م) و (الحسناوي، 2020م) و(alzaidanin,2020) أنّ الإفصاح الشّامل حول مصادر الرّبحيّة يعزز من ثقة المستثمرين ويساعد على تحقيق أرباح مستدامة، ممّا ينعكس إيجابيّاً على استقرار الأداء الماليّ. وتوصّلت إلى أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشّرات CAMELS والأداء الماليّ في البنوك مقاسا بالرّبحيّة، وأنّ الرّبحيّة مهمّة بالنّسبة للبنك ويجبُ العملُ بها.

5. 11. التّوصيات:

بناءً على النّتائج المذكورة، يمكنُ اقتراح التّوصيات التّالية لتعزيز تطبيق الإفصاح الشّامل، وتحسين الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين:

1. توصي الدّراسة بضرورة تطوير سياسات الإفصاح الشّامل، بحيث تكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدّوليّة، لتمكين الإدارة من اتّخاذ قرارات ماليّة مستنيرة.
2. يَجبُ على البنوك اعتماد استراتيجيّات تواصل فعّالة مع المستثمرين؛ لتعزيز ثقتهم وزيادة الاستقرار الماليّ، ممّا يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات.
3. تُوصي الدّراسة بأنّ تعتمد البنوك الفلسطينيّة نموذج CAMELS بشكل دوريّ لتقييم أدائها الماليّ، ممّا يساعدها على تحديد نقاط القوّة والضّعف واتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة اللازمة.
4. يَجبُ أن تسعى البنوك إلى تحسين كفاية رأس المال وجودة الأصول بشكل مستمرّ، باستخدام الإفصاح الشّامل كأداة لرّصد وتقييم هذه المعايير بما يتماشى مع نتائج نموذج CAMELS.
5. نظرًا لدور مؤشّر المديونيّة في تقييم الأداء الماليّ، توصي الدّراسة بمراجعة وتحليل مستوى الدّيون بشكل دوريّ للتأكّد من تحقيق التّوازن بين الديون والسّيولة، وتجنّب المخاطر المحتملة النّاتجة عن ارتفاع نسبة المديونيّة.
6. تطبيق هذه التّوصيات من شأنه أن يدعم الأداء الماليّ للبنوك، ويعزّز قدرتها على مواجهة التّحدّيات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربيّة:

- البشيتي، عبد الرحمن (2021)" الإفصاح المحاسبي: أهميته ودوره في اتخاذ القرارات الاقتصادية" المجلة العربية للمحاسبة والإدارة.
- عبد الله، خالد. (2021) "دور الإفصاح الشامل في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي". دار النشر الأكاديمي.
- علي، (2021) "أثر نسب المديونية على أداء الشركات في الأسواق المالية العربية" المجلة العربية للعلوم الإدارية، 38(2)، 45-67.
- حسن، محمد (2020)" الإفصاح المالي في البنوك وتأثيره على ثقة المستثمرين". المجلة العربية للدراسات الاقتصادية.
- حسن، محمد. (2020)"أهمية الإفصاح المالي في تحسين أداء البنوك" المجلة العربية للدراسات المالية.
- حسن، عبد الله، (2020)"المديونية الداخلية والخارجية وأثرها على الأداء الاقتصادي في الدول العربية". مجلة البحوث الاقتصادية، 28(3)، 123-140.
- أحمد، سامي. (2019) " تحليل الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات CAMELS". مجلة الاقتصاد الحديث.
- علي، أحمد. (2019)" تحليل الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات CAMELS". دار النشر الأكاديمية.
- الشريف، (2018)"دور مديونية الشركات في تعزيز أو تقليص قدرتها التنافسية في الأسواق العربية". المجلة العربية لإدارة الأعمال، 34(1)، 67-85.
- عبد الله، (2018):" تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS "رسالة ماجستير منشورة، مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدّراسات العلميّة، جامعة تشرين، سوريا.
- الفياض، (2013)"تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية" جامعة المستنصرية.
- حماد طارق عبد العال، (2005) "التقارير المالية – الشفافية والإفصاح العادل"، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، مصر.
- ايناس عبد الله، (2002) "الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص 23-30.
- رضوان حلوة حنان، (2001) " تطور الفكر المحاسبي"، مكتبة دار الثقافة، الأردن.

- الهادي (2013م):" أسس وقواعد الإفصاح المحاسبيّ في القوائم الماليّة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ الماليّ الدّوليّة (ifrs/ias) "، مقال، مجلّة الدّراسات الاقتصاديّة والماليّة، جامعة الوادي، الجزائر.
- الغصين، نشواتي، (2014م):" تقويم الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والتّقليديّة الأردنيّة باستخدام مؤشّرات نموذجCAMELS ": دراسة تحليليّة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين للبحوث والدّراسات العلميّة سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة المجلّد (36) العدد (1)، دمشق.
- الرّحامنة، عبد المجيد (2015م): "تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة باستخدام نموذج Camels" اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة، الأردنّ.
- صدام، ساحة (2016م): " تقييم أداء البنوك التّجاريّة الجزائريّة باستخدام نموذج Camel"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح في ورقلة، الجزائر.
- علي، إبراهيم (2017م):" أثر تقويم الأداء الماليّ على جودة الأداء المصرفيّ دراسة تطبيقيّة على مصرف شاري التّجاريّ بجمهورية تشاد للفترة (2008–2013م)"، مجلّة منشورة، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والإدارية والقانونيّة، جامعة إنجمينا، جمهورية تشاد.
- نور وبركة (2017م): " أثر الإفصاح الماليّ وغير الماليّ على أداء البنوك التّجاريّة الأردنيّة المدرجة في بورصة عمّان"، رسالة ماجستير منشورة، مجلة البلقاء للبحوث والدّراسات العدد 22، المجلد (1) الأردنّ.
- الزوبه، كطاوع، البغدادي (2018م): "تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMEL "، مجلة البحوث التّجاريّة المعاصرة، المجلّد 32، العدد 3، اليمن.
- عبد الكريم، (2018م):" أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدّوليّة على جودة المعلومات المحاسبيّة"، رسالة ماجستير منشورة، مجلّة البحوث والدّراسات التّجاريّة، جامعة تبسة، الجزائر.
- أحمد، شبانة، ذكي (2019م):" أثر تطبيق نظام التقييم المصرفيّ الأمريكيّ على الأداء الماليّ للبنوك المصريّة: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، المجلة العلميّة للدّراسات التجارية والبيئية، مصر.
- حامد (2019م): "أثر عناصر نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS على ربحيّة البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة"، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح الوطنيّة، فلسطين.
- جعدي، جدي، غرارة، (2020م):"تقييم أداء البنوك التّجاريّة باستخدام معيار CAMELS دراسة حالة البنك الخارجيّ الجزائريّ وكالة ورقلة (2014–2017م)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- أبو طالب (2021م):"مؤشّر مقترح لقياس مدى الإفصاح المحاسبيّ والبيئيّ عن التّنوع البيولوجيّ وارتباطه بمؤشّرات الأداء الماليّ للشّركات"، مجلّة البحوث الماليّة والتّجاريّة، جامعة بورسعيد، مصر.
- المالكي (2021م): "دوافع تطبيق المعايير المحاسبيّة الدّوليّة وأثرها على الإفصاح المحاسبيّ في البيانات الماليّة. بحث تطبيقيّ في عيّنة من المصارف العراقيّة الخاصّة"، المجلّة الدّوليّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العراق.
- مرسي، عبدالله، درويش (2021م):"الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المصريّة في ظلّ معايير لجنة بازل دراسة تحليليّة "، مجلة الأعمال والإدارة العربيّة، مصر.
- المشعل حسن، (2021م):" تقييم أداء القطاع المصرفيّ الخاصّ بالاعتماد على نموذج CAMELS: دراسة تطبيقيّة على المصارف الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة" رسالة ماجستير منشورة، مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدّراسات العلميّة – سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة المجلّد (43) العدد (3)، جامعة دمشق، سوريا.
- تواتي، البشيتي (2022م):" تقييم أثر التّحول للصّيرفة الإسلاميّة على الأداء الماليّ باستخدام معيار CAMEL. دراسة حالة مصرف المتّحد للتّجارة والاستثمار"، رسالة ماجستير، مجلّة الدّراسات الاقتصاديّة، جامعة سرت، طرابلس.
- الطويل، رشوان، (2022م):" أثر تقييم الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق معايير CAMELS"، الجمعيّة العلميّة للدّراسات والبحوث التّطبيقيّة مجلّة العلوم التّجاريّة والبيئيّة، جامعة الأقصى، فلسطين.
- نور الهدى سارة (2022م):" تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة باستخدام المؤشّرات الماليّة دراسة حالة البنك الإسلاميّ الأردنيّ خلال الفترة (2016–2021م)"، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، كليّة العلوم الاقتصاديّة، العلوم التّجاريّة وعلوم التّسيير، الجزائر.
- بوهرين (2023م):" دراسة تحليليّة قياسيّة لأثر الحوكمة الشّرعيّة على الأداء الماليّ للبنوك الكويتيّة باستخدام مؤشّر ROA"، مجلة الدّراسات الماليّة، الكويت.
- حدو (2023م):" تقييم أداء البنوك باستخدام النّموذج الأمريكيّ CAMELS في ظلّ جائحة كورونا", المجلّة الجزائريّة للدّراسات الماليّة والمصرفيّة، الجزائر.
- الخلايلة أنس سالم (2023م) بعنوان " أثر استخدام نموذج camels في الأداء الماليّ للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة"، المجلّة الدّوليّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الأردنّ.
- سوايح (2023م) بعنوان " تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة وفقا لنموذجيّ العائد على حقوق الملكيّة ومعيار CAMELS".

- الشّايع ، (2023م):"فاعليّة التّدقيق الدّاخليّ في تحسين أداء شركة التّأمين العراقيّة العامّة: بحث تطبيقيّ"، المعهد العالي للدّراسات المحاسبيّة والماليّة، جامعة بغداد، بغداد.
- العشماوي، كاشف، (2023م):" دور مؤشّرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفيّ: دراسة حالة على البنك الأهليّ المصريّ" رسالة ماجستير، مجلّة الماليّة والمحاسبة، جامعة المنوفيّة. مصر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdul Rahman, Rozzani,(2013):" Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic ", Journal of Islamic Finance and Business Research 2, Accounting Research Institute, Universiti Teknologi MARA Shah Alam ,Malaysia.
- Abdul Rauf,(2016): "Towards Increasing the Financial Performance: An Application of CAMEL Model in Banking Sector in the Context of Sri Lanka", Journal of Finance and Accounting, University of Sri LankaOluvil, Sri Lanka.
- Abdul-Amir, Abdullah Al-Baaj,(2021): "Using CAMELS as a Tool for Evaluating Banking Performance",Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciencesd
- Abu Mahmud, Rahman Md. Fazlur ,(2020) :" Evaluation and Comparison of Financial Soundness of Islamic and Conventional Private Commercial Banks in Bangladesh: A CAMEL Approach" , Canadian Journal of Business and Information Studies, Faculty of Business Administration, JKKNIU, Trishal, Bangladesh.
- Abusharbeh,(2020): "The financial soundness of the Palestinian banking sector: an empirical analysis using the CAMEL system ", the Arab American University, Palestine
- Abusharbeh,(2020):" The financial soundness of the Palestinian banking sector: an empirical analysis using the CAMEL system", Mohammed T. Abusharbeh, Doctor, Faculty of Administrative and Financial Sciences, Department of Finance, Arab American University, , Palestine.
- Al Zaidanin ,(2020): "A Study on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks using the CAMEL Model and Panel Data Approach" , Journal of Finance & Banking Studies (Vol. 9, Issue 4 ,Jordan.
- Aspal Singh, Dhawan,(2016) :" Camels rating model for evaluating financial performance of banking sector: A theoretical perspective", nternational Journal of System Modeling and Simulation ,india.
- Balasundaram,(2008):" A comparative study of financial performance of banking sector in Bangladesh-An application of CAMELS rating system", Annals of University of Bucharest, Economic and Administrative Series, Bangladesh.
- Basel Committee on Banking Supervision (2011). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.

- Basel Committee on Banking Supervision. (2023). Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks. Bank for International Settlements.
- Bashatweh, Ahmed,(2020):" Financial Performance Evaluation of the commercial banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework", International Journal of Advanced Science and Technology, Faculty of Business & Finance, The World Islamic Science & Education University, Jordan.
- Bashatweh,(2020):" Financial Performance Evaluation of the Commercial Banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework", Journal of Advanced Science and Technology , in volume 29, issue 5, Jordan.
- Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2013). Fundamentals of Financial Management. This book explains the importance of leverage ratios in financial performance evaluation.
- Christos Ioannidis,(2009) et al.Assessing bank soundness with class-fication techniques. University of Bath School of Management, Work-ing Paper Series.
- ELSAYED,(2023) :" the impact of ontology-based knowledge management on improving tax accounting procedures and reducing " , Future Business Journal, United Kingdom.
- Getahun,(2015):" Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach", Addis Ababa University , Ethiopia.
- Hossain, (2017): "Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks in Bangladesh: Comparative Study Based on CAMEL Approach" The Millennium University Journal ,volume 2, issue 1, The specific university , Bangladesh.
- Hossain, Islam, Mahmud,(2017):" Evaluation of financial performance of commercial banks in bangladesh: comparative study based on CAMEL approach", phD thesis,the Millennium University Journal 2, The Millennium University, Bangladesh.
- IMF (2023). Capital Adequacy Ratio and Financial Stability: Key Insights. International Monetary Fund Publications.
- Journal of Accounting and Management, Vol. 6, Issue 1, University of South Africa, Pretoria, South Africa.
- mohasin ,(2021): "CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance: A Literature Review" , the Journal of Administration and Economics, Issue No. 129, the University of Mustansiriyah, Iraq.

- Nour Abdel Nasser , Al-Taweel , Rashwan,(2021): "Impact of Capital Risk on the Application of CAMELS Standards in Banks Listed on the Palestine Stock Exchange" , An-Najah National University and Al-Aqsa University, Palestine
- Nour, Al-Taweel, Rashwan ,(2021):" Impact of capital risk on the application of CAMELS standards in banks listed on the Palestine Stock Exchange" , Int. J. Electronic Banking, Vol. 3, No. 1, An-Najah National University, Palestine.
- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. F. (2016). Corporate Finance
- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. F. (2019). Corporate Finance. McGraw-Hill Education.
- Rozzani, Abdul Rahman (2013): " Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic" ,j ournal of Islamic Finance and Business Research , Malaysia.
- Salim, M., & Yadav, R. (2012). The Impact of Leverage on Firm Performance: Evidence from Listed Companies. International Journal of Economics and Financial Issues, 2(4), 225-234.
- Susiyani ,(2021):"Penilaian kinerja bank syariah dengan metode Capital Adequacy, Assets Quality, Management Quality, Earnings, Liquidity dan Sensitivity to Market Risk (CAMELS) dan Sharia",phD thesis , Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim,Indonesian.
- Tesfatsion Sahlu desta,(2016):" Financial Performance of The Best African Banks: A Comparative Analysis Through CAMEL Rating ",
- the university's platform ,Iraq.
- Verma, gupta,(2015):" "Comparative Analysis of Financial Performance of Private Sector Banks in India: Application of CAMEL Model" , Journal of Global Economy in 2008, in volume 4, issue 2, pages 160-180, the *Research Centre for Social Sciences* in Mumbai India.

مصادر أخرى:

- بورصة فلسطين(2023م):
https://web.pex.ps/eyJDT05UUkVTSUQiOiJDb21wYW55UHJvZmlsZVBhZ2UiLCJJU0NPTlQiOnRydWUsIkxBTkdJRCI6Ijc4IiwiTUFJTlBBUkVOVElEIjoyOTksIk1FTlVJRCI6MzI4LCJPVkVSVklFV0lURU1JRCI6NzkzLCJQQVJFTlRJRCI6MzI3LCJSRVFJRCI6MTcsIkNPTVBBTllfQ09ERSI6IlROQiJ9
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/
- هيئة سوق رأس المال الفلسطينيّة (2024م)، سوق فلسطين للأوراق الماليّة: https://www.pcma.ps/

ملحق (1) : المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمتغيّرات الدّراسة المستقلّة والتّابعة للبنوك الفلسطينيّة المحليّة خلال الفترة (2014م –2023م)

السّنة	المتغيّر	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
2014م	الإفصاح الشّامل	0.862	0.051
	كفاية رأس المال	0.449	0.500
	جودة الأصول	0.089	0.153
	جودة الإدارة	0.028	0.006
	جودة الرّبحيّة	0.011	0.004
	السّيولة	0.248	0.071
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.124	0.216
2015م	الإفصاح الشّامل	0.865	0.060
	كفاية رأس المال	0.184	0.091
	جودة الأصول	0.132	0.203
	جودة الإدارة	0.029	0.005
	جودة الرّبحيّة	0.010	0.005
	السّيولة	0.203	0.018
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.187	0.291
2016م	الإفصاح الشّامل	0.871	0.066
	كفاية رأس المال	0.170	0.102
	جودة الأصول	0.028	0.025
	جودة الإدارة	0.029	0.005
	جودة الرّبحيّة	0.012	0.002
	السّيولة	0.164	0.048
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.038	0.035
2017م	الإفصاح الشّامل	0.879	0.056
	كفاية رأس المال	0.157	0.083
	جودة الأصول	0.033	0.030
	جودة الإدارة	0.028	0.004
	جودة الرّبحيّة	0.010	0.001
	السيولة	0.192	0.076
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.044	0.042
2018م	الإفصاح الشّامل	0.880	0.063
	كفاية رأس المال	0.144	0.109

السّنة	المتغيّر	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
	جودة الأصول	0.019	0.016
	جودة الإدارة	0.028	0.012
	جودة الرّبحيّة	0.011	0.001
	السّيولة	0.200	0.041
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.024	0.020
2019م	الإفصاح الشّامل	0.888	0.058
	كفاية رأس المال	0.135	0.097
	جودة الأصول	0.015	0.012
	جودة الإدارة	0.027	0.012
	جودة الرّبحيّة	0.008	0.001
	السّيولة	0.237	0.043
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.019	0.017
2020م	الإفصاح الشّامل	0.902	0.038
	كفاية رأس المال	0.246	0.266
	جودة الأصول	0.020	0.017
	جودة الإدارة	0.022	0.008
	جودة الرّبحيّة	0.005	0.004
	السّيولة	0.238	0.074
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.052	0.051
2021م	الإفصاح الشّامل	0.902	0.028
	كفاية رأس المال	0.125	0.036
	جودة الأصول	0.029	0.021
	جودة الإدارة	0.024	0.006
	جودة الرّبحيّة	0.008	0.002
	السّيولة	0.253	0.080
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.037	0.028
2022م	الإفصاح الشّامل	0.890	0.022
	كفاية رأس المال	0.344	0.386
	جودة الأصول	0.033	0.040
	جودة الإدارة	0.030	0.007
	جودة الرّبحيّة	0.010	0.003
	السيولة	0.236	0.081
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.049	0.063

السّنة	المتغيّر	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
2023م	الإفصاح الشّامل	0.893	0.023
	كفاية رأس المال	0.256	0.202
	جودة الأصول	0.013	0.009
	جودة الإدارة	0.035	0.008
	جودة الرّبحيّة	0.006	0.003
	السّيولة	0.206	0.078
	الحساسيّة لمخاطر السّوق	0.046	0.065

ملحق(2) : جدول ملخص الدراسات السابقة

	عنوان الدّراسة	الباحث وسنة البحث	هدف الدّراسة	المنهجيّة المستخدمة	أهم النّتائج
1	أثر استخدام نموذج camels في الأداء الماليّ للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة "	الخلايلة علي يحيى 2023م	كان الهدف الأساسيّ للدّراسة اختبار أثر عناصر camels على الأداء الماليّ للمؤسّسات الماليّة في القطاع العامّ في الأردنّ خلال الفترة 2015م –2021م	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	أهمّ النّتائج تبين أن العائد على الأصول يستجيب للتغير بكلّ من كفاءة رأس المال، والرّبحيّة، والسّيولة، والحساسيّة لمخاطر السّوق، أمّا بالنّسبة للمكوّنات الأخرى وهي جودة الأصول وكفاءة الإدارة فيبدو أنّهما ليسا من المتغيّرات الأساسيّة الّتي يستجيب لهما العائد على الأصول في المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في القطاع العامّ.
2	تقييم أداء البنوك باستخدام النّموذج الأمريكيّ CAMELS في ظلّ جائحة كورونا.	حدو امال 2023م	هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء في القطاع البنكي باستخدام نموذج التقييم الامريكيّ CAMELS	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	تمّ التّوصّل إلى تحصل البنك الوطنيّ الجزائريّ على التّصنيف الثّالث و هو المتوسّط في حين كان تصنيف بنك الخليج الجزائر الثّاني و هو الملائم أو المرضي.
3	تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة وفقا لنموذجي العائد على حقوق الملكيّة ومعيار CAMELS	سوايح عبد الحميد 2023م	هدفت الدّراسة لتقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة، وكذلك إبراز أهميّة تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	التّوصية الرّئيسيّة هي أنّه يجب العمل على الموازنة بين الرّبحية والسّيولة، فالرّبحيّة مهمّة للبنك، لكن يجب المحافظة على السّيولة للقدرة على أداء الالتزامات وعدم الوقوع في خطر الفشل الماليّ.
4	دراسة تحليليّة قياسيّة لأثر الحوكمة الشّرعيّة على الأداء الماليّ للبنوك الكويتيّة باستخدام مؤشّر ROA	بوهرين خالد 2023م	هدفت الدّراسة لتوضيح كيف تؤثّر الحوكمة الشّرعيّة على العائد على الأصول للبنوك الكويتيّة.	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	من أهمّ النّتائج الأساسيّة أن هناك بنوك لم تصدر تقريرا للحوكمة حتى سنة 2015م وهذا نتيجة تحوّل البنوك محلّ الدّراسة من بنوك تقليديّة الى بنوك إسلامية البنك الأهلي المتّحد بنك الكويت الدّوليّ) على مراحل.

5	تقييم أثر التّحول للصيرفة الإسلاميّة على الأداء الماليّ باستخدام معيار CAMEL	تواتي سهيلة، البشتي أحمد2022م	هدفت الدّراسة لتقييم تجربة التحوّل للصيرفة الإسلاميّة للمصارف التّجاريّة الليبيّة الخاصّة من خلال مقارنة الأداء الماليّ للمصرف للفترة قبل التحول وبعد التّحول للصّيرفة الإسلاميّة	المنهج الوصفيّ التحليليّ	من أهمّ النّتائج الّتي تمّ التّوصل إليها أن هناك مؤشّرات ظلّت ثابتة ولم تتأثر بتغيير وضع المصرف بإدخال تطبيقات الصّيرفة الإسلاميّة وهي مؤشّر كفاية رأس المال، ومؤشّر جودة الإدارة، ومؤشّر السّيولة وتمّ التّوصية بعدة توصيات منها أنّه على المصرف إدارة نفقاته بشكل اقتصاديّ بما يتوافق مع نموّ أعماله واستثماراته.
6	الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المصريّة في ظلّ معايير لجنة بازل دراسة تحليليّة	مرسي أحمد، عبدالله محمد، درويش خالد 2021م	كان الهدف الرّئيس من الدّراسة محاولة الوقوف على انعكاسات تطبيق البنوك التّجاريّة المصريّة لاتفاقية بازل (3) على ادائها الماليّ.	المنهج الاستنباطيّ	أهمّ ما توصل إليه الباحث أن تحقيق الالتزام بمعايير بازل (3) يدعم ويزيد درجة الثّقة بالقطاع البنكي المصريّ، ويوفّر درجة معقولة من المنافسة العادلة، ويوصي الباحث بتنويع الاتّجاهات الّتي توجّه إليها البنوك التّجاريّة فوائضها وتشجيع البنوك التّجاريّة على منح الائتمان المدروس وعلى زيادة مستويات الإفصاح والشّفافيّة.
7	دور مؤشّرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفيّ	العشماوي أحمد، كاشف أحمد 2020م	هدفت الدّراسة لتحليل الجهود المحاسبيّة في مجال الأداء المصرفيّ ومؤشّرات تقييمه ،و تقييم قوّة واتجاه وجوهريّة العلاقة الارتباطيّة بين مؤشّرات CAMELS وبين الأداء المصرفيّ	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	من أهمّ النّتائج الّتي توصّل لها الباحث وجود تأثير جوهريّ للمتغيرات التّالية القروض غير المنتظمة (حقوق الملكية، الأصول السّائلة / إجماليّ الودائع)، (الأصول السّائلة إجمال الأصول)، (حقوق الملكيّة إجماليّ الودائع)، (معدل التّغير في أُذون الخزانة) على الأداء المصرفيّ بالبنك الأهليّ، وبناءً عليها أوصى بتطبيق تقييم الأداء المصرفيّ بشكل ضروريّ ودوريّ على البنوك المصريّة كافّة.
8					

	أثر الإفصاح الماليّ على الاداء الماليّ	الحسناوي سالم صلال2020م	هدفت الدّراسة للتّعرّف على مفهوم الإفصاح الماليّ وأهميّته وأهدافه، وبيان أثر الإفصاح الماليّ ممثّلاً بالرّبحيّة، المديونيّة السّيولة على الأداء الماليّ للشّركات ممثّلاً بقيمتها السّوقيّة	المنهج الوصفيّ التحليليّ	توصّلت الدّراسة إلى استنتاجات أنّ حجم السّيولة (نسبة التداول) لا يؤثّر معنوياً على القيمة السّوقيّة لأسهم شركات قطاعي المصارف والتّامين، وأن هناك أثرا معنويّا للإفصاح الماليّ على القيمة السّوقيّة لأسهم شركات قطاع المصارف، بينما لا يوجد ذلك الأثر على القيمة السّوقية لأسهم شركات قطاع التّأمين.
9	أثر عناصر نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS على ربحيّة البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة	حامد لين محمد 2019م	هدفت الدّراسة لقياس أثر عناصر نموذج التّقييم المصرفيّ CAMELS على ربحيّة البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	من أهمّ النّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسة أنّ البنوك التّجاريّة الفلسطينيّة تتمتّع بارتفاع كفاية رأس مالها، وجودة أصولها، وكفاءة إدارتها، وانخفاض في حساسيتها لمخاطر السّوق، وقدرتها على تحقيق هوامش فائدة مرتفعة، ومن أهمّ التّوصيات حث سلطة النّقد الفلسطينيّة بمتابعة التّطورات العالميّة والنّظم المتخصّصة مثل CAMELS.
10	تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMEL	الزوبه مقبل عبدالله، البغدادي محمد، مطاوع سعيد 2018م	هدفت الدّراسة لتقييم ومقارنة أداء البنوك الإسلاميّة والبنوك التّقليديّة وفق متغيّرات نظام CAMEL	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	النّتيجة الرّئيسية أنّ أداء البنوك التّقليديّة وفقاً لمتغيرات نظام CAMEL كان أفضل من أداء البنوك الإسلاميّة اليمنيّة بشكل إجماليّ، ويوصي الباحث البنك المركزيّ اليمنيّ ومؤسّسة ضمان الودائع والجهات الرّقابيّة المعنيّة بالإشراف والرّقابة على البنوك بتطبيق نظام تصنيف CAMEL كأحد أدوات الإنذار المبكر ويوصي البنوك الإسلاميّة الاستعانة بالمنظّمات الدّوليّة المتخصّصة في العمل المصرفي الإسلاميّ

11	أثر الإفصاح الماليّ وغير الماليّ على أداء البنوك التّجاريّة الأردنيّة المدرجة في بورصة عمان	نور عبد النّاصر، بركة محمد ناصر 2017م	هدفت الدّراسة لمعرفة أثر العوامل المحدّدة لمستوى الإفصاح الماليّ وغير الماليّ للبنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة عمان	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	من أبرز النّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسة عدم وجود الوعيّ والدّراية اللازمة لتفاصيل بنود المادّة رقم (٢٢) وجود ضعف في الشّفافيّة في بنود الإفصاح الإجباريّة والاختيارية، وقد أوصت بالعمل على زيادة الاهتمام اللازم بالإفصاح الماليّ وغير الماليّ للبنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة عمان
12	تقييم أداء البنوك التّجاريّة الجزائريّة باستخدام نموذج Camel	ركابي صدام، ساحة علي 2016م	كان الهدف الأساس من الدّراسة الوقوف على مواطن القوّة في البنك، زيادة كفاءة وفاعليّة العمل الرّقابيّ في البنك	المنهج الوصفيّ الاستنتاجيّ	من أهمّ ما تمّ التّوصّل إليه يحقّق البنك الخارجيّ الجزائريّ نسبة ملاءة تفوّق النّسبة المطلوبة قانونا ممّا يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر الّتي يتعرّض لها، ومن أهمّ التّوصيات اعتماد بنك الجزائر نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية من أجل معرفة الخلل الموجود في النّظام البنكيّ ككل.
13	تقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة باستخدام نموذج Camels	الرحامنة عبد المجيد أحمد 2015م	هدفت الدّراسة إلى اختبار أثر عناصر نموذج Camels على الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة الأردنيّة خلال الفترة (2000–2014) في الأردنّ، وتحديد عناصر نموذج Camels الأكثر فاعليّة والّتي ينبغي التّركيز عليها لتقييم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة الأردنيّة.	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	أثبتت نتائج الدّراسة إلى وجود تأثير متفاوت لعناصر نموذج CAMELS على مؤشّرات الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة، حيث إن الرّبحيّة والحساسيّة لمخاطر السّوق ونوعية الأصول وكفاءة الإدارة تعدّ العناصر الأكثر تأثيرا على مؤشّرات الرّبحيّة للبنوك الإسلاميّة ، بينما كان لجميع عناصر CAMELS, وأوصت الدّراسة أنّ هناك العديد من المحاذير الّتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق مؤشّرات أداء البنوك التّقليديّة على البنوك الإسلاميّة، ومنها أن مؤشّرات الأداء التّقليديّة لا تظهر مدى تحقيق البنوك الإسلاميّة لأهدافها الأساسيّة ومدى التزامها بأحكام ومبادئ الشّريعة الإسلاميّة.
14	تقويم الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والتّقليديّة الأردنيّة باستخدام	الغصين راغب، نشواتي محمد عمار 2013م	الهدف الرّئيس منها تقويم الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة والتّقليديّة ومقارنته باستخدام المؤشّرات	المنهج التّحليليّ	توصّلت الدّراسة إلى تحقيق المصارف التّقليديّة لأداء ماليّ أفضل من المصارف الإسلاميّة وإلى أنّ مستوى الثقة العامّة الجمهور العملاء في المصارف الإسلاميّة ينشأ بشكل رئيس من الأداء الماليّ المتحقّق لها على عكس ما تمّ التّوصل

	مؤشّرات نموذج camel		الماليّة الخمسة لنموذج camel وتحديد درجة تأثير المؤشّرات على مستوى الثّقة العامّة لجمهور عملاء المصارف والمقارنة بينهما		إليه بالنسبة للمصارف التّقليديّة، وأهمّ ما أوصت به الدّراسة ضرورة عمل المصارف الإسلاميّة على تحسين أدائها بشكل مستمر وسط أداء المصارف التّقليديّة في الأردنّ، وبشكل خاصّ فيما يتعلق بنسب مؤشّر كفاية رأس المال
15	CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance	mohasin Hussein Ali 2021م	هدفت هذه الدّراسة إلى التّعرف على نموذج CAMELS في تقييم أداء المصارف ومحاولة الكشف عن نقاط القوّة والضّعف التي تعاني منها المصارف	المنهج التّحليليّ	توصّلت الدّراسة إلى أنّ استخدام نموذج CAMELS يؤدّي إلى اختصار زمن التّفتيش بالتّركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضروريّة أو مؤثّرة على سلامة الموقف الماليّ وأوصت بأنّه يجب العمل على تطوير العناصر الرّئيسية وادخال معادلات ونسب جديدة تؤدّي إلى تعزيز المعدّلات والنّسب المستخدمة بغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقّة عن العناصر المستخدمة في النّموذج.
16	Using CAMELS as a tool for Evaluate Banking Performance	shamir Shawkat Abdul-Amir , AlBaaj Qassim Mohammed 2021	تهدف هذه الدّراسة إلى استخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء المصرفيّ من أجل تحديد المركز الماليّ للمصارف وتقييمها بما يخدم عمليّة ضبط الأداء الماليّ	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	أهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها حصول بنك الخليج على درجة التّصنيف (الثّانية) حسب التقييم المركّب لنظام CAMELS وأن يحصل البنك على سومر، وأن يحصل البنك التّجاريّ على التّصنيف (الثّالث) من مرض، أمّا أهمّ التّوصيات العمل على تطوير آليات تطبيق مكوّنات نظام التّقييم CAMELS من قبل الجهات الإداريّة
17	Impact of capital risk on the application of CAMELS standards in banks listed on the	nour Abdel Nasser ,altaweel Essam Mohammed ,Rashwan Abd El Rahman	كان الهدف الأساس التّعرّف إلى أثر مخاطر رأس المال على تطبيق معايير camels في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، للفترة (2007-2019م)	المنهج الاستقرائيّ الاستدلاليّ	أهمّ ما توصّلت إليه الدّراسة وجود دلالة معنويّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر رأس المال على كفاية رأس المال، والأرباح (رأس المال) (العوائد) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعدم وجود دلالة معنويّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر رأس المال على جودة الأصول، وجودة الإدارة، وجودة السّيولة، وجودة السّيولة، وحساسيّة مخاطر السّوق, وأهمّ ما

	Palestine Stock Exchange"	Mohammed , 2021			أوصت به ضرورة الاهتمام بتحليل المكوّنات الأساسيّة لنموذج CAMELS
18	A study on financial performance of the Jordanian commercial banks using the CAMEL model and panel data approach"	Al Zaidanin Jamil Salem 2020	هدفت هذه الدّراسة الى تحليل ومعرفه اثر متغّيرات نموذج CAMEL على الرّبحيّة والسّلامة الماليّة للبنوك التّجاريّة الأردنيّة	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ العائد على الأصول هو قياس أكثر موثوقيّة للرّبحيّة من العائد على حقوق الملكيّة ويعد الرّبح غير التّشغيليّ أحد المحركات الرّئيسة لأداء البنوك في الأردنّ يوصي الباحث البنوك التّجاريّة الأردنيّة بالتأكّد من الحفاظ على مستوى عالٍ الجودة من سياسة الإقراض والاستخدام الجيّد للأصول
19	Financial Performance Evaluation of the commercial banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework	Bashatweh ahmad 2020	هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل وتقييم الأداء الماليّ للبنوك الأردنيّة باستخدام مؤشرات camels	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	أهمّ النّتائج الّتي توصلت إليها أنّ مجمل البنوك التّجاريّة الأردنيّة كانت درجة تصنيفها على أساس إطار CAMELS مقبولة وأنّ البنوك التّجاريّة الأردنيّة لديها تقارب في التصنيف، وأوصت الدّراسة بضرورة قيام البنوك بتخفيض نفقاتها التّشغيليّة وإدارتها بطريقة أفضل.
20	The financial soundness of the Palestinian banking sector: an empirical analysis using the CAMEL system	Abusharabeh mohamad 2020	كان الهدف الأساس في الدّراسة تقييم السّلامة الماليّة للبنوك باستخدام نظام camel , وتكونت العينة من بنك واحد يعمل في فلسطين، للفترة (2007-2017م)	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	توصّلت الدّراسة إلى وجود فروق كبيرة بين البنوك الفلسطينيّة من حيث الأداء، والّتي تمّ تقييمها باستخدام نظام تصنيف CAMEL، وأوصت الدّراسة أنّه يجب على البنوك الفلسطينيّة المدرجة في بورصة فلسطين أن تركّز على الاستثمارات طويلة الأجل بدلاً من الاستثمارات قصيرة الأجل.

21	Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks in Bangladesh	Hossain Alamgir 2017	هدفت هذه الدّراسة الى تحليل ومقارنة الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة التّقليديّة والاسلامية العاملة في بنغلاديش .	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	توصّلت الدّراسة إلى أنّ أداء البنوك الإسلاميّة أفضل من أداء البنوك التّقليديّة من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والقدرة على تحقيق الأرباح. ومن أهمّ ما أوصت به الدّراسة إدارة البنوك الإسلاميّة ضرورة السّعي إلى تحقيق وضع سيولة مستقر من أجل تعزيز أداء البنوك.
22	Towards Increasing the Financial Performance: An Application of CAMEL Model in Banking Sector in the Context of Sri Lanka "	Abdul Rauf Ahamed Lebbe 2016	هدفت هذه الدّراسة إلى تقييم القدرة المقارنة للأداء الماليّ للبنوك الخاصّة والعامّة في سريلانكا.	المنهج الوصفيّ التّحليليّ والارتباطيّ والانحداري	توصّلت الدّراسة إلى أنّ البنوك الخاصّة هي الأفضل في جميع معايير CAMEL والأداء الماليّ، ومع ذلك كان أداء البنوك العامّة أقلّ مقارنة بالبنوك الخاصّة، وأوصت الدّراسة أنّه يجب على البنوك العامّة تحسين إدارة الكفاءة ويجب على بنوك القطاع العامّ أن تتبع الطّريقة الّتي تزيد من جودة الأرباح.
23	Financial performance of The best African banks: a comparative analysis through CAMEL "rating	Desta Tesfatsion Sahlu 2016	هدف هذه الدّراسة لتحليل الأداء الماليّ للبنوك الإفريقيّة	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	من أهمّ ما توصلت إليه: أنّ البنوك تمّ تصنيفها على أنّها قويّة ومرضية عند تصنيفها من حيث نسبة كفاءه رأس المال والرّبحيّة، وأّنها أقل إرضاء عند تصنيفها من حيث جودة الاصول وجودة الإدارة والسّيولة، وأوصت الدّراسة البنوك باستخدام تصنيف camel بشكل دوري من أجل مقاومة تقلبات الأعمال والتّعرض للتّأثيرات الخارجيّة.

24	Using the camel framework in assessing bank performance in Malaysia"	Muhmad Hashim 2015	هدفت هذه الدّراسة إلى تقييم أداء البنوك بشقيها المحليّ والأجنبيّ للبنوك في ماليزيا، باستخدام إطار كفاية رأس المال وجودة الأصول والكفاءة الإداريّة وجودة الأرباح والسّيولة (CAMEL)	المنهج التّحليليّ	من أهمّ النّتائج ظهر أنّ كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الأرباح والسّيولة لها تأثير كبير على أداء البنوك الماليزيّة، وبناء على النّتائج اقترحت الدّراسة ثلاثة عوامل مساهمة في تحسين أداء المؤسّسات المصرفيّة في ماليزيا، وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الأرباح والسّيولة.
25	Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach	Getahun Mulualem 2015	هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة الإثيوبيّة باستخدام تصنيف CAMEL وتصنيفها بناءً على الأداء وكذلك اختبار وجود العلاقة بين مؤشّرات CAMEL المختارة ومقاييس الرّبحيّة.	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	تمّ التّوصل من خلال الدّراسة إلى أنّ البنوك الخاضعة للدّراسة لديها تصنيفات مختلفة عن نموذج CAMEL وأوصت الدّراسة مديري البنوك بتوجيه الاهتمام الواجب لتلك المتغيرات لتحسين الرّبحيّة.
26	Comparative Analysis of Financial Performance of Private Sector Banks in India: Application of CAMEL Model	Verma Renu, Gupta Sumeet 2015	هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل وإجراء تحليل مقارن لبنوك القطاع الخاصّ الكبرى باستخدام طريقة التّصنيف المركب باستخدام camel	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	كانت النّتيجة الأساسيّة أنّ بنك Karur Vysya يحتلّ المركز الأوّل فيما يتعلّق بالأداء العام يليه بنك City Union وبنك Kotak على التّوالي، وأن بنك Rajasthan يعمل منذ فترة طويلة، ولكنّ الأداء العامّ ليس مرضيًا على الاطلاق.

	Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic	Rozzani Norhazila, Rizal Abdul Rahman 2013	هدفت هذه الدّراسة إلى فحص أداء كلّ من البنوك الإسلاميّة والتّقليديّة العاملة في ماليزيا	المنهج الوصفيّ التّحليليّ	أهمّ ما توصلت إليه أنّ مستويات الأداء لكلّ من البنوك التّقليديّة والإسلاميّة في ماليزيا كانت متشابهة إلى حدّ كبير، وأنّ عنصر جودة الإدارة هو العنصر الّذي حقّق أفضل تصنيف عامّ في عينات الدّراسة وأوصت الباحثين المستقبلين أنّه يمكنهم التّركيز على أنواع أخرى من المؤسّسات الماليّة مثل البنوك الاستثماريّة.

فهرس الملاحق

الملحق	العنوان	رقم الصفحة

ملحق (1) : المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمتغيّرات الدّراسة المستقلّة والتّابعة للبنوك الفلسطينيّة المحليّة خلال الفترة (2014م –2023م)..... 97

ملحق(2) : جدول ملخص الدراسات السابقة 100

فهرس الأشكال:

الشكل	العنوان	رقم الصفحة

الّشكل (1.2) : مؤشّرات تقييم الأداء الماليّ 25

الشّكل (2.2) :مؤشّرات قياس الأداء الماليّ الحديثة..... 26

الشّكل (3.2) : نموذج CAMELS..... 27

الشّكل (4.2) : توزيع القطاعات في بورصة فلسطين 2023م 36

الشّكل (1.3) : مؤشّر كفاية رأس المال 56

الشّكل (2.3) : مؤشّر جودة الأصول 57

الشّكل (3.3) : مؤشّر جودة الإدارة 58

الشّكل (4.3) : مؤشّر السّيولة..... 59

الشّكل (5.3): مؤشّر جودة الرّبحيّة 60

الشّكل (6.3) : مؤشّر الحساسيّة لمخاطر السّوق 61

الشّكل (7.3) : مؤشّر المديونيّة 62

الشّكل (8.3) :نموذج الدّراسة..... 64

فهرس الجداول:

الجدول	العنوان	رقم الصفحة

جدول (1.2): مؤشّرات تصنيف CAMELS..... 30

جدول (3.2) : طرق قياس مؤشّرات CAMELS 33

لمحة تاريخيّة:..... 34

جدول (1.3) : البنوك التّجاريّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م-2023م) والّتي شملتها الدّراسة..... 54

جدول (2.3) : نتائج اختبار التّوزيع الطّبيعيّ والقيم المتطرّفة لمتغيّرات الدّراسة 66

جدول (1.4) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيّرات الدّراسة..... 69

جدول (1.5): نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بكفاية رأس المال..... 71

جدول (2.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الأصول..... 72

جدول (3.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الإدارة..... 74

جدول (4.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بجودة الرّبحيّة..... 77

جدول (5.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بالسّيولة..... 79

جدول (6.5) : نتائج اختبار الانحدار الخطيّ البسيط لأثر الإفصاح الشّامل على الأداء الماليّ مقاساً بالحساسيّة لمخاطر السّوق..... 81

جدول (7.5) : الإحصاء الوصفيّ لمتغيّرات الدّراسة..... 83

فهرس المحتويات:

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة

إقرار: ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

الفصل الأوّل الإطار العام للدّراسة

المقدمة: 1

مشكلة واسئلة الدّراسة: 3

أهداف الدّراسة: 3

أهمية الدّراسة: 4

حدود الدّراسة: 5

محدّدات الدّراسة: 5

التحديات الّتي تمّ مواجهتها أثناء إعداد الدّراسة: 5

الفصل الثاني الإطار العامّ والدّراسات السّابقة

المقدّمة: 6

المبحث الأوّل: الإفصاح الشّامل: 7

مقدّمة: 7

مفهوم الإفصاح الشّامل: 7

نشأة الإفصاح وتطوّره: 8

أهميّة الإفصاح الشّامل: 10

أهداف الإفصاح الشّامل: 11

أنواع الإفصاح المحاسبيّ: 12

الإفصاح بين المعايير والقوانين: 13

المبحث الثّاني: تقييم الاداء الماليّ: 20

مقدمة: 20

مفهوم الأداء الماليّ:.....20
مفهوم تقييم الأداء الماليّ: 21
أهميّة تقييم الأداء الماليّ:.....21
أهداف تقييم الأداء الماليّ:.....22
مؤشّرات الأداء الماليّ: 23
تقييم الأداء من خلال مؤشّرات نموذج CAMELS: 26
مقدّمة:.....26
نشأة وتطوير نظام CAMELS:.....27
مفهوم نموذج CAMELS: 28
مميّزات استخدام نموذج CAMELS: 29
عيوب استخدام نموذج CAMELS: 29
كيفية استخدام مؤشّرات نموذج CAMELS في قياس الأداء: 30
مؤشّرات نموذج CAMELS:.....31
طرق قياس مؤشّرات نموذج CAMELS: 33
المبحث الثّالث: 34
النّظام المصرفيّ والواقع الفلسطينيّ:.....34
القطاع الماليّ وبورصة فلسطين:.....35
الواقع الفلسطينيّ والبنوك الفلسطينيّة:.....36
اتفاقيّة بازل والنّظام المصرفيّ:.....37
2. 6. المبحث الرابع : مؤشر المديونية:.....38
2 . 6. 1. تعريف مؤشر المديونية:.....38
2 . 6. 2. أهمية مؤشر المديونية: 39
دور مؤشر المديونية في تقييم الأداء المالي باستخدام الإفصاح الشامل: 39
الدّراسات السّابقة: 40

الدّراسات باللغة العربيّة: 40
الدّراسات باللغة الإنجليزيّة: 46
محاور الدّراسات السّابقة: 52
ما تتميز به الدّراسة عن الدّراسات السّابقة: 52

الفصل الثّالث الإجراءات والمنهجيّة

منهج الدّراسة: 53
مجتمع الدّراسة: 53
عيّنة الدّراسة: 53
المعالجة الإحصائية: 54
متغيّرات الدّراسة قياسها وسلوكها: 55
متغيّر الدّراسة التّابع قياسه وسلوكه: 62
فرضيّات الدّراسة: 63
نموذج الدّراسة: 64
الأساليب الإحصائيّة ومصادر جمع البيانات: 64
اختبار التّوزيع الطّبيعيّ والقيم المتطرّفة (Normal Distribution & Test Outliers Value) 66

الفصل الرّابع تحليل البيانات وعرض نتائج الدّراسة

صلاحيّة بيانات الدّراسة للتّحليل الإحصائيّ: 68
اختبار سكون السّلسلة– جذر الوحدة (Unit Root Test): 68

الفصل الخامس النتائج والتّوصيات

النّتائج المتعلّقة بفرضيّات الدّراسة: 70
اختبار فرضيّة الدّراسة الرّئيسة: 70
اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى: 70
اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية: 72
اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة: 74
اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة: 76
اختبار الفرضيّة الفرعيّة الخامسة: 78
اختبار الفرضيّة الفرعيّة السّادسة: 81
مقارنة نتائج تأثير الإفصاح الشّامل على تقييم الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة المحليّة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014م–2023م) 83
الاستنتاجات: 86
ملخصُ النّتائج ومقارنتها مع محاور الدّراسات السّابقة: 86
التّوصيات: 88
المصادر والمراجع 89
فهرس الملاحق 109
فهرس الأشكال: 110
فهرس الجداول: 111
فهرس المحتويات: 112